Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

REVUE DE PRESSE INTERNE

أقوال الصحف

23 Mai 2011
23 ماي 2011

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

*** تذكير:**

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

CNDH
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Le Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

الصبار يلتقي اللجنة الوطنية للتضامن مع رشيد نيني وتقرير دولي يعتبر المحاكمة سياسية

اللجنة الوطنية تنظم ندوة صحفية بالرباط ومحكمة عين السبع تواصل الجلسة الثلاثاء المقبل

خديجة عليموسى

التقى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة المنصرم، أعضاء سكرتارية «اللجنة الوطنية للدفاع عن رشيد نيني والدفاع عن حرية الصحافة»، التي يترأسها محمد بنسعيد آيت إيدر. وقد استمر هذا اللقاء حوالي ساعة من الزمن تدارس فيه الطرفان قضية اعتقال رشيد نيني. وينتظر أن تنظم اللجنة الوطنية للدفاع عن رشيد نيني بعد لقائها مع الصبار ندوة صحافية، غدا الثلاثاء على الساعة العاشرة صباحا، بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية في الرباط من أجل الإعلان عن تفاصيل ما دار في هذا اللقاء. كما ينتظر أن تسلط هذه الندوة الضوء على مجريات محاكمة رشيد نيني وكشف مختلف الخروقات التي عرفتها هذه المحاكمة، كما ستعرض اللجنة الوطنية، خلال هذه الندوة، برنامجا نضاليا يتضمن العديد من المبادرات الاحتجاجية ضد اعتقال رشيد نيني.

وأكد أحمد ويحمان، منسق سكرتارية اللجنة الوطنية، أنهم راسلوا كلا من وزارة العدل ووزارة الاتصال والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موضحا أن الجهة الوحيدة التي استجابت هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تم لقاء بأمينه العام.

ومن جهة أخرى، تواصل ابتدائية «عين السبع» في الدار البيضاء غدا (الثلاثاء) النظر في ملف رشيد نيني على الساعة الثانية بعد الزوال في قاعة الجلسات رقم «8»، وهي القاعة التي طالما التمس دفاع رشيد نيني من المحكمة تغييرها، نظرا إلى ضيقها وعدم توفرها على شروط لائقة، غير أن القاضي حسن جابر قرر مواصلة المحاكمة في القاعة، رغم المجهودات إلى بذلها الدفاع من أجل استبدالها، عبر اتصالات مع كل المسؤولين القضائيين، وعلى رأسهم وزير العدل.

ومن جهة أخرى، تتواصل حملة الشجب المنددة باعتقال رشيد نيني، مدير نشر «المساء»، ويتواصل الاستنكار من لدن فاعلين سياسيين وجمعويين ونقابيين. وفي هذا السياق، اعتبر عبد المجيد بلفزال، عضو المجلس، أن «اعتقال رشيد نيني إساءة كبيرة إلى الوطن وسباحة ضد التيار».

ومن جهة أخرى، أكد المحامون والمراقبون الدوليون أن ما شد انتباههم هو الحضور الكثيف لرجال الأمن أمام المحكمة، «وكأن الأمر يتعلق بمحاكمة إرهابي»، بينما يتعلق الأمر بصحافي يتابَع بسبب كتاباته. واعتبر هؤلاء المحامون والمراقبون الدوليون، في تقرير أصدروه بعد حضورهم جلسة الخميس المنصرم، أن محاكمة مدير «المساء» «محاكمة سياسية تهدف إلى كبح جماح أحد الأصوات النادرة والشجاعة في المغرب، التي «تجرؤ»، جهرا، على إدانة كل الاختلالات والتجاوزات الناتجة عن الشطط في استعمال السلطة».

وأشار أصحاب التقرير إلى أن «هذه المحاكمة تجري في ظروف غير مناسبة بتاتا وفي ظل هذه ظروف تنعدم فيها شروط المحاكمة العادلة»، مستغربين كيف أن الولوج إلى قاعة المحكمة يخضع لمراقبة صارمة، رغم كل الملتمسات التي تقدم بها المحامون، والتي تطالب بقاعة كبيرة تتسع للأعداد الكبيرة من متتبعي المحاكمة».

Revue de Presse Nationale

ZAPress.com

نيني وأسطورة معتقل تمارة

بعد اعتقال رشيد نيني، مدير يومية المساء، تساءل البعض عن سر اعتقاله وهو يتوفر على كامل الضمانات لحضور جلسات التحقيق، لكن الذي يجهله هؤلاء هو أن نيني لا يحضر لجلسات محاكمته والتي بلغت 69 قضية، فهو لا يؤمن بالقضاء لكن يلتجئ إليه عند الحاجة، فعندما كتبت "النهار المغربية" مقالات ضد خطه التحريري التجأ للقضاء الذي يسفه كل أحكامه ليقاضينا وسجل عن كل مقال دعوى وطلب في كل دعوى مبلغا ماليا وإذا حكمت له المحكمة بكل ما يطلب فسوف نغلق هذه المؤسسة وهو الذي يتباكى اليوم باسم 380 عاملا، فهل جريدتنا ليس لها عمال وهو الذي يسعى لإغلاقها؟ ويحاول البعض نسيان دور رشيد نيني، في التحريض وخلق التيئيس وتصوير المغرب على أنه بؤرة من الظلام، ولا أمل في إشعال أي شمعة من الديمقراطية داخله، لقد لعب دورا خطيرا في التحريض على المؤسسات ويتحمل مسؤوليات كبيرة في المطالب التي ترفع شعار "إسقاط كل شيء"، إن ما فعله رشيد نيني جعل مجموعة من الشباب يقتنعون أنه لا جدوى من مطالب الإصلاح الديمقراطي، وأن التغيير يعني إسقاط كل المؤسسات ،ومن تم إسقاط الدولة بكامل كيانها .يوم وقف شباب حركة 20 فبراير يحتج أمام المقر الإداري للإدارة العامة لمراقبة التراب الوطني، لم يكن أحد يعرف أن سبب الوقفة الرئيسي هو مقالات رشيد نيني التي صورت مقرا إداريا لمؤسسة عمومية على أنه مكان للاحتجاز والتعذيب، وأنه معتقل سري شبيه بمعتقلات سنوات الرصاص كدرب مولاي الشريف ودار المقري، التي جاءت هيئة الإنصاف والمصالحة لتمحو آثارها النفسية والسياسية ،وتضع نقطة فاصلة في تاريخ المغرب بين عهد الاختطاف وعهد الالتزام بالقانون وتطبيقه .لقد كان شباب حركة 20 فبراير يتحدثون في البداية عن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون تحديد طبيعتهم، وهم بذلك جاهلون، فانبرى رشيد نيني ليوضح لهؤلاء من يكون المعتقلون السياسيون، إنهم معتقلو أحداث 16 ماي الإرهابية والمعتقلون الذين ضبطت بحوزتهم ترسانة من الأسلحة قادرة على تسليح كتيبة مقاتلة، فأصبحنا اليوم نسمع شعار إطلاق كافة المعتقلين السياسيين، الذين لم يعودوا هم معتقلو الحركة الطلابية، الذين تم إيقافهم في مواجهات دامية بين الفصائل المتناحرة، ولكن أصبح كل من خطط للإرهاب ونفذ الإرهاب وتآمر على البلد معتقلا سياسيا .ولم يكتف رشيد نيني بتضليل شباب حركة 20 فبراير، الذي لا يعرف طبعا طبيعة موضوع الاعتقال، لم يكتف بتضليلهم حول طبيعة المعتقلين المذكورين أصحاب الغزوات خارج السجن وداخله، ولكن رشيد نيني أوهم حركة شباب 20 فبراير أن كل هؤلاء المعتقلين تعرضوا للتعذيب داخل معتقل تمارة السري، رغم أن بعض السلفيين الجهاديين مثل الفيزازي الذي خرج بعفو ملكي نفى أن يكون قد تعرض للتعذيب أو أي نوع من التنكيل كما زعم نيني، وبذلك يكون قد جيش حركة 20 فبراير كما جيش السلفية الجهادية للاحتجاج أمام مقر إداري .وإذا صحت أنباء عن وجود مخطط لاقتحام المقر المذكور، نكون أمام جريمة كبرى كانت تستهدف مؤسسة من مؤسسات حماية أمن المواطن والدولة، وحتى لو اختلفنا على طريقة اشتغالها لا ينبغي أن نطالب بإسقاطها ولكن تغيير هذه الطريقة وهذا ممكن .وبما أن رشيد نيني معتقل الآن، ويتابع في قضايا عديدة، لن نفترض دخوله المقر مع الداخلين، الذين خرجوا بفكرة مغايرة جدا عما سمعوه من قبل، وعما روج له البعض من إشاعات وأفكار حول الموضوع، والمعتقل السري المفترض ليس بناية من الجاهز يمكن ترحيله في مدة قصيرة، ولكن الناس تتحدث عن مخافر وأماكن للتعذيب، بعد هذه الزيارة هل كان رشيد نيني سيخفي رأسه في الرمال؟ لكن المتتبع لأطوار محاكمة رشيد نيني ،سيعرف طبيعة هذا الحرص الغريب على وصف هذا المقر بالمعتقل السري، وضرورة فتح تحقيق بشأنه وربما محاكمة من فيه، فأغلبية المحامين الذين انبروا حاليا للدفاع عنه، هم إما من جماعة العدل والإحسان أو مقربون متعاطفون معها، وإذا علمنا أن العدل والإحسان حاولت توظيف حركة 20 فبراير لخدمة مشروعها السياسي، وبعد أن انفضحت ركبت موجة السلفية الجهادية، بعد أن نعرف كل ذلك نعرف طبيعة المشروع الذي خدمه رشيد نيني، الذي ليس سوى مشروعا قريبا من أهداف جماعة العدل والإحسان، التي يرتبط بها بروابط قرابة عن طريق انتمائه السابق إليها وانتماء بعض أفراد عائلته حاليا لها .ويلتقي رشيد نيني الذي حرض على هدم كل المؤسسات مع فتح الله أرسلان، الناطق الرسمي لجماعة العدل والإحسان، الذي قال للجزائريين إن الشعب المغربي يريد انتخاب الحاكم ،رغم أن الصراع في المغرب يدور اليوم حول طبيعة الملكية هل هي دستورية أم برلمانية، وما دعوة رشيد نيني لإسقاط كل المؤسسات إلا تنفيذ لهذا المشروع الذي لا يرى في الإصلاح جدوى .فماذا سيقول اليوم رشيد نيني عن معتقل تمارة السري المفترض؟ هل سيكذب كل البرلمانيين الذين زاروه وأجمعوا على أنه لم يكن سوى أسطورة خلقها من في قلبه مرض أو من يريد زعزعة استقرار البلد؟ ونعرف أن نيني من المطالبين بجماهيرية لا مؤسسات فيها فهو طبعا سيكذبهم. لكن هل بمقدوره المزايدة على محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي زار بدوره الموقع، والصبار لمن لا يعرفه خبر المعتقلات بنوعيها السري والعلني؟

Revue de presse ZAPress.com

التجديد

تطريز

محمد الصبار

يمكن القول إن الحركة الشبابية في المغرب أفرزت مسألتين أساسيتين: تتمثل الأولى في مراجعة مقولة العزوف السياسي، حيث يمكن التأكيد على أن الشباب المغربي له إمكانيات وطاقات مهمة تنتظر من يقوم باستثمارها على الوجه الأفضل، وتتعلق المسألة الثانية بكون أن الحركة الشبابية استفادت من مطالبها على مستويات متعددة في مقدمتها القضايا ذات الصلة بالمرجعية الدستورية وبنية الدولة، ثم قضايا ذات طابع اجتماعي واقتصادي منها ما يهم محاربة الفساد ومنها ما يهم التوزيع العادل للثروة. سوف لن أجازف إذا قلت أنها كسرت رتابة المشهد السياسي المغربي. غير أنني أتحفظ على كل الادعاءات التي تقول إن هذه الحركة خلقت من عدم أو من فراغ. إن الحركة الشبابية في المغرب هي نتاج صيرورة مجتمعية وتراكم يرجع إلى الاستقلال السياسي للمغرب. صحيح أن هذه الحركة استفادت من التطور التكنولوجي ومن تداول المعلومة ومن الشبكة العنكبوتية... وهي الإمكانيات التي لم تكن متاحة لشبابنا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

الاتحاد الاشتراكي عدد 9879

Revue de Presse du Conseil National

حملة السكينة للحوار
www.assakina.com

أحداث سجن سلا تعيد ملف الجماعة الجهادية بالمغرب إلى المربع الأول

الرباط ـ ادريس الكنبوري 17ساعات 31 دقائق
مقاس الخط :

بعد أن هدأت العاصفة في السجن المحلي بسلا، إثر المواجهات الدموية التي اندلعت بين معتقلي تيار الجماعة الجهادية من جهة وقوات الأمن والحراس من جهة ثانية، بات من المشروع الحديث اليوم عن التداعيات التي يمكن أن تخلفها تلك الأحداث على مستقبل التعاطي مع ملف المعتقلين ضمن قضايا الإرهاب بالمغرب.

لا شك أن تلك الأحداث الخطيرة وغير المسبوقة قد شكلت نقلة نوعية في تعامل معتقلي الجماعة الجهادية مع الدولة، فقد انتقل هؤلاء بعد ميلاد حركة 20 فبراير وتحركات الشارع المغربي من فهم معين لسياسة الضغط على الدولة يعتمد على نهج آلية الإضرابات عن الطعام وتصعيد اللهجة الإعلامية في التطرق لقضايا محددة مثل الموقف من تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء وإعادة المحاكمة وأساليب التعذيب، إلى سياسة ضغط جديدة ترتكز على العصيان المفتوح، قبل أن ينتقل هذا العصيان بسرعة إلى المواجهة التي كان من نتائجها خلال الأسبوع الماضي العديد من الجرحى والمصابين، سواء في صف المعتقلين أو في صف رجال الأمن والحراس داخل سجن سلا.

وقد جاءت تلك الأحداث في توقيت يرى جميع المعنيين بالملف أنه كان توقيتا دقيقا فيما يتعلق بموضوع المعتقلين، إذ أتت مباشرة بعد الإفراج عن دفعة كبيرة من المعتقلين يوم 14 أبريل الماضي، بينهم عدد كبير من معتقلي السلفية الجهادية، وهو ما أعطى مؤشرات قوية على أن الدولة بدأت تغير نظرتها إلى الموضوع وأصبحت تسعى إلى إيجاد مقاربة جديدة، يمكن نعتها بالتصالحية، وذلك في إطار حزمة التحولات الجديدة التي سعت الدولة إلى إحداثها، في إطار الإنصات لصوت الشارع الداعي إلى الإصلاح.

ذلك أن ملف الجماعة الجهادية، الذي يعود إلى أزيد من ثماني سنوات خلت، أصبح يشكل ثقلا على كاهل الدولة، ويكلفها ثمنا سياسيا وحقوقيا باهظا في الداخل والخارج معا، وبات من غير الممكن الاستمرار في إدامة حالة استثنائية ولدتها ظروف خاصة.

لقد ظهر أن هذا التوجه، الرامي إلى نزع فتيل المواجهة المحتملة مع السلفيين في السجون، يقوده جناح متعقل داخل الدولة، وكان ينتظر أن يظهر وسط المعتقلين تيار عاقل هو الآخر يقفز على هذا المعطى الجديد لكي يدفع بالملف نحو التقدم وتحصيل المكاسب التي تنهي زهاء عقد من الأزمة الصامتة.

في هذا التوقيت الدقيق وقعت تفجيرات مدينة مراكش يوم 28 أبريل الماضي، وقد شكلت تلك التفجيرات الدموية، التي لم يشهد المغرب لها مثيلا منذ تفجيرات الدار البيضاء عام 2003 بالنظر لحجم الضحايا والخسائر، اختبارا حقيقيا للطرفين معا، الجناح العاقل داخل الدولة والتيار المتعقل وسط معتقلي السلفية الجهادية، إذ كان على هذا الأخير أن يعمل على تسجيل موقف قوي ينشئ حالة جماعية داخل مختلف السجون اتجاه ظاهرة الإرهاب والعنف والتكفير، بما يشجع الجناح العاقل في الدولة على المضي قدما في مقاربته الجديدة ويقطع الطريق على الجناح الذي يؤمن بالمقاربة الأمنية كخيار وحيد للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع المغربي.

صحيح أن بعض المعتقلين أدانوا العملية الإرهابية في مراكش واستنكروها وتبرأوا من منفذيها، إلا أن ذلك كان عملا معزولا ولم يظهر كحالة جماعية مشتركة بين مختلف التوجهات ضمن تيار السلفية الجهادية في السجون.

المؤكد أن ما حصل في سجن سلا في الأسبوع الماضي وضع في مأزق طرفين رئيسيين:

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

ـ الطرف الأول: هو الجناح الداعي إلى التعقل والحكمة في التعاطي مع موضوع الجماعة الجهادية، الذي وجد نفسه في دائرة ضيقة وبدا أنه يخسر أوراقه أمام الجناح المتشدد الداعي إلى المقاربة الأمنية.

ـ الطرف الثاني: هم أنصار وأصحاب المراجعات لفكر التشدد والغلو الديني لدى تيار الجماعة الجهادية، فهؤلاء لم يكونوا أقل إحراجا، بحيث ظهرت تلك الأحداث الدموية وكأنها ضربة موجعة لمبدأ المراجعات ومؤشر على فشلها.

ولعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة الجديدة التي أنشئت في مارس الماضي لتكون بديلا عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بصلاحيات أوسع، يعتبر أحد الأطراف التي وقعت في الحرج عقب تلك الأحداث.

لقد بدأ المجلس الجديد، الذي يسير حقوقيان سابقان، عهده بمبادرة كبيرة لقيت ترحيبا واسعا، وهي مبادرة الإفراج عن عدد من المعتقلين يوم 14 أبريل المنصرم بعدما تقدم بملتمس بذلك إلى الملك حظي بالقبول.

وأعلن أمين عام المجلس محمد الصبار أن هناك العديد من المفرج عنهم في الطريق، كخطوة في اتجاه إنهاء هذا الملف الشائك، وكان في ذلك رسالة واضحة إلى المعتقلين مفادها أن عليهم أن يساعدوا المجلس لكي يمكنوه من إتمام مهمته، خاصة وأن إنشاءه كان وراءه بشكل أساسي هاجس الدولة في طي مرحلة ما بعد تفجيرات 16 ماي 2003 والعبور إلى المرحلة الجديدة، التي كان تشكيل لجنة لتعديل الدستور أهم عناوينها، بعدما أنهى سلفه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المهمة الرئيسية المرتبطة بالماضي، والتي توجت بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وطي مرحلة الاعتقال السياسي خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني.

وحسبما نقل العديد من أفراد عائلات المعتقلين الجهاديين، الذين تحدثنا إليهم، فإن محمد الصبار نقل إليهم خلال لقائه بهم لمعرفة مصير ذويهم منه أسفه عما حصل في سجن سلا، وذهب إلى حد وصف المعتقلين الذين كانوا وراء المواجهات داخل السجن بالمخربين، بل الأكثر من ذلك أكد أنه لن يستطيع اليوم أن يقوم بأي شيء لهذه العائلات، وأن ما حدث أرجع الأمور إلى نقطة الصفر.

وما يتخوف منه الجميع اليوم، بمن فيهم عائلات المعتقلين والمعتقلون الحهاديون الذي سبق الإفراج عنهم إما في إطار عفو ملكي أو بسبب انتهاء مدة محكوميتهم، هو أن تدخل تلك الأحداث ملف الجماعة الجهادية إلى نفق جديد.

إن الرسالة الخطيرة لتلك الأحداث، علاوة على ما يشاع حول وجود فتوى لبعض المعتقلين بهدر دم ستة من حراس السجن، هي أن معتقلي تيار الجماعة الجهادية يزدادون تطرفا وتشددا بدل أن يصبحوا أكثر ليونة واستعداد لقبول أي عروض إيجابية يمكن أن تقدم لهم، والأخطر من ذلك هو أن هذه الرسالة قد تقابلها رسالة أخرى من الجناح المتشدد داخل الدولة، بأن هذا الجناح هو الآخر يزداد تشددا، وبين الطرفين من المحتمل أن يظل الملف معلقا .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

زنازن منفردة 40 يوما لمعتقلي السلفية عقابا على التمرد

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

سناء كريم

قرر حفيظ بنهاشم، المندوب العام لمديرية السجون وإعادة الإدماج وضع المعتقلين على خلفية ما يعرف بالسلفية الجهادية بزنازين منفردة لمدة 40 يوما ومنع عائلاتهم من زيارتهم كوسيلة للمعاقبة بعد ترحيلهم إلى كل من سجني تولال بمكناس، وسجن سلا الجديدة، وذلك حسب ما قاله محمد الصبار الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لعائلات المعتقلين خلال اللقاء الذي جمعه بهم صباح الخميس.

وأوضح الصبار حسب تصريح العائلات التي حضرت اللقاء، أن الإجراء الذي قرره بنهاشم يعتبر قانونيا وأن لا دخل للمجلس الوطني في ذلك.

وأشارت العائلات التي بدت متدمرة من تغير طريقة تعامل الصبار معهم، إلى أن هذا الأخير أخبرهم بوجود أشرطة مصورة تجسد العنف الذي مارسه المعتقلون على الموظفين، مشددين على أن المعتقلين أيضا وضعوا أشرطة فيديو على اليوتوب تصور العنف الممارس عليهم من قبل الأجهزة الأمنية، كما يوجد شريط يظهر فيه أحد المعتقلين المصاب برصاصة.

وكان بنهاشم الذي حل ضيفا يوم الثلاثاء الماضي على نشرة الأخبار المسائية للقناة التلفزية «الأولى» قد أكد مجموعة من المعتقلين مارسوا الشغب بالسجن، وأن المندوبية بمعية وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أقدمت على إجراء حوار مع هذه المجموعة «لدفعها إلى العدول عن نواياها السيئة والخطيرة» إلا أن هذه الأخيرة «استغلت الأسلوب الحضاري الذي اتبعته المندوبية، ظنا منها أنه ضعف أو تخلي عن تطبيق القوانين وخاصة قانون تنظيم السجون.«

ومن جانبها، ترى العائلات التي لا تعرف مصير أبنائها ولا مستوى الجروح التي أصيبوا بها أن إدارة السجن وبحضور عشرات من رجال الأمن تدخلوا بشكل عنيف لضرب أبنائهم.

حركة التوحيد والإصلاح

ندوة صحافية لمناصري المعتقلين السلفيين حول حقيقة ما جرى

تعتزم تنسيقيتان مناصرتان للمعتقلين الإسلاميين السلفيين عقد ندوة صحافية صباح الثلاثاء 24 ماي بهيئة المحامين بالرباط، تحت شعار "حقيقة ما جرى أيام 15 و16 و17 ماي. والهيئتان هما تنسيقية المعتقلين الإسلاميين السابقين و تنسيقية الحقيقة للدفاع عن معتقلي الرأي و العقيدة.
وما جرى في تلك الأيام هو الرد الأمني العنيف للسلطات المغربية ضد وقفة أو نزهة احتجاجية جماعية أمام "المعتقل السري" بتمارة، ثم المواجهات العنيفة بالسجن المحلي بسلا بين المعتقلين السلفيين والأمن طيلة 24 ساعة، انتهت بإصابات بالغة، ومعاقبة المعتقلين بتفريقهم بين السجون ووضعهم في زنازن انفرادية طيلة أربعين يوما.
واشتد الجدل حول معتقل تمارة وحقيقته بعد زيارات قام بها حقوقيون وممثلو الأحزاب السياسية بالبرلمان صرحوا عقبها أنهم لم يروا أي معتقل سري.
كما أن محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان واجه أهالي المعتقلين الذين قدموا له شكايات بعد مواجهات سجن سلا، بأن أبناءهم مخربون وأنهم أعادوه بتصرفاتهم إلى نقطة الصفر، حسب ما تشرته صحف مغربية.

الصورة: جانب من "نزهة" معتقل تمارة- عن هيسبريس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان .. لا مؤشرات على وجود أمكنة مخصصة للاعتقال في مقر «ديستي»

محمد مسعاد

الاتحاد الاشتراكي : 20 - 05 - 2011

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي في فعاليات اللقاء السادس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول «التعذيب وسيادة القانون»، المنظم مؤخرا بالعاصمة الألمانية. وقد تخلل هذا اللقاء تنظيم عدد من الجلسات و المداخلات تمحورت حول موضوع «التعذيب وسيادة القانون». وقد تطرق اللقاء إلى مواضيع تتعلق بإدماج نتائج الحوار العربي - الأوربي لحقوق الإنسان في عمل المنظمات الدولية والإقليمية. على هامش هذا اللقاء كان ل «الاتحاد الاشتراكي» حوار مع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث استعرض موقفه من الحراك الذي يعرفه المغرب والعالم العربي، فضلا عن الخطاب الملكي ل 9 مارس، كما تعرض إلى قضية «المعتقلات السرية» بالمغرب...

{ هلا وضعتنا الاستاذ محمد الصبار في صورة الحوار العربي الأوروربي لحقوق الانسان؟

يعود ميلاد برنامج الحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان إلى سنة 2006. وهو ملتقى للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الانسان في الدول العربية والأوروبية, ويهدف إلى تقريب الفجوة ما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في العالم العربي ونظيرتها في أوروبا من خلال تبادل الأفكار والاراء والمهارات حول مواضيع تشكل أهمية أساسية للملتقى. لقد سبق التطرق لعدة مواضيع منها الارهاب في علاقته مع حقوق الانسان، وموضوع الهجرة، وموضوع التمييز، وموضوع المرأة والمساواة التامة. تم تخصيص الدورة السادسة للحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان لمناقشة موضوع التعذيب الذي تعرفه عدة دول بمستويات متفاوتة والذي لا يسلم منه العالم العربي. لقد عرف هذا البرنامج نوعا من التنامي الايجابي, مكن المؤسسات الوطنية العربية من التعرف على تجارب متنوعة للهيئات الوسيطة في أروبا و الإطلاع عن قرب على انشغالات واهتمامات المؤسسات الحقوقية في تلك الدول.

{ جاء انعقاد الدورة السادسة في ظروف خاصة يعيشها العالم العربي، كيف تفاعل هذا الحوار مع هذه الظرفية؟

جاء انعقاد هذه الدورة في ظرفية خاصة يعرفها العالم العربي تتمثل في نوع من الغليان والحراك والاحتقان السياسي في عدة بلدان عربية. لذلك برمج هذا الموضوع ضمن أجندة هذا الملتقى كي يقف المشاركون والمشاركات على هذه الوضعية ومناقشة ما يجري في العالم العربي وما آلت إليه الأمور في تونس ومصر وما تشهده بعض الدول العربية من احتقان وحراك حادين. نوقش هذا الموضوع على ضوء ما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تقدمه في هذا الباب وما يمكن أن تساهم به من مشاريع الاصلاح في العالم العربي. ولقد كانت هذه الجلسة من بين الجلسات التي عرفت نقاشا فعالا ومنتجا, بحيث توصل المشاركون إلى خلاصات اساسية في هذا الباب تسمح للمؤسسات الوطنية, سواء في العالم العربي أو في أوروبا بالقيام بعدد من المبادرات التي تستجيب بهذا القدر أو ذاك إلى المطالبات الشعبية والمجتمعية في عدد من الدول العربية.

{ وماذا عن التجربة المغربية؟

في ضوء هذا النقاش تم إبراز الاستثناء المغربي مقارنة مع ما يجري في دول عربية أخرى. قدمت توضيحات في هذا الباب من خلال إبراز عدد من الاعتبارات منها أن المغرب حقق نوعا من السبق في مجال إعمال وتكريس مبادئ حقوق الانسان منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ عرف المشهد الحقوقي المغربي نوعا من التطور الملحوظ والمحسوس, تجلى ذلك في مراجعة عدد من التشريعات المرتبطة بحقوق الانسان وبالانفراج السياسي الذي عرفه المغرب وتجربته الخاصة المتعلقة بالعدالة الانتقالية, وهذه خاصية لا تتمتع بها باقي الدول العربية.

يتمثل الاعتبار الثاني في التعبيرات السياسية التي شهدها الشارع المغربي والتي لم تصل إلى سقف تعبيرات الشارع العربي. ويتجلى الاعتبار الثالث في التعاطي الأمني مع هذا الحراك الاجتماعي في المغرب، إذ لم يلاحظ وقوع تجاوزات أو وفيات عكس ما وقع في الدول الأخرى. أما الاعتبار الرابع فيتعلق بالموقع الجيوسياسي للمغرب الذي لايبعد سوى ب 14 ميلا عن الجارة الشمالية إسبانيا, مما يتيح إمكانيات انعكاس التيارات الفكرية والسياسية والايديولوجية ونمط العيش أحيانا والتفكير وأحيانا السلوك المشاع في اوروبا.

{ كيف تنظرون إلى ما يشهده المغرب من حراك اجتماعي وسياسي؟

أعتقد أن المغرب الآن يعرف نوعا من التفاعل الايجابي مع الحركة الشبابية المغربية ومع مطالب الأحزاب السياسية والحركات الحقوقية من أجل وضع إطار جديد للدولة المغربية على المستوى الدستوري بالدرجة الأولى وتحسين مردودية الحكامة الجيدة في المغرب، كانت البداية مع المجلس الوطني لحقوق الانسان ومن المؤكد أن نفس التطور ستشهده مؤسسات أخرى من بينها المرصد الوطني للوقاية من الرشوة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومجلس المنافسة ...وذلك في إطار توسيع صلاحيات هذه المؤسسات الوسيطة كي تلعب دورها كاملا من أجل الارتقاء بالحريات والحقوق إلى مستوى أفضل. هذا بالاضافة طبعا إلى ورش الاصلاحات الدستورية الذي تشتغل عليه لجنة استشارية والتي استمعت إلى مقترحات الأحزاب السياسية والنقابية وهيئات المجتمع المدني وحركات الطفولة والهيئات النسائية والشبابية للاستماع لمقترحاتها فيما يخص الاصلاحات الدستورية.

إن خطاب 9 مارس هو خطاب مرجعي. ويعلم الجميع أنه يتضمن معايير مهمة وهي نفس المعايير المعتمدة في الوثائق الدستورية في

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

العالم الديموقراطي. وتضمن ايضا خارطة طريق في القضايا التي يجب أن تشملها المراجعة الدستورية. شخصيا أعتقد أن الدور الآن ملقى على الاحزاب السياسية والمجتمع المدني من اجل تكثيف النقاش العمومي حول القضايا السياسية التي تتطلب مراجعة أساسية.
نفس الأمر بالنسبة للحركات الحقوقية من أجل وضع تصوراتها وآرائها ومقترحاتها فيما يتعلق بآفاق الدولة المغربية من حيث التأصيل الدستوري للحقوق والحريات. إننا في مرحلة مهمة وحاسمة وأتمنى أن تتوفق اللجنة الاستشارية في تقديم منتوج مهم ومشروع جديد يحظى بموافقة أغلبية الشعب المغربي.

{ ما رأيكم في حركة 20 فبراير؟

يمكن القول إن الحركة الشبابية في المغرب أفرزت مسألتين أساسيتين: تتمثل الأولى في مراجعة مقولة العزوف السياسي، حيث يمكن التأكيد على أن الشباب المغربي له امكانيات وطاقات مهمة تنتظر من يقوم باستثمارها على الوجه الأفضل. و تتعلق المسألة الثانية بكون أن الحركة الشبابية استفادت في مطالبها على مستويات متعددة في مقدمتها القضايا ذات الصلة بالمراجعة الدستورية وبنية الدولة، ثم قضايا ذات طابع اجتماعي واقتصادي منها ما يهم محاربة الفساد ومنها ما يهم التوزيع العادل للثروة. سوف لن أجازف إذا قلت أنها كسرت رتابة المشهد السياسي المغربي . غير أنني اتحفظ على كل الادعاءات التي تقول أن هذه الحركة خلقت من عدم أو من فراغ. إن الحركة الشبابية في المغرب هي نتاج صيرورة مجتمعية وتراكم يرجع إلى الاستقلال السياسي للمغرب. صحيح أن هذه الحركة استفادت من التطور التكنولوجي ومن تداول المعلومة ومن الشبكة العنكبوتية ... وهي الإمكانيات التي لم تكن متاحة لشبابنا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

{ ما هو دور المجلس الوطني لحقوق الانسان في الدفع بهذا الحراك من أجل تعزيز دولة الحق والقانون وسيادة المؤسسات؟

يمنح الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان تنظيم لقاءات للتناظر والنقاش. لحد الآن لم يعين بعد أعضاء المجلس وبعد تركيبته الجديدة لا شك أنه سيضع برنامجا خاصا لكل القضايا الاشكالية وقضايا التوتر التي يعرفها المشهد الثقافي أو الحقوقي او السياسي في بلادنا لتكون محل نقاش عمومي بهدف تقريب وجهات النظر وتبادل الرأي ووضع تصورات مجتمعية واضحة في مجال إعمال حقوق الانسان وفي مجال المشاركة السياسية والاجتماعية.

{ أهم ما جاء في الخطاب الملكي هو دسترة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة، كيف يمكن أجرأة هذه الدسترة؟

حظيت توصيات الهيئة بإجماع كل الفرقاء باعتبارها توصيات أساسية ومهمة ,بل إن هناك من الأطراف من اعتبر أن تنفيذ هذه التوصيات سيشكل لا محالة الجسر الذي سيمكننا من الانتقال إلى الديموقراطية. إن التوصيات جد مهمة منها ما هو ذو طابع دستوري ومنها ماهو ذو طابع سياسي مؤسساتي وتربوي. إن دسترة هذه التوصيات شيء مهم وأساسي سيمككنا من تأصيل الحقوق والحريات على مستوى المتن الدستوري، وهذا شيء مهم جدا لأن هيئة الانصاف والمصالحة بعدما قامت بالأبحاث والتحريات وقامت بتحليل السياقات السياسية والتاريخية التي رافقت هذه الانتهاكات استطاعات أن تحدد مكامن الخلل في التشريعات وطبعا من بينها الدستور باعتباره القانون الأسمى للدولة ومكامن الخلل في التدبير المؤسساتي. على اي اعتقد أن الخطاب الملكي حينما تحدث عن دسترة هذه التوصيات وهو مطلب للحركة الحقوقية فهذا شيء مهم وإيجابي واساسي لأنه لا يمكن أن نضع قوانين تشريعية تتعارض مع ماهو منصوص عليه دستوريا، وبالتالي فإننا سنضمن الملاءمة الضرورية لتشريعاتنا الوطنية مع التشريعات الأخرى الأقل سموا مع القانون الأسمى للبلاد. وطبعا سيمكننا هذا المجهود من ملاءمة على الأقل باقي التشريعات مع توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.

{ إحداث هيئة الانصاف والمصالحة ودسترة توصياتها هو من أجل تجاوز انتهاكات الماضي وعدم تكرارها، ونحن نسمع اليوم عن عدد من التجاوزات, هل علينا أن نؤسس لجنة أخرى جديدة؟

لا اعتقد ذلك، لقد عرف المغرب تطورا في مجال حقوق الانسان، قد تكون نسبية، قد تكون هشة ومحدودة لكن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس. إن التجاوزات التي عرفها المغرب منذ التسعينات لا ترقى الى نفس الحدة والجسامة والخطورة مقارنة مع ما وقع في سنوات الرصاص. إن إرساء تدابير عدم التكرار ليست بالمهمة السهلة, بل أنها معقدة وتتطلب شيئا من الوقت. وفي جميع الأحوال لايمكن لنا نحن معشر الحقوقيين المغاربة سواء في الوسط الرسمي أو في الوسط المدني أن نقبل بظواهر عرفتها سنوات الرصاص. إن الأمر يتوقف على إرادة سياسية وعلى مجهود جماعي، وعلى فهم مشترك للمرحلة. وبإمكاننا طبعا تحقيق ذلك. وأعتقد ان المبادرة الأولى في هذا الباب هو التأصيل الدستوري لتوصيات الهيئة لأنها تضمن موضوع الحكامة الأمنية، وهذا في غاية الأهمية لأنه يضع القرار الأمني تحت المراقبة الضرورية للهيئة التشريعية. ويجعل هذا الموضوع ايضا موضوع مساءلة للحكومة المغربية في مسلسل القرار الأمني.

{ كثر الحديث في الأونة الأخيرة عن ادعاءات بوجود معتقلات سرية في المغرب تشهد ممارسات خارج نطاق القانون، ما رأيكم في ذلك؟

الاجراء ليس بالصعب، هو سهل وبسيط للغاية يتطلب نوعا من الارادة والتفاعل مع القواعد القانونية والامتثال إلى حكم القانون. وبالتالي من غير المقبول أن تتم بعض الممارسات خارج ما ينص عليه القانون. إن القوانين واضحة في هذا الباب ولا تسمح بالتجاوز. فالدستور ينص على أن الأشخاص لا يعتقلون إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، وبالتالي فإننا نتحمل المسؤولية في إعمال المراقبة في ما مدى تطبيق هذه القواعد القانونية. إن المسؤولية مشتركة وليست ملقاة على المجلس الوطني لحقوق الانسان وحده، بل كذلك كل القطاعات الحكومية التي لها صلة بهذا الموضوع وقد سبق لرئيس المجلس وأمينه العام أن تقدما بطلب يرمي إلى زيارة مقر مديرية التراب الوطني منذ 27 ابريل 2011 وتأتى له ذلك صباح يوم الأربعاء 18 ماي. وقد تبين بعد زيارة كل المباني و المرافق الموجودة بهذا المقر ولم يتاكد لهما في حينه و اثناء هذه الزيارة وجود مؤشرات قطعية على تواجد أمكنة مخصصة للاعتقال خلال نطاق القانون.

{ لماذا وجه المجلس الوطني لحقوق الانسان رسالة إلى وسائل الاعلام حول المعالجة الاعلامية بخصوص حادث مراكش الارهابي؟

أولا هذه رسالة نحاول من خلالها أن ننبه وسائل الاعلام والصحفيين بصفة عامة إلى ضرورة احترام بعض الضوابط استنادا إلى القاعدة المعروفة، « قرينة البراءة هي الأصل» وبالتالي لا يجوز أن تتحول وسائل الإعلام إلى سلطة اتهام. ولايحق لها أن تنشر صورا غير مسموح لها بنشرها. فنشر الصور يجب أن يكون خاضعا للمهنية مع ضرورة احترام اختصاصات القضاء. إن للقضاء وحده كلمة الفصل في موضوع الادانة أو البراءة. يجب على وسائل الاعلام التعامل بموضوعية دون تحامل على أي طرف كان موضوع متابعة قضائية. يجب أن نستخلص العبر مما جرى بعد أحداث 16 ماي, حيث قامت بعض وسائل الاعلام بنشر صور وتوجيه تهم وإدانة متهمين قبل أن يقول القضاء كلمته وقبل أن ينتهي التحقيق، وهذا غير مقبول.

{ ألا تعتبر معي أن بلاغ وزارة الداخلية حول الاعتقال خرج هو الآخر عن هذه القاعدة؟

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الرسالة التي وجهت إلى وسائل الاعلام هي رسالة نتمنى أن يكون لها أثر على باقي الفاعلين, سواء الحكوميين أو الاعلاميين. إن الرسالة واضحة. يجب القطع مع بعض البلاغات والبيانات التي قد يتبين من خلالها أن هناك تطاولا على اختصاصات القضاء أو هناك تأثير على مجريات التحقيق.

{ كيف يتعامل المجلس الوطني لحقوق الانسان مع حالات أناس يظهرون على الانترنت ويدعون أنهم تعرضوا للتعذيب؟

ربما تقصدون حالة المعتقل الشارف. لقد زرته من أجل الوقوف على التفاصيل. وقد تبين أنه أثناء مجريات التحقيق لم يتطرق إلى هذا التعذيب، وحينما تحدثت عنه وبصفتي أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الانسان انتقلت إلى سجن سلا من أجل الاستماع إليه مقترحا عليه إجراء خبرة طبية للحسم في هذا الادعاء. طلب مهلة للتفكير وبعد انتهاء هذه المدة زرته من جديد وحينما استفسرته عن الطبيب الذي اختاره, أجابني أنه معتقل وأن ظروفه لا تسمح باختيار خبير. مما دفعني أن أعرض عليه لائحة بأسماء الخبراء المسجلين في المحاكم المغربية لاختيار خبير. غير أنه بدأ يتلكأ واضعا العديد من القيود منها مثلا اطلاق سراح رشيد نيني، وإجراء خبرة طبية على باقي المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب حسب زعمه. إضافة إلى عدم الاقتصار على طبيب واحد, بل على ثلاثة أطباء. وتبين لي من خلال هذه الشروط أنه كان يهدف إلى التحلل من التزامه السابق. و مؤخرا تم الاستماع إليه بخصوص ما صرح به و خضع للخبرة الطبية و نحن في انتظار النتائج.

{ كيف تقيمون خطوة العفو التي شملت عددا من المعتقلين وهل من دفعة جديدة؟

أولا كان لابد من القيام بهذه الخطوة من خلال الملتمس الذي تقم به رئيس المجلس وأمينه العام إلى جلالة الملك من أجل الافراج عن المعتقلين لأسباب سياسية. واستجاب جلالته لهذا الملتمس حيث استفاد من هذا العفو 190 معتقلا منهم من أفرج عنه 96 حالة ومنهم من استفاد من تخفيضات مهمة على مستوى العقوبة. كان لابد لنا من القيام بهذه المبادرة, لأننا في مرحلة جديدة ونحن على مشارف وضع دستور جديد، ولابد للقيام باجراءات لتعزيز الثقة المصاحبة لهذا المسلسل. لن نتوقف عند هذا الحد, بل سنعمل على تشكيل فريق عمل من داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان للنظر في حالات المعتقلين لأسباب سياسية او على خلفية القيام بجرائم بباعث سياسي وإيجاد المخارج الممكنة من أجل تعزيز الانفراج السياسي في بلادنا.

{ هل صحيح ما تداولته بعض وسائل الاعلام من كون الحادث الارهابي الذي هز مراكش أجل عملية أخرى لاطلاق سراح دفعة جديدة؟

أبدا، ما وقع في مراكش هو جريمة ارهابية، وقد اعتقل المشتبه فيهم. ننتظر مجريات المحاكمة. وبالرغم من بشاعة هذا الفعل فقد تبين أن الاعتقال كان بصفة نظامية وأنه لم يقع تراجع في هذا الباب، وأنه لم يستغل هذا الحادث للقيام باعتقالات اعتباطية وعشوائية. كانت هناك شفافية وقامت وسائل الاعلام العمومية بنقل وقائع إعادة تمثيل الجريمة وتم إخبار الرأي العام الوطني بمجريات البحث التمهيدي الأولى التي لا تمس بسرية التحقيق في موضوع الجريمة. أعتقد أن ما وقع لم ولن ويشكل ذريعة للرجوع إلى الوراء.

{ كيف تعامل الحوار العربي الأوروبي مع حالة الدول العربية التي تشهد احتقانا سياسيا كبيرا، ليبيا واليمن وسوريا؟

أولا، لابد من التذكير أن هذه الدول الثلاثة غير ممثلة في الحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان، لأنها لا تتوفر على مؤسسات وطنية لحقوق الانسان. على عكس تونس و مصر و قد خلص هذا النقاش إلى التفكير في مبادرات من أجل تقديم دعم للتجربة المصرية والتونسية والتعرف على حاجيات المؤسستين الوطنيتين في هاذين البلدين معا من أجل المساهمة في مشاريع المطروحة سواء في تونس او في مصر. أما بالنسبة لباقي الدول التي تفتقد للمؤسسات، فمن بين التوصيات العمل على تشجيع هذه الدول على انشاء مؤسسات وطنية لحقوق الانسان باعتبار إحداث هذه المؤسسات كأحد أهم التوصيات الصادرة عن مؤتمر فيينا لسنة 1993، وأن من شأن إحداث هذه المؤسسات في باقي الدول أن يدعم ويعضد الحوار العربي الأوروبي لحقوق الانسان.

{ كيف يتابع المجلس اعتقال الصحفي رشيد نيني؟

لا يمكن التدخل في أية قضية معروضة أمام القضاء احتراما لاستقلالية الجهاز القضائي. سنعلن عن تعليقنا عن أجواء المحاكمة إن كانت عادلة أم لا بعد صيرورة الحكم الذي ستصدره المحكمة نهائيا، وشخصيا قمت بزيارته في السجن من أجل الاطمئنان على وضعه و التأكد أيضا إن كان يستفيد من حقوقه كسجين وأتمنى أن يتفاعل القضاء مع ملتمسات دفاعه الرامية إلى السراح المؤقت.

{ ماهو الجديد الذي سيقدمه المجلس لحل الحالات العالقة في الاختفاء القسري،حالة المهدي والمانوزي؟

الحالات العالقة محدودة جدا وحين سيعين المجلس سيشكل من بين أعضائه فريقا وظيفيا للاشتغال على الحالات العالقة واستكمال ما تبقى من الحقيقة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Royaume du Maroc

Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Allégations de Violations

ادعاءات بالتعرض للانتهاكات

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

اعتقال شابين من «حركة 20 فبراير» في طنجة والسلطات تمنع مسيرة الأحد

طنجة - المساء

اعتقلت السلطات الأمنية في طنجة، أول أمس، شابين من «حركة 20 فبراير»، تقول السلطات إنهما كانا «يوزعان منشورات تدعو إلى التظاهر».

وقالت مصادر مطلعة إن المعتقلين تم إطلاق سراحهما بعد الاحتجاجات التي خاضتها الحركة في ساحة الأمم، والتي كانت تستنكر اعتقال الشابين وتطالب بإطلاق سراحهما.

من جهتها، أفادت مصادر أمنية أن الشابين أخلي سبيلهما خلال الليل، وأن اعتقالهما كان، وفق نفس المصادر، بسبب ارتكابهما أعمالا «خارج القانون».

يأتي ذلك، في وقت منعت فيه السلطات المحلية في طنجة تنظيم مسيرة احتجاجية، دعت إليها التنسيقية المحلية لدعم «حركة 20 فبراير» في طنجة. ويمكن أن تكون المسيرة انطلقت أمس عند الساعة الخامسة من أمام ساحة «التغيير» بمقاطعة بني مكادة، رغم وجود قرار بمنعها. ويقول المنظمون إن المسيرة ستنتهي باعتصام «إنذاري» ثان للتأكيد على تشبث الحركة بمطالبها المسطرة، وعلى رأسها «إسقاط الحكومة» و«حل البرلمان» و«إسقاط لجنة مراجعة الدستور»، و«توكيل هذا الأمر إلى لجنة منتخبة من الشعب».

يذكر أن التنسيقية المحلية لدعم «حركة 20 فبراير»، خاضت خلال الأسبوع الأخير اعتصاما وصف بـ«الإنذاري»، وتميز بحضور عناصر تنتمي إلى التيار السلفي، كانت لهم مطالب خاصة، وهي الإفراج عن المعتقلين الإسلاميين داخل السجون.

وتشهد معظم الوقفات والمسيرات الاحتجاجية التي تدعو إليها التنسيقية إنزالا كبيرا لمختلف الأجهزة الأمنية، غير أنها لم تتدخل في كثير من الأحيان لفض هذه المسيرات، باستثناء المسيرات التي تكون غير مرخصة.

Revue de presse

أخبار اليوم المغربية

سياسيون يتخوفون من تراجعات في المجال الحقوقي

الدولة تمنع وقفات حركة 20 فبراير

رجل أمن يحاصر محتجا من حركة 20 فبراير في نزهة تمارة (أ.ف.ب)

■ أخبار اليوم ■

توصلت مختلف تنسيقيات حركة 20 فبراير بقرارات تنبئها بالمنع الرسمي للمسيرات والوقفات التي أعلنت عنها يوم أمس الأحد، وساد تخوف في أوساط الشباب الذين يخوضون أشكالا احتجاجية منذ العشرين من فبراير الماضي من أن تكون قرارات المنع تلك إنذارا بتكرر سيناريو يوم الأحد 15 ماي الجاري عندما تدخلت السلطات بعنف غير مسبوق لإجهاض «النزهة» التي كانت الحركة تعتزم القيام بها في غابة تمارة بجوار مقر «الديستي»، الذي أقر مئات المعتقلين الإسلاميين بكونه معتقلا سريا مورست فيه عليهم مختلف أشكال التعذيب الوحشي. مجموعة من الحقوقيين والسياسيين وشباب من حركة 20 فبراير نددوا بالتوجه الذي اختارت السلطات أن تنهجه منذ يوم 15 ماي 2011، وهو التوجه الرافض لممارسة المواطنين حق التظاهر السلمي، والذي يقابل من لا يرضخ له بالعنف المبرح.

عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، رأى أن هذا السلوك ليس بالجديد ولكنه الأصل. وهو ما يتفق معه فتح الله أرسلان، المتحدث باسم جماعة العدل والإحسان، حين اعتبر أن الدولة لم تخترع شيئا جديدا من خلال لجوئها إلى العنف».

أسامة الخليفي، أحد المؤسسين لحركة 20 فبراير أرجع هذا السلوك «العنيف» إلى «المد الجماهيري الذي أصبحت تعرفه الحركة والذي بات يخيف أجهزة الدولة»، في حين حذرت لطيفة الجبابدي، عضوة المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من أن «العنف يولد العنف المضاد والعصا تؤدي إلى التصعيد السلبي».

• التفاصيل ص 3

أخبار اليوم المغربية

■ أمين: الدولة عادت إلى أصلها ■ الخليفي: الدولة خائفة
■ أرسلان: كفاكم شهرين من الإصلاح! ■ الجبابدي: العصا تؤدي إلى التصعيد

الدولة تمنع وقفات حركة 20 فبراير

■ حليمة أبروك ■

توصلت مختلف التنسيقيات المنضوية تحت لواء حركة 20 فبراير بقرار منع الوقفات والمسيرات التي كانت تعد لها أمس الأحد، والتي دعت إلى أن تكون مليونية وشاملة تضم جميع أنحاء التراب الوطني، وقد ساد تخوف من أن يكون قرار المنع هذا بمثابة إنذار بتكرار سيناريو الأحد الماضي، الذي شهد تدخلا غير مسبوق لسلطات الأمن ضد المتظاهرين الذين كانوا يعتزمون القيام بـ«نزهة» في الغابة المحاذية لمقر مديرية مراقبة التراب الوطني «الديستي» بتمارة.

ويرى عدد من المراقبين أن الدولة أعلنت من خلال الاستعمال المفرط للعنف ضد المسيرة، التي كانت تستهدف واحدا من أكثر الأجهزة حساسية في الدولة، «نهاية شهر العسل المرتبك الذي عاشته حركة 20 فبراير في بدايتها»، حيث يعتبر عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن «العنف المفرط الذي استعملته السلطات في مواجهة مسيرة يوم الأحد 15 ماي الجاري وقرارات المنع التي توصل بها شباب الحركة يوم أمس لإجهاض الوقفات التي دعوا إليها في مختلف المدن ليس جديدا لكنه الأصل والدولة عادت هكذا إلى أصلها»، وأضاف أنه «بقدر عزم الدولة على إفشال تظاهرات الحركة، فإن شبابها عازمون على الاستمرار فيها من أجل تحقيق مجموعة من المطالب، على رأسها الانتقال من الدولة المخزنية إلى دولة الحق والقانون ومن مجتمع الرعايا إلى مجتمع المواطنة»، وأرجع تساهل السلطات في البداية مع الحركة إلى «الجو العام الذي كانت تعيشه البلاد ومختلف بلدان المنطقة والضغط الدولي المارس على الدول التي تواجه المظاهرات بالعنف»، كما أن «الدولة كانت تظن أنها استجابت لمطالب الحركة، وبالتالي فهي ترى أنه لا داعي إلى استمرارها في الاحتجاج».

أسامة الخليفي، أحد قياديي 20 فبراير، لم يستغرب هو

Revue de Presse du Co droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

الآخر هذا التوجه الذي اختارته الدولة، وأرجع العنف الذي ووجهوا به الأسبوع الماضي بحي الرياض بالرباط، الذي أدى إلى إصابته إصابة خطيرة نقل على إثرها إلى المستشفى، والإنذارات التي أصبحت تسلم إلى ذويهم للضغط عليهم إلى «المد الجماهيري الذي أصبحت تعرفه الحركة والذي يخيف أجهزة الدولة»، ولم يستبعد الخليفي تكرار نفس السيناريو خلال المسيرات المقبلة، وأضاف أن الدولة تحاول دائما صنع الحدث والمفاجأة حيث إنها «تتعامل بالعنف إلى أن نالفه فتغير الإستراتيجية وعندما لا نتوقع العنف تلجأ إليه بأبشع الطرق».

هذا، وقد أكدت حوالي 100 مدينة وجهة إصرارها على المشاركة في المظاهرات التي دعت إليها التنسيقيات المنضوية تحت لواء 20 فبراير بالرغم من توصلها بقرار المنع وتخوفها من تكرار سيناريو يوم الأحد 15 ماي، وهو التخوف الذي يدعمه التدخل العنيف لقوات الأمن ضد شباب 20 فبراير بمدينة شفشاون عشية أول أمس السبت، حيث سجلت إصابات متفاوتة الخطورة في صفوف

مواجهات بين رجل الأمن وأحد المتظاهرين (كريم سلماوي)

الشباب الذين حجوا إلى ساحة «وطا الحمام» بالمدينة وتمت ملاحقتهم من طرف مختلف أنواع قوات التدخل السريع قرب مقر الاتحاد المغربي للشغل الذي لجأ إليه الشباب و«انهالت عليهم الهراوات والعصي بالضرب والأرجل بالركل والرفس والألسن بالسب والشتم بألفاظ ساقطة»، على حد تعبير أحد الشهود.

فتح الله أرسلان، المتحدث باسم حركة العدل والإحسان، اعتبر هو الآخر في تصريح لـ«أخبار اليوم» أن الدولة لم تخترع شيئا جديدا من خلال لجوئها إلى العنف، بل إنها «عادت إلى أساليبها المعتادة التي ألفت أن تواجه بها المظاهرات السلمية»، وأضاف أن الاستغراب كان في بادئ الأمر عندما سجل شيء من التساهل مع الاحتجاجات، لتقرر الدولة وضع حد له، كأنها «تقول للمتظاهرين كفاكم شهرا أو شهرين من الديمقراطية»، وأضاف أرسلان أن المؤشرات العامة تؤكد أنه لا وجود لأي إرادة في الإصلاح. وحمل المتحدث باسم الجماعة الدولة مسؤولية ما وقع ويقع وسيقع، مشيرا إلى أن حركة 20 فبراير تمثل نبض الشعب المغربي ومن واجب الدولة الاستماع إلى مطالبها والسماح لها بالاحتجاج ما دام هذا الاحتجاج لا يتجاوز الإطار السلمي.

«الوضع قابل للاشتعال وحساس للغاية، لذلك نطالب الدولة بالتزام الحكمة والمسؤولية»، هكذا علقت لطيفة الجبابدي، عضو المجلس الوطني للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على التحول الذي عرفته استراتيجية الدولة في مواجهة الحركات الاحتجاجية، وقالت إن المغرب تميز منذ بداية الحراك الشعبي في مجمل المنطقة العربية بالتزامه الرصانة والمسؤولية، وهو ما أشاد به مختلف الفاعلين الحقوقيين والسياسيين محليا ودوليا، ودعت إلى الاستمرار في نفس الإستراتيجية وتدارك ما وقع في عدد من المناطق ابتداء من يوم الأحد 15 ماي الجاري، مشيرة إلى أن أي تحول عن الاستراتيجية التي كانت ممنهجة في البداية قد يؤدي إلى كارثة حقيقية، محذرة من أي انزلاق قد ينتج عن الخطة الجديدة التي تستعمل لغة العصا، باعتبار أن «العنف يولد العنف المضاد والعصا تؤدي إلى التصعيد السلبي»، تضيف الجبابدي.

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

تدخل عنيف لتفريق مسيرة احتجاجية لحركة 20 فبراير بأكادير

رجال الأمن يقولون، «صافي سالينا.. هذا آخر شكل احتجاجي بأكادير»

■ أكادير: الحسين أرجدال ■

تدخلت القوات العمومية بعنف، على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح أمس، لتفريق المسيرة الاحتجاجية التي كان شباب حركة 20 فبراير أكادير- المركز ينوون تنظيمها. وما إن بدأ الشباب يتوافدون على مكان انطلاق المسيرة، ومع رفع أولى الشعارات، ودون أي إنذار مسبق، عمد العشرات من رجال القوات المساعدة وقوات التدخل السريع ورجال الأمن بالزي المدني والرسمي، إضافة إلى رجال الاستعلامات العامة، إلى التدخل بعنف، وقاموا بتشتيت المشاركين في الشكل الاحتجاجي، مستعملين في ذلك الصفع والركل والسب والشتم، وبشكل جد عنيف، مع تفادي الضرب في الأماكن الحساسة من أجساد المتظاهرين خوفا من وقوع ضحايا.

«الهستيريا الأمنية كانت سيدة الموقف، وعدد القوات كان أكبر من حجم المتظاهرين، إذ لم يتركوا مجالا لوصول الشباب وتوافد الساكنة على المحطة»، هكذا صرحت إحدى المشاركات التي تلقت مجموعة من الركلات واللكمات، والتي سببت لها عدة رضوض في مختلف أنحاء جسدها. كما تم منع التصوير بمحيط التظاهرة، وانتزعت الآلات من المصورين، ليتم التخلص من جميع الصور المأخوذة قبل التدخل وأثناءه. مشارك آخر، أكد أن رجال الأمن كانوا يقولون أن «هذه آخر وقفة أو مسيرة ستنظم بأكادير، صافي سالينا».

وقد عاينت أخبار اليوم قبل بداية المسيرة تواجد العشرات من سيارات القوات العمومية بشكل غير مسبوق، موزعة على جنبات المحطة الطرقية والشوارع والأزقة المحيطة بها. وذكر شهود عيان أنها كانت حاضرة منذ الساعات الأولى من الصباح. وقد عمدت السلطات مستعينة بأفراد من الشرطة بالزي المدني وأعوان السلطة من مقدمين وشيوخ إلى منع وترهيب كل من حاول من الساكنة أو الشباب الاقتراب من مكان انطلاق المسيرة. كما أفاد عدد من ساكنة الإقامات المجاورة للمحطة، أن السلطات نظموا حملة دعائية مضادة عشية أول أمس السبت، لتخويف الساكنة وتهديدهم بالضرب والاعتقال في حالة إقدامهم على المشاركة في المسيرة. وتقول «خديجة»، سيدة في الخمسين من عمرها، «أوقفني شيخ الحي، وقال لي أني معروفة بكوني أشارك في مثل هذه المظاهرات، وأنه انطلاقا من غد سيتغير تعامل السلطات مع الاحتجاجات، فعلي أن ألزم منزلي (إلى بغيت يكون عظيماتي باقي صحاح)، ومع ذلك خرجت وشاركت».

من جهة أخرى، أكد جواد فرجي، أحد أعضاء حركة 20 فبراير- أكادير المركز في تصريح خص به «أخبار اليوم»، أنه تلقى اتصالا هاتفيا من قائد المقاطعة يخبره فيه بضرورة حضوره لاستلام منع المسيرة بشكل رسمي، «إلا أنني رفضت الأمر، يقول جواد فرجي، وأصررنا على تنظيم شكلنا الاحتجاجي». ويضيف جواد فرجي، «نحن نستنكر هذا التصعيد الخطير ونتساءل عن الجهة التي في صالحها هذا التصعيد تجاه المناضلين والمواطنين الذين يعبرون بشكل سلمي عن احتجاجاتهم، ونتوقع الأسوأ في ما سيأتي من الأيام».

Revue de Presse du Conse

Police Chase Activists Through Moroccan Capital
May 22, 2011 10:58 PM EDT

Moroccan police on Sunday spent hours chasing hundreds of pro-democracy activists through the streets of the capital in an effort to prevent any pro-reform demonstrations from taking place.

Riot police armed with truncheons charged any attempts at protest gatherings, injuring some activists and hauling others off to waiting police trucks.

Morocco's February 20 movement, which is calling for political reform and greater democracy in the North African monarchy, says that the government appears to be implementing a new zero tolerance policy for protests.

Those who managed to assemble chanted "We want our rights, even if we are condemned to death," before fleeing down sidestreets in the face of charging policemen. Demonstrators also complained about the high cost of living and lack of jobs.

Dozens of members of the movement later attempted to regroup in front of parliament, but were again violently dispersed by police.

By sunset, activists had taken refuge inside the headquarters of the main labor union while a heavy police presence waited outside.

Activists also reported that police violently dispersed similar protest marches in the northern city of Tangiers and Agadir, in the south. Many were arrested and injured, but the movement did not have an official count.

Like many other countries in the Middle East and North Africa, Morocco has been swept by a new pro-democracy protest movement, largely made up of young people from across the political spectrum, inspired by the popular uprisings in Tunisia and Egypt.

While the movement in Morocco is not calling for abolishing the monarchy, it is for reducing its powers, strengthening the prime minister, reforming the judiciary and combatting the corruption they say is rife in the country.

On March 9, the king promised constitutional amendments to address many of these concerns and a handpicked committee is expected to present its recommendations in June.

As the committee deliberates, however, the government appears to have instituted a new zero tolerance policy for demonstrations, which previously had been allowed.

On May 15, an attempt to hold a rally outside the intelligence headquarters in a suburb of Rabat was violently dispersed, with at least one protest leader severely beaten.

An attempt on Friday to hold a protest over the expense of Rabat's prestigious Mawazine world music festival was also charged by police and dispersed.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

REUTERS

Many wounded as Moroccan police beat protestors

By Adam Tanner and Souhail Karam

RABAT/CASABLANCA | Sun May 22, 2011 7:40pm EDT

RABAT/CASABLANCA (Reuters) - Moroccan police beat protesters who defied a ban on demonstrations across the country on Sunday, leading to arrests and dozens of injuries, some of them life threatening, witnesses said.

The violence appears to signal a tougher government line against the protest movement, which has become more defiant after festive demonstrations starting in February, but has yet to attract mass public support.

Some protesters are also becoming more outspoken about criticizing King Mohammed but the demonstrations have failed to match the scale of those in several other Arab countries.

Much of the anger was directed at the Makhzen, Morocco's royal court. "Protest is a legal right, why is the Makhzen afraid?" crowds in Casablanca chanted. "Makhzen get out. Down with despotism."

A Reuters correspondent saw seven riot police attacking one bearded man in his 30s, repeatedly hitting his head and body, causing severe bleeding.

"We have been called here to preserve order because of this unauthorized protest," said a senior police officer on the scene who declined to give his name.

In Fes, three leading members of the city's protest movement were in "very critical condition," said demonstrator Fathallah al-Hamdani. Injured were also reported in Tangier and elsewhere.

No one was available at the Interior Ministry to comment on the protesters' reports.

Protesters wanted to camp in front of the parliament in Rabat, but authorities were anxious to avoid a repeat of the events in Cairo earlier this year when protesters occupying Tahrir Square eventually helped to topple the government.

In major cities, police armed with batons and shields moved people off the streets wherever they gathered. Protesters broke off into smaller groups, often with police chasing behind.

One protest leader in Rabat who had already been beaten a week ago suffered severe concussion on Sunday, said protester Jalal Makhfi.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Some human rights activists were beaten in front of police headquarters where they had tried to win the release of 13 members of the AMDH human rights group, said Khadija Riyadi, another member of the group.

Demonstrators said police beat dozens in Casablanca.

"We are standing together for dignity," one protest leaflet said. "We are against despotism, against corruption. We are for dignity, freedom, democracy and social justice."

PROTESTS GATHERING FORCE

Long seen as a relatively moderate and stable state, Morocco has experienced increasing unrest this year inspired by successful uprisings in Tunisia and Egypt.

In recent months, protesters seeking more democratic rights and economic benefits have held several nationwide protests in the country of 32 million, resulting in at least six deaths.

On Friday, a group of jobless graduates worked their way through a crowd to near the king after he led Friday prayers and chanted "Your majesty, we want jobs." State television cut off a live broadcast as the slogans began.

The outburst was considered a daring breach of protocol in a country where the king's portrait adorns many shops and public spaces and many treat him with reverence. The king is also the commander of the faithful, the leader of Moroccan Muslims who is said to descend from the Prophet Mohammed.

The royal family has ruled Morocco since the 17th century and survived both French colonial rule and independence.

Morocco has the lowest per capita GDP in the Maghreb region that also includes Libya, Tunisia, and Algeria. Many live in poverty and nearly half of the population is illiterate.

In response to the public protests, the king announced in March that he would amend the constitution to allow more democratic rights. A commission is due to announce a draft constitution next month.

(Editing by David Stamp)

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Hespress هسبريس
أول جريدة إلكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

'القوى العمومية تنكل بمتظاهري '20 فبراير تطوان

تطوان ـ محمد عادل التاطو :

Monday, May 23, 2011

تدخلت القوات العمومية بفريق مختلط وبشكل مفرط في العنف ضد المتظاهرين الذين خرجوا بتطوان الأحد 22 ماي ضمن المسيرة المعمم نداؤها من لدن تنسيقية حركة 20 فبراير بالمدينة، وقد أفضى هذا التدخل لإصابات متفاوتة الخطورة واعتقالات غير محددة العدد.

تحرك القوى العمومية تم بداية بمجرد التقاء المتظاهرين بساحة مولاي المهدي بحلول الساعة السادسة مساء، إذ ما إن رفع المحتجون أولى شعاراتهم حتى انهالت عليهم الهراوات دون سابق إنذار، وانطلقت حملة الاعتقال.

وقد قامت هذه القوات بمتابعة كل التحركات التي أقدم عليها الشباب بعد تفريقهم، كما تدخلت لعدة من المرات لاعتقال بعضهم بعد عمليات مطاردة أفضت إلى إصابة البعض من الساكنة.

وظل شارع محمد الخامس بتطوان شاهدا لسلسلة من عمليات المطاردة استمرت لأزيد من ساعتين، حينها تم اللجوء إلى اعتقالات بالجملة طالت أيضا الكاتب المحلي لمنظمة التجديد الطلابي بلال كريكش، وقد أصيب بشكل خطير على مستوى الجزء العلوي من الجمجمة جراء الاعتداء عليه داخل مخفر الشرطة قبل أن يتم الافراج عنه.

القوى العمومية عاودت التدخل بالقرب مقر أمن المدينة، ولم يستدع هذا التدخل إلا تصفيق بعض المحتشدين في أعقاب إطلاق سراح بعض المعتقلين من مظاهرة يوم الأحد 22 ماي، فيما بقي البعض الآخر من ذات المجموعة المعتقلة داخل المقر الأمني إلى غاية كتابة هذه السطور في وقت متأخر من الليل.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Hespress هسبريس

20فبراير' تتحدى منعها بفاس وإصابة متظاهري

هسبريس من فاس

Monday, May 23, 2011

علمت "هسبريس" من أحد اعضاء حركة 20 فبراير بفاس، حدوث إصابات متفاوتة الخطورة في صفوف المحتجين في تظاهرة الأحد 22 ماي.

وأشارت المعطيات إلى أن حركة 20 فبراير تحدت قرار المنع الذي توصلت به ونظمت مسيرة بحي عوينة الحجاج الشعبي وتظاهرة أخرى بساحة فلورانس، حيث قوبلت كلا التظاهرتين بقمع السلطات للمحتجين مما خلف 3 حالات إغماء في صفوف أعضاء الحركة و10 مصابين آخرين على الأقل.

ومن بين المصابين هناك نبيل طلحة، ومحمد بنيس ملوكي، ومحمد النعيجي، وفاطمة الزهراء قادوري، ورشيد لطيف، واسماعيل العموري، وعبد الرحيم الكلاطي وآخرين.

هذا بالإضافة إلى إصابات عديدة في صفوف الحركة بفاس 3 منها حالات خطيرة، حسب المعطيات التي حصلت عليها "هسبريس"، وكذا عدد من حالات الإغماء، كما أصيب محمد بنيس ملوكي عضو حركة 20 فبراير بفاس بكسر في يده بعد التدخل العنيف بحي عوينة الحجاج.

وحسب ذات المصدر فقد تم اعتقال نبيل طلحة بعد محاصرته داخل المركز الاستشفائي الحسن الثاني الذي كان يعالج داخله بعد إصابته بحالة إغماء نتيجة تدخل قوات الأمن في حق مسيرتي حركة 20 فبراير بكل من حي عوينة الحجاج الشعبي وساحة فلورانس.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

هسبريس
Hespress

طنجة: الاستثناء المغربي في الجزرة .. ثم العصا

هسبريس من طنجة

Sunday, May 22, 2011

شهدت مدينة طنجة إنزالا أمنيا غير مسبوق يوم 22 ماي، لمنع المسيرة الشعبية التي دعت إليها حركة 20 فبراير، والتنسيقية الداعمة لمطالب الحركة.

وقد قوبل إصرار الشباب والساكنة على التعبير عن شرعية مطالبهم بشكل سلمي وحضاري بعنف غير مسبوق، كانت من ملامحه المعبرة التنكيل بمجموعة من النسوة واعتقالهن، وعدم استثناء رجل أعمى من الضرب البشع، واعتقال الأطفال الذين لم يبلغوا الحلم بعد، بينما لوحظ تنكيل خاص بالشباب حيث كان يتم الانفراد بأحد المناضلين من قبل مجموعة من الأجهزة الأمنية، والانهيال عليه بالضرب البشع على كل مناطق جسده، ثم اعتقاله.

وقامت السلطات بتطويق "ساحة التغيير" ببني مكادة من كل الجوانب مبكرا، وتم توزيع القوى الأمنية على مجموعات كبيرة لمنع التحاق الساكنة بها في الأحياء، وهو ما فسر الضربات والاعتقالات الاستباقية التي استهدفت أحياء "السواني"، و"بن ديبان"، و"حومة الشوك"، و"الجيراري"... ثم استتبعها اعتراض سبيل المارة الملتحقين بساحة التغيير، وتعنيفهم ثم استعمال الهروات بطريقة عنيفة جدا.

وقوبلت تدخلات الأجهزة الأمنية باتباع الشباب لتكتيكات مغايرة لما كان منتظرا، حيث تم التجمع بالمئات في كل الأحياء المحيطة بساحة التغيير، واستمر الكر والفر إلى ساعة كتابة هذه القصاصة [22:00]، وحافظ شباب حركة 20 فبراير على سلمية شعاراتهم وحركيتهم، معلنين "أن النظام أخرج شهادة الوفاة لدستوره الممنوح، وأن الشعب المغربي لن يقبل بدستور تحت عصي التهديد، وأن القمع يرهب ولا يقنع، وأن رسالة النظام السياسي قد وصلت في أبشع إخراج، وأن سيناريو الرسالة كتب من دماء الشباب، وأن الاستثناء المغربي أثبت صوابيته، من خلال قلب المعادلة: الجزرة ثم بعدها العصا".

ولكن، هل ما زال هناك من يعتقد أن القمع والإرهاب يحفظ العروش؟؟".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Hespress هسبريس

'الأمن يُجهض مسيرات 'الإصرار على التغيير

هسبريس من الرباط

Sunday, May 22, 2011

أجهضت السلطات الأمنية المسيرات التي دعت إليها حركة 20 فبراير من خلال حوالي 80 تظاهرة شعبية، تحت شعار "الإصرار على التغيير" الأحد 22 ماي، في ظل ورود أنباء عن وقوع إصابات واعتقالات.

وأكدت مصادر من تنسيقية حركة 20 فبراير في الرباط أن قوات الأمن طوقت المكان الذي كان محددا كنقطة انطلاق بحي العكاري منذ ساعات قبل الموعد المحدد للمسيرة السلمية وهو الرابعة زوالا، كما تم غلق كل الأزقة والشوارع المؤدية إلى مكان الانطلاق.

وأضافت ذات المصادر أن قوات الأمن منعت المتظاهرين من الوصول إلى عين المكان لاجئة إلى أساليب التعنيف الشديد والاستفزاز اللفظي والمعنوي.

وقد سجلت إصابات في صفوف المتظاهرين واعتقالات، وفق ما ذكره الموقع الإلكتروني لجماعة العدل والإحسان.

وإلى غاية (19:30) يتواجد العديد من متظاهري حركة 20 فبراير في مقر الاتحاد المغربي للشغل حيث قرروا خوض اعتصام إنذاري وإضراب عن الطعام إلى صباح يوم الاثنين، في وقت تطوق فيها قوات الأمن مقر الاتحاد المغربي للشغل.

وفي العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، جرى تدخل أمني في حدود الساعة (17:45) ضد المتظاهرين في كل الأزقة المؤدية إلى شارع الشجر بحي سباتة، الذي كان مقررا أن يشهد واحدة أخرى من المسيرات الكبرى، التي عرفتها الدار البيضاء منذ 20 فبراير،ونتيجة لذلك توزع المتظاهرون في عدة مسيرات مصرين على حقهم في التظاهر السلمي.

وكانت السلطات الأمنية قد قامت ببعث قرارات "تبليغ المنع بالتظاهر و التجمهر بالطريق العام " لنشطاء حركة 20فبراير بمجموعة من المدن المغربية.

وفي طنجة طوقت قوات الأمن ساحة بني مكادة بطنجة منطلق المسيرة الشعبية المقررة، وإلى حدود (16:30) جرت مطاردة المتوجهين إلى الساحة عبر كل الأزقة المجاورة.

وبدورها تعرضت تظاهرة 22 ماي بأكادير إلى تدخل أمني أجهض المسيرة التي كانت ستنطلق من حي الداخلة، كما جرى منع مسيرات فاس وجدة وسوق الأربعاء والسمارة وتطوان وتيزنيت وطانطان.

وفي القنيطرة توزع المحتجون بعد منع مسيرتهم على مظاهرتين كبيرتين.

وكانت حركة 20فبراير قد دعت إلى التعبئة من أجل تنظيم مسيرات ووقفات بمختلف يوم الأحد 22 ماي عبر محطتها الاحتجاجية الرابعة ، بعد مسيرات 20 فبراير و20 مارس و24 أبريل 2011،وقد استجابت لهذا النداء حوالي 80 مدينة وقرية ، تم منع الكثير منها

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

اصابات من بينها حالة غيبوبة في تدخل عنيف لقوات الامن بفاس

الأحد، 22 ماي 2011 23:21 موقع لك

علم موقع لكم من مصادر من حركة 20 فبراير بفاس. ان تدخلا عنيفا لقوات الامن لمنع مسيرة دعت اليها الحركة خلف اصابات بليغة في صفوف المتظاهرين.

وقالت المصادر ان قوات الامن تدخلت بعنف لقمع المتظاهرين كانوا يعتزمون تنظيم مسيرة للمطالبة باصلاحات ديمقراطية.

وحسب نفس المصادر ان قوات الامن ممثلة في عناصر من الشرطة والقوات المساعدة وقوات التدخل السريع هاجمت المتظاهرين مستعملة الهراوات والضرب لتفريقهم.

وادى التدخل الامني العنيف الى اصابة العديد من المتظاهرين من بينهم اصابة في حالة خطيرة نقلت الى المستشفى وتوجد في حالة غيبوبة. ويتعلق الامر بالناشط نبيل طلحة احد اعضاء تنسيقية حركة 20 فبراير بفاس.

وكانت التظاهرة ستنطلق من الحي الشعبي عوينات الحجاج عندما اعترضتها قوات الامن مستعملة العنف لتفريقها.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مواجهات عنيفة في طنجة خلفت اصابات في صفوف المتظاهرين وقوات الامن وحديث عن نحو 100 اعتقال (فيديو)

الأحد، 22 ماي 2011 22:58 موقع لكم

شهدت مدينة طنجة الاحد22 ماي تدخلا عنيفا لقوات الامن لتفريق المتظاهرين اسفرت عن اعتقالات واصابات في صفوف المتظاهرين.

واستمرت المواجهات حتي حدود الساعة 23و30د بحي بني مكادة الشعبي وقال شهود عيان لموقع لكم ان المواجهات اتخذت طابعا عنيفا عندما قامت قوات الامن بمطاردة المتظاهرين في الازقة والشوارع المحاذية للحي الذي

يشهد حالة اضطراب قصوى وتحدثت مصادر حقوقية عن اعتقال نحو مائة متظاهر واصابة اكثر من 12 حالة في صفوف المتظاهرين فيما بلغ عدد الاصابات في صفوف عناصر الامن اكثر من 4 حالات وصفت بالبليغة.

وحسب شهود عيان فقد تطورت المواجهات بين المتظاهرين وعناصر الامن الي تراشق بالحجارة واضرام النار في صناديق القمامة وكانت مسيرة مدينة طنجة التي دعت لها حركة 20 فبراير كانت ستنطلق من حي بني مكادة لكن منع قوات الامن المتظاهرين من الوصول الى مكان انطلاق المسيرة تحول الي مواجهات عنيفة بينهم وبين عناصر الامن التي حضرت بتشكيلات مختلفة وبتعزيزات مكثفة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

كـــود
ديما... نيشان

احتجاجات واعتقالات وتضامن

هناء أبو علي

الاثنين 23 ماي 2011 - 00:58

أفاد بيان لحركة "20 فبراير"، توصلت "كود" بنسخة منه، أنه جرت إصابة أزيد من 90 متظاهرا، أمس الأحد (22 ماي 2011)، بشارع إدريس الحارثي بسباتة (في الدار البيضاء .(
وأكد البيان أنه جرى اعتقال "عدد مماثل من المناضلين وزعوا على كوميساريات (الدار الحمرا) بالحي الحسني، والدائرة الرابعة بمقاطعة ابن امسيك.
وأشار البيان إلى أن هذه الأحداث جاءت على خلفية مسيرة دعت إليها حركة 20 فبراير اليوم الأحد، وأعلنت عن شجب الحركة بما سمته "التدخل العنيف في حق المناضلين على حد سواء "والتضامن "المطلق مع المصابين والمعتقلين "

وعبرت عن تشبث الحركة بالحق في "التظاهر السلمي"، و"تحقيق مطالبنا المشروعة، رغم كل مظاهر العنف المخزني."
وفي موضوع ذي صلة، أفاد بيان صادر عن فعاليات سياسية و نقابية و حقوقية و جمعوية بالرباط أن"القمع الشرس، الذي تعرضت له المسيرات السلمية يوم الأحد

يشكل " تصعيدا في أسلوب القمع للدولة اتجاه الحق في التظاهر السلمي". وعبر عدد من المثقفين والسياسيين والحقوقيين عن "إدانتهم لأسلوب القمع القوي والممنهج و الغير مبرر والمناقض للأعراف الديمقراطية و التزامات الدولة"، محذرين "من قهر الإرادة القوية و الصادقة للشباب و المواطنين و المواطنات في التعبير الحضاري عن مطالبهم و ما قد ينتج عنه من مضاعفات ."
وعبر الموقعون عن اقتناعهم أن "المطلب الديمقراطي وتبنيه من طرف الشعب المغربي أكبر و أعمق من أن يعرقل بأساليب قمعية بائدة"، معلنين عن استمرار انخراطهم و دعمهم للفعل النضالي لحركة 20 فبراير بكل ما يقتضي إقرار ديمقراطية حقيقية تقضي على أسس الاستبداد و الفساد."
وطالب هؤلاء بـ "الإفراج الفوري عن المعتقلين، ومحاسبة المسؤولين عن هذا القمع الممنهج". كما يدعون القوى الحية بالبلاد إلى أن تتحمل مسؤولياتها في الدفاع عن الحق في التظاهر السلمي، و حقوق الإنسان ."

ومن الموقعين على البيان، خديجة الرياضي، وعبد الرحمن بنعمرو، وخالد السفياني، وعبد الحميد أمين، و محمد مجاهد، وحسن الجابري، ومحمد العوني، وكريبي عبد الكريم، وعبد الرحيم الجامعي، ومحمد اقديم، والعبادلة ماء العينينين، وباها مصطفى، وأحمد ويحمان، وعز الدين اقصبي، وعبد العزيز النويضي، ومحمد أوهناوي، ومحمد بنهمو، وحسن نقراش، ولهناوي الحسين، ومعاد الجحري، وعبد اللطيف زروال، وزريوح سعيد، وعبد المجيد ايت حسين، وقاسم النهاشي، والمفضل بنحليمة، و بنحدوبة راضية، وكريم سباعي، وأحمد الدغيرني، وبنطالب محمد، وعبد السلام هنوف، و محمد النوحي، ومحمد العيساوي، واكميرة عبد العالي، والكبير المسكم، وعبد الحفيظ الخلطي، وأمينة خالد، وعبد الرزاق الإدريسي، وشفشاوني عبد السلام،
فؤاد عبد المومني، و الشافعي مصطفى، ويوسف بوستة، ومحمد جلال، ونعيمة الكلاف، وعبد الرحيم العماري، والمصطفى الحطاب، وعبد الباقي اليوسفي، وعبد الإله بنعبد السلام، ومحمد حمداوي المختار النحال، ورداد العقباني، ورشيد مقصود،
ومحمد السكتاوي، و الصديق لحرش، وأحمد عصيد، وعائشة عباد، ومحمد عباسي، وكومينة نجيب، وهشام الزياري، وأمينة تافنوت، والمعطي الغالي، وحميد ابكريم، ومحمد المرواني، والطيب مضماض، وعبدالرزاق بوغنبور، وخديجة بوحباد.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الشرطة تطارد محتجين بالمغرب

فرقت شرطة مكافحة الشغب المغربية مئات المتظاهرين الذين تحدوا حظرا
فرضته السلطات على التظاهر في شوارع الرباط.

جاء تدخل الشرطة التي طاردت المتظاهرين المنتمين لحركة 20 فبراير في الشوارع, بينما كان المحتجون بصدد إقامة
معسكر أمام البرلمان في الرباط.

وقال المتظاهر جلال المخفي إن قائدا بارزا للاحتجاجات تعرض للضرب
الأسبوع الماضي أصيب بارتجاج شديد في المخ, مشيرا إلى إصابة ستة أشخاص, بينما قال آخرون إن عدد المصابين أكبر
من ذلك بكثير. كما اعتقلت الشرطة عددا من المحتجين لفترة وجيزة.

يشار إلى أن الاضطرابات تصاعدت خلال الأشهر القليلة الماضية في المغرب, حيث خرج محتجون يطالبون بالمزيد من
الحقوق الديمقراطية والمكاسب
الاقتصادية, لكن الاحتجاجات لم تصل إلى حجم مثيلاتها بدول عربية
أخرى.

وكانت مجموعة من الخريجين العاطلين عن العمل قد شقت يوم الجمعة طريقها وسط حشد للاقتراب من الملك محمد
السادس بعدما أمّ صلاة الجمعة، ورددوا هتافات تطالب الملك بتوفير فرص العمل لهم.

واعتبر هذا التصرف خرقا جريئا للتقاليد في بلد تزين فيه صور الملك
المحال التجارية والأماكن العامة ويعامله كثيرون باحترام وتوقير, حيث يحمل
الملك في المغرب لقب "أمير المؤمنين."

يذكر أن حصة المواطن المغربي من الدخل القومي هي الأقل في بلاد المغرب
العربي التي تضم كذلك كلا من ليبيا وتونس والجزائر ويعيش كثيرون في فقر
ويعاني نحو نصف السكان تقريبا من الأمية.

وفي مقابل ذلك, أعلن الملك في مارس/آذار عن نيته تعديل الدستور والسماح بالمزيد من الحقوق الديمقراطية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Protestations
احتجاجات

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

بودنيب

السكان ينتفضون ضد الوضع الصحي بالبلدة الحدودية

المراسل

احتج أزيد من 500 مواطن من ساكنة بلدة بودنيب يوم 12 ماي الأخير، حيث تجمهروا أمام بلدية بودنيب والمركز الصحي للتعبير عن سخطهم وغضبهم على ما آل إليه الوضع الصحي بالبلدة الحدودية، معتبرين أن الوضع ازداد خطورة ، خاصة من خلال التصرفات اللامسؤولة التي ينهجها بعض القيمين على تدبير شؤون البلدة، متنكرين بذلك لأخلاقيات المهنة.

في هذه الوقفة الاحتجاجية رددت الساكنة البودنيبية شعارات تنديدية بالأوضاع المقلقة والظلم والحيف و الممارسين على الساكنة في ظلّ سياسة الآذان الصماء التي ينهجها بعض المسؤولين في هذه البلدة .وتمحورت جل الشعارات حول المطالبة بتحسين الخدمات داخل المركز الصحي و تجهيز هذا الأخير بالمعدات اللازمة و زيادة عدد الأطر كما و كيفا و إعادة النظر في السياسة الداخلية لهذا الأخير والتعجيل بفتح المقر الخاص بالوقاية المدنية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للساكنة.

للإشارة فبلدة بودنيب تعرف حراكا غير مسبوق في تاريخها بعد حقبة طويلة عاشتها المنطقة تحت وطأة سياسات عقيمة، وأهداف نخبوية ضيقة تفتقر إلى روح المواطنة الصادقة ، جراء استئساد سلوكات تجار الانتخابات في ظل غياب قانون من أين لك هذا؟

التجديد

«مغرب الكفاءات» تنظم «أجيال المجازين» بدل «أجيال موازين»

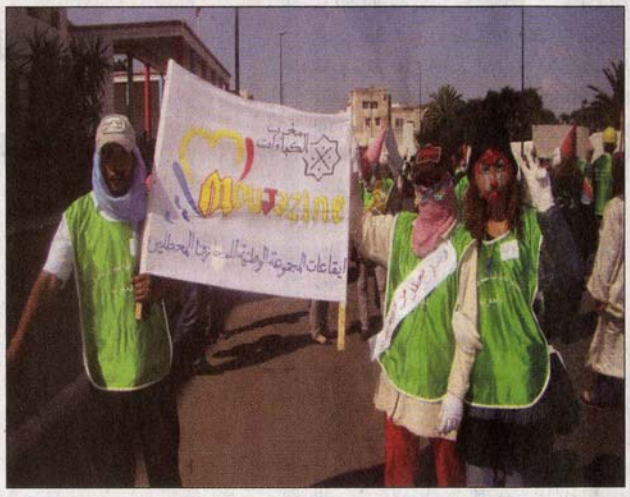

تحت شمس شهر ماي الحارقة وبالضبط يوم الخميس الماضي شهدت العاصمة الرباط وانطلاقا من أمام البرلمان تنظيم احتفالية ضخمة أطلقتها المجموعة الوطنية للمجازين المعطلين تحت اسم «أجيال المجازين» احتجاجا على مهرجان موازين الذي بدأت فعالياته الجمعة الماضي.

فقبل يوم من انطلاقة مهرجان موازين والذي تطالب عدد من الحركات الاحتجاجية في الشارع المغربي بإلغائه، لم يجد المجازون المعطلون والذين غالبا ما رفعوا في وقفاتهم الاحتجاجية «فلوس الشعب فين مشات فموازين والحفلات» بدا من التعبير عن رفضهم لهذا المهرجان الذي تصرف فيه الملايير والتي يمكن أن تحل جزء كبير من الأزمة التي يعانيها المعطلون على حد تعبير العشرات من المجازين والذين شاركتهم التجديد احتفالاتهم

احتجاجاتهم ب«أجيال المجازين» لأننا لسنا ضد الفن تضيف حسنية أبو هلال وهي مجازة معطلة من تمارة ولكننا ضد هدر المال العام والذي يأتي هذا المهرجان في مقدمته.

وكانت المجموعة المذكورة قد أعلنت على لسان كاتبها العام رشيد الحمداوي في حديثه سابق ل«التجديد» نيتها محاكاة مهرجان موازين، وذلك للتعبير عن رفضهم لسياسة تبذير المال العام والتي يمكن أن تساهم بشكل كبير في حل إشكالية البطالة في صفوف الشباب وحاملي الشواهد على وجه التحديد، وذلك يضيف الحمداوي والذي كان أول المشاركين في هذا المهرجان الخاص بلباسه الأبيض والذي جسدت فيه رموز وإشارات احتجاجية لمعاناة المجازين مع التهميش والبطالة والذي لقي استحسان الجميع (يضيف) بتنظيم احتفالات في شوارع الرباط لكنها بإيقاعات مختلفة وتحمل بصمة المجازين المعطلين.

أجيال المجازين والتي اختار لها المنظمون اسم «إيقاعات المجموعة الوطنية للمجازين المعطلين» وتحت إشراف ما أسموه ب«مغرب الكفاءات» جعلت من أجيال موازين سخرية لكل الذين شاهدوا اللافتة التي تحمل هذا الاسم تؤكد إقبال والتي كانت منهمكة في إعادة ترتيب لباسها الاستثنائي وهو عبارة عن «كاندورة» سوداء حملت عبارة « موظف شيح إرحل» والتي جابت خلالها المجموعة لأكثر من أربع ساعات شوارع الرباط عبروا من عن حقهم في التوظيف المباشر في الوظيفة العمومية ورفضهم لسياسة التجاهل التي تتعاطى بها الحكومة مع مطلبهم على حد تعبير المسؤول التنظيمي للمجموعة محمد برد الذي أكد أن أجيال المجازين بما هو تجسيد لرفض سياسة أمر الواقع المفروضة على المغاربة ومن ضمنهم المجازين مؤكدا في ذات الاتجاه استمرار المجموعة في نضالها ضد كل أشكال الاستبداد والذي يمثل موازين أحد أوجهه الثقافية حتى تحقيق هدفها في التوظيف والعيش الكريم.

رفع المحتجون خلال هذا الكرنفال الاحتفالي الذي شارك فيه الآلاف من المجازين المعطلين شعارات من قبيل «فلوس الشعب فين مشات فموازين والحفلات» «هذا عام المجازين ماشي عام موازين» «أش نديرو بشاكيرا بغينا خبزة وكوميرا» مستعين في ذلك بعدد من الأواني المنزلية كالملاعق والصحون الحديدية وغيرها مما جادت به قريحتهم في هذا الاحتفال الذي سبق مهرجان موازين بيوم واحد فقط. الكرنفال الذي جاب شارعي محمد الخامس والحسن الثاني بالرباط مرورا بأحياء دوار الجامع والعكاري وحي يعقوب المنصور وصولا إلى قصارية واد الذهب لقي تجاوبا كبير من قبل الساكنة التي أعلن غالبية من التقاهم المحتفلون المحتجون.

الكرنفال الاحتفالي والذي اعتبره المحتجون أحد الأساليب الاحتجاجية لدفع الدولة للاستجابة لمطلبهم في التوظيف أخذ صبغة الاحتفالية بأمازيج طوع من خلالها المشاركون الشعارات لتصبح معه مرنة وبرنات موسيقية لعدد من الفولكلور المغربي وكأن الأمر يتعلق بأعراس الأطلس أو احتفالات سكان الصحراء.

محمد بلقاسم

Revue

Hespress هسبريس
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

مغاربة يتظاهرون في لاهاي تضامناً مع سجناء سلا

*إذاعة هولندا العالمية
Sunday, May 22, 2011

نظمت مجموعة من مغاربة هولندا مظاهرة احتجاجية أمام السفارة المغربية في لاهاي، على خلفية ما حدث مؤخراً في سجن الزاكي في مدينة سلا من مواجهات بين المعتقلين وقوات الأمن، وفق ما ذكرته "إذاعة هولندا العالمية" الأحد 22 ماي.

وفي نفس السجن، لا يزال صديق السبع، الذي نشأ في لاهاي، سجينا. وبالرغم من أن القضاء الهولندي كان قد برأه من تهمة الانتماء لمنظمة إرهابية، إلا أن السلطات الهولندية أبعدته إلى المغرب، حيث اعتقل هناك ولا يزال معتقلاً، ويُرجح أنه تعرض للتعذيب.

ويريد المغاربة المتظاهرون أمام السفارة أن يثيروا الانتباه إلى ظروف السجن اللاانسانية التي يعيش فيها هؤلاء السجناء الأبرياء حسب رأيهم.

ويطالب المتظاهرون بمحاكمة عادلة للمتهمين وبتوقيف ممارسات التعذيب فورا.

وعزا بعض المتظاهرين قلة عدد المشاركين في التظاهرين إلى كون الكثيرين يخشون من ملاحقة المخابرات المغربية.

وبالرغم من ان المتظاهرين الذين لم يتجاوز عددهم 12 شخصا، يتوقعون انه لن يكون في استطاعتهم ربما بعد الآن، زيارة المغرب، إلا أنهم قرروا أن يتظاهروا. عدد منهم غطى وجهه كي لا يتم التعرف عليه.

السفارة تجاهلت تماماً وجود المتظاهرين طيلة تظاهرهم أمامها. إلا أن واحدا من المتظاهرين أراد أن يتحدث أمام الكاميرا ولكن لم يرغب في ذكر اسمه

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

قبيلة الكرازية في طاطا تواصل اعتصامها المفتوح منذ 28 يوما على الحدود الجزائرية

الأحد، 22 ماي 2011 21:49 سعيد أهمان

تواصل قبيلة الكرازبة بفم زكيد (إقليم طاطا) اعتصامها لليوم الـ 28 على الحدود المغربية الجزائرية وفي ظروف جد قاسية، في الوقت الذي تطالب فيه القبيلة إيفاد لجنة ملكية سامية للوقوف على الخروقات والتجاوزات التي طالت حق هذه القبيلة، والبث في النزاع المفتعل من طرف مسؤولي السلطات المحلية والإقليمية، بعد أن ملوا الانتظار والوعود الكاذبة وسياسة صم الأذان التي يتعامل بها مسؤولو الإقليم مع قضيتهم حسب تعبيرهم.

وبحسب ما تلقاه موقع "لكم كوم" من ممثلين عن القبيلة المعتصمة، فإن الأهيرة ضاقت ذرعا من "من الانتظار وأن حقهم المهضوم أصبح في خبر كان فتبخرت معه أحلامهم وتطلعاتهم إلى مغرب جديد تسوده روح الديمقراطية والعدل والمساواة كما ورد في الخطاب الملكي 9 مارس والذي أكد فيه أن القانون فوق الكل."

وأمام كل هذا التجاهل، حسب تعبير المصدر نفسه، وكذا "التماطل المقصود تضخم الإحساس بالظلم والحكرة لدى أفراد القبيلة وباتوا يؤمنون أنهم غير مرغوب فيهم في هدا البلد الأمين فعقدوا اجتماعا مع قائد الجيش يوم الخميس 19ماي 2011 على الساعة الرابعة مساءا حملوه رسلتهم لرفعها إلى الجهات العليا المعنية مفادها انه في حالة استمرار هدا التجاهل لمطالبهم سيقدمون على خطوة غير مسبوقة –التوجه إلى حقل الألغام- لوضع حد لحياتهم بشكل جماعي ووضع حد للمعاناة اليومية التي يعيشها أفراد الجيش الدين يحرسون المعتصم و منحت القبيلة المسئول العسكري مهلة 24 ساعة كحد أقصى لتلقي رد على رسالتهم .

وفي اليوم الموالي و بعد انتهاء المهلة انطلق كل أفراد القبيلة نساء و رجالا شيوخا و شبابا مسلحين بالإيمان و بصور جلالة الملك رافعين الأعلام المغربية مرددين شعارات من قبيل //مولانا نسعاو رضاك وعلى بابك واقفين و لا من يرحمنا سواك يا ارحم الراحمين// و لافتات مكتوب عليها –وداعا للفساد و المفسدين – و بعد قطع مسافة 1 كلم من المعتصم تم اعتراض سبيلهم من طرف أفراد الجيش ليتم أخبارهم أن لجنة مكونة من 6 أفراد من الشرفاء العلويين حلت للاستماع إليهم .دخلت اللجنة في حوار مطول دام زهاء 4 ساعات حاول من خلاله الوافدون إقناع النازحين بالعودة إلى ديارهم و فك الاعتصام الدي طالت مدته .إلا أن أفراد القبيلة رفضوا العودة قبل إيجاد حل نهائي لهدا المشكل المفتعل و محاسبة كل من تسبب في معاناتهم. وبعد هده المحاولة اليائسة اتفق الجميع على منح اللجنة الوافدة مهلة 4 أيام للتحرك على كل المستويات لفض النزاع المفتعل ورجوع النازحين إلى معتصمهم في انتظار رد اللجنة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

احتجاج سكان أكبر تجمع صفيحي بالمحمدية ضد الترحيل

«الشعب يريد إسقاط البراكة» شعار رددته حناجر ساكنة حي المسيرة، والبرادعة (أكبر تجمع صفيحي وسط المدينة) يوم أول أمس السبت، وهم يقفون بالعشرات بمحاذاة شارع الرياض، تحت مراقبة أمنية لصيقة للمحتجين الذين طالبوا بـ«محاسبة كل الفاسدين الذين تلاعبوا بملف السكن داخل المدينة، وتسببوا في عرقلة عمليات إسكانية وعمقت من أزمة المعنيين بها».

خروجهم المتكرر للاحتجاج والتظاهر سواء بحي البرادعة أوالمسيرة ليس بالأمر الجديد، فقد كانوا هنا منذ أسبوع فقط، يحملون نفس اللافتات ويرددون الشعارات، يعلنون من خلالها تشبثهم بمشروع إعادة الهيكلة على قاعدة توزيع البقع الأرضية بالتساوي، والعمل على تجهيز الحي الذي ستتم هيكلته بكل التجهيزات العمومية.

«لقد فوجئنا بعد مرور كل هذه المدة وإعلان قرب القضاء على دور الصفيح ضمن برنامج المحمدية 2008 بدون صفيح ، والذي كان من بين نقطه إعادة هيكلة الدواوير بأن هذا الموعد كان مجرد ربح للوقت، حيث تبخرت تلك الوعود دون سابق إنذار » يعلق أحد القاطنين من سكان حي المسيرة، الذي كان يتحدث عن المسار الذي قطعه المشروع الأول، والوعود المقدمة للسكان. قبل أن يضيف « المشكل أن السلطات المعنية، بررت هذا التراجع باستحالة إعادة الهيكلة لدواعي تقنية، لكن الحقيقة أن الهدف يكمن في تمرير المشروع الجديد الذي يرمي إلى نقل الدوار إلى منطقة عين تكي، حيث إن أكثر من ثلثي الساكنة ستستفيد لكن خارج المدار الحضري، مما يلخص حجم معاناة المئات من الأسر هنا». بيان المحتجين الذي تم توزيعه أثناء الوقفة، حمل السلطات المعنية مسؤولية الوضع الحالي، وطالب بضمان الدولة استفادة الأسر من السلف بسعر مناسب وبأداء شهري حسب كل أسرة. ودعا من جانب آخر السلطات إلي الكشف عن كل أراضي الدولة داخل المدار الحضاري. الأحياء الصفيحية التي كانت موضوع إعادة الهيكلة، في إطار برنامج مدن بدون صفيح، والذي حدد له كموعد 2008 ، عرف بروز مشاكل تتعلق بتعدد القاطنين في «براكة» واحدة، وتعدد الصعوبات أثناء إعادة هيكلة التجمعات الصفيحية، كما هو الحال بالنسبة لحي المسيرة، والبرادعة، حيث استبعدت العديد من المصادر من القطاع أن يتمكن مشروع إعادة الهيكلة من تجاوز هذه المعيقات وانجاح هذه العملية على أرض الواقع، خاصة تلك التي لها علاقة بصغر المساحة، وتواجد دوار المسيرة فوق تجزئة للخواص، علاوة على أن الإحصاء الذي اعتمد أثناء التوقيع على عقدة المدينة يرجع الى سنة 1991، يوم كان عدد الأسر لاتتجاوز 15 ألف أسرة في الوقت الذي يضم الحي حوالي 4 آلاف براكة حاليا. أما الإكراهات الأخرى المطروحة، حتى في حالة التسليم بامكانية التغلب على جزء من هذه المشاكل، فإن وجود براريك تتجاوز مساحتها 100 متر وأخرى تقل عن 20 مترا ويطرح بدوره مشاكل في إعادة تقسيم البقع.

محمد عارف

Revue des droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Communiqués des O.N.G. et Organisations Internationales

بلاغات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية

الحوار المتمدن

العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان تجدد دعوتها بإطلاق سراح معتقلي القضية الامازيغية

2011 / 5 / 22

العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان- المغرب
La Ligue Amazighe des Droits Humains- Maroc

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

عقدت العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان وهي منظمة حقوقية مغربية غير حكومية اجتماع مكتبها التنفيذي يوم السبت 21 ماي 2011 لتدارس مجموعة من المستجدات الحقوقية وطنيا ودوليا وأصدرت البيان التالي :

ϖ وطنيا:

⎡ تجدد العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان دعوتها بإطلاق سراح معتقلي القضية الامازيغية.
⎡ تجدد العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان مطالبتها بإطلاق سراح المعتقل الصحفي رشيد نيني ، احتراما لالتزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان .
⎡ تحي العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان عاليا نضالات الحركة الشبابية ، حركة 20 فبراير مطالبة الدولة المغربية الاستجابة لها لما تحتويه من مطالب ديمقراطية وحقوقية عادلة وضرورية للتغيير الديمقراطي بالمغرب
⎡ تطالب العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان بدسترة اللغة الامازيغية كلغة رسمية في الدستور المغربي المقبل ، وتعتبر أي مساس بهذا المطلب خرقا سافرا للتنوع الثقافي واللغوي ببلادنا مما يجعل الدستور المغربي لا يهم الأمازيغ في شئ .
⎡ تجدد العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان بإقرار دستور ديمقراطي يقر صراحة الفصل الفعلي بين السلط وسمو المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية على التشريع الداخلي , ويقر المساواة الفعلية في الحقوق بين الجنسين ويلغي عقوبة الإعدام .
⎡ تدين العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان التدخل العنيف والهمجي في حق المعطلين وحركة 20 فبراير في مختلف مناطق البلاد وفي حق أساتذة تنسيقية السلم 9 ،والأطباء وغيرهم،وتعتبر التظاهر السلمي حق مشروع يكفله الدستور المغربي ،وتدعو الى فتح تحقيق في الموضوع ومحاسبة المسؤولين.
⎡ تستنكر العصبة التدليس وتزييف وطمس الحقائق وحرمان العصبة الامازيغية من حقها في التعبير عن مواقفها في وسائل الإعلام العمومي ، الشعب المغربي من حقه في المعلومة النزيهة والصحيحة ،وتدعو الى مأسسة الحقل السمعي البصري بما يجعله ديموقراطيا مستقلا ويضمن إعلام حر ونزيه.
⎡ تدعو العصبة الامازيغية الى إدماج الشباب في مختلف مؤسسات الدولة ،وإقرار تمثيليته في المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية والبرلمان ;والحكومة المقبلة .
⎡ تجدد العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان دعوة الدولة المغربية الى الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي، وعدم التعامل بأي شكل من الاشكال مع النظام الليبي السابق.
⎡ ترفض العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان دعوة دول التعاون الخليجي المغرب بالانضمام اليها ،باعتبارها أنظمة ديكتاتورية لا ديمقراطية،لا تحترم مبادئ حقوق الإنسان وإرادة شعوبها في التحرر و الانعتاق،وتدعو وزارة الخارجية والتعاون الى تدارس موقفها في الانخراط في هذا المجلس وعرضه على الشعب المغربي صاحب الحسم في الموضوع، وتحث الدولة المغربية على تعزيز انفتاحها على دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي وتقوية الاتحاد من اجل المتوسط .
⎡ تدعو الدولة المغربية الى إقرار قانون أحزاب جديد يقر صراحة بتحديد ولاية زعماء الأحزاب في ولايتين،وكوطا نسائية وشبابية لاتقل عن 50 في المائة في جميع الأجهزة التقريرية.
⎡ تدعو الدولة المغربية الى وقف النزيف البيئي الخطير الذي تتعرض له البيئة وخاصة ما يتعلق بشجرة أركان والواحات بالجنوب المغربي.

ϖ عالميا

⎡ ترحب العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان بالإرادة الأمريكية لدعم الديمقراطيات الناشئة و الثورات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي عبر عنها اوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه الاخير بمقر وزارة الخارجية في واشنطن وتتمنى العصبة الامازيغية لحقوق الانسان ان تكون الثورات الشعبية في الشرق الاوسط قد اعطت الدرس المناسب للامريكيين .
⎡ تعبر العصبة الأمازيغية عن تضامنها مع الشعوب التواقة للانعتاق والتحرر ضد الاستبداد في سوريا ،اليمن ،البحرين ،ليبيا ،إيران والعراق وتدعو المنتظم الدولي الى حماية حقوقها في التظاهر والتعبير وتقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

[ترحب العصبة بقرار لويس مورينواوكامبو المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف في حق الدكتاتور معمر القذافي ومعاونيه.
[ترحب العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان بقرار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بفرض عقوبات على النظام السوري الدكتاتوري،وتناشد الأمم المتحدة بحماية المدنيين السوريين من التقتيل الممنهج الذي يتعرضون له.
[تطالب العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان الدول الغنية برهن مساعداتها للدول الفقيرة بمدى احترامها لحقوق الإنسان ومبادئ الحكامة الجيدة.
[تطالب العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان المانحين الدوليين بإلغاء ديون دول العالم الثالث للمساهمة في تنمية شعوبها.
[تطالب العصبة الامازيغية لحقوق الإنسان الدول الصناعية بعدم بيع الأسلحة والمعدات العسكرية للأنظمة القمعية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط .

عن المكتب التنفيذي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

تاهلة في 20 ماي 2011

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات
المعطلين بالمغرب – فرع تاهلة-
بيان تضامني

تمر بلادنا بشروط تاريخية دقيقة تتسم باحتدام التناقض بين التحالف الطبقي المسيطر والجماهير الشعبية من خلال الإجهاز على قوت ومكتسبات هذه الجماهير. مما أدىإلى بروز دينامية نضالية عمت مختلف شرائح الشعب في كل ربوع هذا الوطن الجريح فيإطار حراك جماهيري ثوري على المستوى الإقليمي (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا (...استطاع الإطاحة بأعتى رموز الديكتاتوريات العربية (تونس ومصر)
في هذا الإطار أبانت انتفاضة 20 فبراير (فاس، الحسيمة، صفرو...) والتحركات الشعبية التي تلتها في مختلف المدن المغربية عن زيف شعار "استثناء المغرب " من هذهالهبات الثورية وأماطت اللثام عن مجموعة من المساحيق والشعارات التي كان يروج لهاالنظام عبر مؤسساته الرجعية ("المجلس الوطني لحقوق الإنسان"...) بمباركة من القوى الرجعية والإصلاحية محاولة احتواء انتفاضة الشعب المغربي، عبر ما يسمى بمجالس الدعم الوطنية، وإفراغها من مضمونها الكفاحي.
وانسجاما مع طبيعته اللاوطنية اللاديمقراطية اللاشعبية عمد النظام إلى اعتماد أسلوب القمع في معالجة قضايا الجماهير الشعبية. وما الهجوم القمعي الهمجي على الجماهير المعطلة بالرباط والجماهير الطلابية (فاس، مكناس، تازة، مراكش). والهجوم الذي تعرضت له الجماهير الشعبية ساكنة الليدو والجماهير الطلابية بفاس يوم18/05/2011 ، وكذا الجماهير المعتصمة في المدينة العمالية بخريبكة... لخير دليل على الطبيعة الثابتة لهذا النظام.
ومن موقعنا كجمعية وطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع تاهلة نعلن مايلي:
تضامننا اللامشروط مع الجماهير الشعبية في نضالاتها المشروعة.
تضامننا مع الجماهير الطلابية في كل المواقع الصامدة (فاس، تازة،...)
تضامننا مع العمال والفلاحين في كل مواقع الصمود والنضال.
إدانتنا:
للهجوم القمعي الشرس على معركة الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغربالمفتوحة بالرباط.
للقمع الهمجي ضد الحركة الطلابية.
للقمع المسلط على جماهير شعبنا في كل المواقع الصامدة.
للإعتقالات التي تطال مناضلي ومناضلات الحركة الطلابية.
للمحاكمات الصورية لمناضلي ومناضلات الإتحاد الوطني لطلبة المغرب (فاس،مراكش،...)
وعاشت جمعيتنا صامدة ومناضلة
جماهيرية، ديمقراطية، تقدمية ومستقلة

عن المكتب

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Droits Economiques Sociaux et Culturels
الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية

LE SOIR

Diplômés sans emploi et en colère

DIPLOMÉS SANS EMPLOI

Des doctorants sans emploi manifestent de nouveau dans les rues de Rabat, bien que le gouvernement se soit engagé à les embaucher. Eclairage.

MOHAMED JAÂBOUK

Jeudi dernier, les doctorants sans emploi ont battu le pavé dans la capitale.

Nouveau rebondissement dans le dossier des doctorants sans emploi. Début mars, le gouvernement annonçait, tambour battant, que cette question était définitivement réglée, mais deux mois plus tard, le retour à la case départ se profile pour ces jeunes.

Jeudi dernier, ils retournaient battre le pavé des rues de la capitale. Ils devaient ensuite investir les locaux du département de la Justice avant qu'une marche vers le siège de la wilaya soit dispersée par la force, faisant des blessés parmi les diplômés chômeurs. Ce regain de tension intervient après que quatre ministères ont rejeté le quota de diplômés à embaucher, fixé par Abbas El Fassi.

Ainsi, 497 dossiers ont été rejetés, sur un total d'environ 1 900 demandeurs d'emploi, réunis en onze groupes qui manifestent régulièrement à Rabat, contre le gouvernement qui avait annoncé l'emploi pour 4 304 doctorants.

Les quatre départements à faire fi des ordres de Abbas El Fassi sont la Justice, avec 262 dossiers, les Finances, avec 100 cas, l'Intérieur, pour 80 demandes et la Direction de la défense nationale qui a refusé 80 postulants. « *Tous ces ministères ont renvoyé les dossiers vers la Primature* », confie un membre de la coordination des docteurs sans emploi. Le département de Mohamed Naciri a justifié sa décision par l'incompatibilité des profils avec ses besoins en nouvelles recrues. Même chose du côté de l'Intérieur. Un argument largement répandu dans le privé et, somme toute, logique que la fonction publique s'approprie désormais. Pour désamorcer la crise et éviter une descente des diplômés dans les rues, Mohamed Bekkari, conseiller à la primature en charge du dossier, tente de calmer les esprits. Mais visiblement, sa réunion de mardi dernier n'a rien donné de concret. Bekkari a promis à ses interlocuteurs des embauches dans d'autres ministères, comme l'Enseignement, la Communication, la Modernisation des secteurs publics, l'Emploi ou encore les Habbous et les Affaires islamiques. Il leur a donné rendez-vous ce jeudi, une journée cruciale pour le dénouement de cette affaire ou son enlisement.

Dénouement ou enlisement

En attendant, l'inquiétude prévaut chez les concernés, qui craignent un revirement du gouvernement. Ce qui explique la manifestation qu'ils ont organisée le 19 mai dernier à Rabat. Leurs protestations risquent de faire tâche d'huile sur tout le territoire national si le rejet de leurs dossiers par les quatre ministères précités comprennent également les diplômés chômeurs des autres villes du royaume, notamment des provinces du sud.

Intégration totale

Pour rappel, le 1er mars dernier, « *l'intégration totale* » des diplômés avait droit de cité et l'Istiqlal annonçait en fanfare le règlement de ce dossier, au point que Abbas El Fassi avait dépêché Chiba Maâ El Ainin, un de ses hommes de confiance, à la réunion avec les jeunes. Profitant de cette aubaine, ce dernier avait même prononcé un discours devant des jeunes aux anges, totalement éblouis par la promesse de cette intégration totale. Deux mois plus tard, le rêve est sur le point de se transformer en cauchemar, à moins d'une intervention expresse du premier ministre, afin de remettre les pendules à l'heure. ◆

Un processus sans fin

Mi-décembre dernier, Abbas El Fassi adressait une lettre à quatre départements ministériels : la Santé, la Justice, l'Intérieur et l'Education nationale, ainsi qu'à la Haute délégation des prisons. le Premier ministre y demandait de réserver des postes d'emplois aux diplômés sans emplois. Le 19 janvier, au siège de la wilaya de Rabat, la missive est brandie par les officiels pour calmer les membres impatients de la Coordination des diplômés sans emploi. Le 25 février, Saâd Alami, ministre de la Modernisation des secteurs publics, annonçait sur la chaîne Al Oula, que ce dossier s'acheminait vers une solution. Au 1er mars, le gouvernement s'engage à embaucher, sans exception, les 4 303 titulaires de doctorat et le 17 mai dernier, c'est le retour à la case départ.

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Personnes aux besoins spécifiques
ذوو الاحتياجات الخاصة

بيان اليوم

وقفة احتجاجية للتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص أمام البرلمان

تنديد بالإقصاء والتهميش وتأخر الحكومة في إصدار القانون الخاص بتعزيز حقوق الأشخاص المعاقين

تصوير : رضوان موسى

جانب من الوقفة الاحتجاجية ليوم أمس

تصوير : رضوان موسى

فنن العفاني

خاض التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وقفة احتجاجية صباح أمس الأحد أمام مقر البرلمان، تنديدا بتردد الحكومة وتماطلها في إقرار القانون الخاص بتعزيز حقوق الأشخاص المعاقين، وإقصائهم من جلسات الاستماع التي نظمتها اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور لفائدة هيئات المجتمع المدني.

ورفع المحتجون الذين ينتمون لعدد من الجمعيات التي تمثل مختلف أنواع الإعاقة والتي هي عضو بالتحالف، (رفع) شعارات تندد بقانون الأشخاص المعاقين المعمول به حاليا الموسوم بعجزه عن ضمان الحد الأدنى من الحقوق وتكافؤ الفرص، بل واعتماده في تعاطيه مع قضايا هذه الفئة على المقاربة الإحسانية الصرفة، داعين الدولة بمختلف مكوناتها إلى تحمل مسؤوليتها في تمتيع الأشخاص المعاقين بحقوقهم الأساسية كاملة واعتبارهم مواطنين كاملي المواطنة.

كما نددوا بإقصائهم من جلسات الاستماع التي نظمتها اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور، وأعدوا في هذا الإطار مذكرة تتضمن مقترحات دعوا فيها إلى دسترة المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز على أساس الإعاقة.

وفي سياق ذلك، أكد المحتجون على ضرورة إقرار القانون الجديد الخاص بتعزيز حقوق الأشخاص المعاقين، على اعتبار أن هذا النص يستلهم أسسه ومبادئه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين والتي كان المغرب أحد الأطراف الدولية الأساسية التي ساهمت في إعدادها وصياغتها بل وكان من أولى البلدان التي وقعت وصادقت عليها.

وحسب ما صرحت به مجموعة من الفعاليات الحقوقية المشاركة في الوقفة الاحتجاجية، ينطلق هذا القانون من المقتضيات الهامة لهذا المشروع والتي من شأن إقرارها أن ترفع شيئا من المعاناة عن هذه الفئة وأسرها، مضيفين أن «الإعاقة مكلفة ويؤدي تحملها من طرف الأسر لوحدها إلى الفقر».

هذا وتنص مقتضيات هذا القانون على ضرورة تمتيع الأشخاص المعاقين بكافة الحقوق الأساسية دون تمييز قد يستند على مسألة الإعاقة، ويضمن مشاركتهم في الحياة العامة، كما ينص على إحداث الصندوق الوطني للنهوض بالأشخاص المعاقين وكذا المجلس الوطني بحقوق الأشخاص المعاقين كآلية وطنية تتولى ضمان مشاركة هذه الفئة في بلورة السياسات والبرامج المتعلقة بحقوقهم وتنسيق عملية تنفيذها.

كما يضطلع بمهمة الرصد، حيث يقوم بمتابعة وتقييم وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة سواء من الناحية المادية أو المعنوية وكذا المساهمة في الدفع بتطوير أوضاعهم والنهوض بها، بالإضافة إلى مسألة جد هامة يتضمنها هذا المشروع وتتمثل في مكونات هذا المجلس، إذ يتم الأخذ بعين الاعتبار مبدأ أساسيا من المبادئ التي تضمنتها مختلف الإعلانات والاتفاقيات الدولية بما فيها الاتفاقية الدولية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، ويتمثل في مبدأ إشراك هذه الفئة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم والمساهمة الفعلية في تقييم أوضاعهم.

ذلك أن هذا المجلس يكون على شاكلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية، يكون بمثابة هيئة استشارية يبدي الرأي في كل القرارات التي تخص هذه الفئة وتلجأ إليه سلطات الدولة فيما كل ما يتعلق بالمجال، ورئيسه يكون من بين الأشخاص في وضعية إعاقة، ونصف مكونات المجلس تنتمي أيضا لهذه الفئة.

إلى ذلك، ندد المحتجون خلال هذه الوقفة بالسياسة التي تتبعها وزارة التربية الوطنية، والتي تقصي بشكل فظيع الأطفال في وضعية إعاقة فالبرنامج الاستعجالي للتربية والتعليم لا يتضمن أية إشارة إلى الأشخاص المعاقين، وبدل ذلك أعدت الوزارة اتفاقية بحيث لا يتم قبول إلحاق هؤلاء الأبناء بفصول الدراسة إلا عبر توقيع آبائهم أو أولياء أمورهم على بنودها الجد مجحفة،إذ تلزمهم بتأدية رواتب للمربين وتجهيز الأقسام، وفي حال حدوث أي طارئ قد تعمد الإدارة إلى طرد التلميذ والحفاظ على تلك التجهيزات دون متابعة.

وفي هذا الإطار، تقول سمية العمراني «لا يمكن وصفه فقط بالحيف بل بعد عقاب واحتقار يمارس في حق فئة اجتماعية وأسرهم والتي لا تتحمل المسؤولية في كونها توجد في وضعية الإعاقة».

وفي سياق متصل، وأكد التحالف أن هذه الوقفة الاحتجاجية المنظمة بالرباط أمام مقر البرلمان، وأمام مقرات الباشويات والعمالات بعدد من المدن لن تكون الأولى بل ستتصاعد وتيرتها في حال استمرت الحكومة في تجاهل مطالب هذه الفئة من المجتمع.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Justice
العدالة

المساء
ALMASSAE

في تقرير للبعثة الدولية لمراقبة محاكمة الصحافي رشيد نيني:

محاكمة نيني محاكمة سياسية وظروف انعقادها تخالف شروط المحاكمة العادلة

(كريم فزازي)

جانب من الندوة التي عقدها سابقا المحامون والمراقبون الدوليون لمحاكمة رشيد نيني

المساء

أكد محامون ومراقبون دوليون حضروا محاكمة رشيد نيني، مدير نشر «المساء» أن هذه المحاكمة «محاكمة سياسية تهدف إلى كبح جماح أحد الأصوات النادرة والشجاعة في المغرب، التي تجرؤ، جهرا، على إدانة كل الاختلالات والتجاوزات الناتجة عن الشطط في استعمال السلطة، نظرا إلى طبيعة التهم الموجهة للصحافي رشيد نيني». وأشاروا، في تقرير لهم إلى أن المحاكمة تجري في ظروف غير مناسبة بتاتا، وبالتالي، وفي ظل هذه الظروف، تنعدم شروط المحاكمة العادلة.

وأبرز تقرير هؤلاء المحامين الدوليون أن أول ما شد انتباه اللجنة الدولية التي حضرت جلسة 17 ماي الجاري هو «الحضور الكثيف لرجال الأمن أمام المحكمة وكأن الأمر يتعلق بمحاكمة إرهابي، بينما يتعلق الأمر بصحافي يتابع بسبب كتاباته، كما أن الولوج إلى قاعة المحكمة يخضع لمراقبة صارمة، وحتى الصحافيون لا يسمح لهم بالدخول إلا بعد إظهار بطائقهم الصحافية».

وأوضح المحامون والمراقبون، الذين قدموا من أوربا في تقريرهم، أنه «رغم كل الملتمسات التي تقدم بها المحامون، والتي تطالب بقاعة أكبر، تتسع للعدد الكبير للحاضرين، من هيأة دفاع وصحافيين ومساندين وأفراد عائلة المتهم، فما زالت المحاكمة تجري في ظروف لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا إلى أهمية هذه المحاكمة التاريخية».

وأشار التقرير إلى أن جلسة 17 ماي شهدت حضور حوالي 300 محام «تكدسوا» في قاعة مساحتها جد صغيرة وفي جو حار وخانق، يصعب مأمورية الدفاع على المحامين، فبعض المحامين لا يبعدون عن رئيس المحكمة إلا بمتر واحد... كما أن هناك ميكروفونا واحدا «يتناوب» عليه المحامون ولا وجود لمكيفات هواء في القاعة، والنوافذ مغلقة إلى درجة أحس فيها المراقبون بأنهم في قاعة لـ«الصونا»... وفي ظل هذه الظروف القاهرة، يضيف التقرير، «أغمي على شخصين تم إخراجهما من القاعة، ليتلقيا الإسعافات الأولية من المحامين والصحافيين».

وتحدث التقرير عن أنه رغم أن المراقبين وجدوا في هذا الملتمس شيئا طبيعيا، نظرا إلى الظروف السيئة التي تجري فيها المحاكمة، فإن القاضي لا يراه أمرا ضروريا. وقد عبر العديد من المحامين والصحافيين عن استيائهم من رفض المحكمة المتواصل طلباتهم، ويرون في هذا «العناد»، حسب قولهم، «محاولة لعقاب وعرقلة مهام المحامين، أمام إصرارهم على مواصلة هذه المهمة المستحيلة».

وذكر التقرير أن «المغرب يعيش، منذ اعتقال الصحافي رشيد نيني في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2011، حالة غير مسبوقة من التضامن وجهود تعبئة متواصلة لمختلف القوى الحية في البلاد، مشيرا إلى أن نيني، الذي يعرف بمساره المتميز، أصبح لديه عمود بمثابة منبر للشعب وصوته»...

واعتبرت البعثة أن محاكمة رشيد نيني، في هذه الظرفية بالذات، تعتبر بمثابة امتحان لقياس مدى جدية الإصلاحات المعلن عنها في خطاب 9 مارس 2011، بما فيها الإصلاحات المتعلقة بحرية الصحافة.

ولاحظ التقرير أن «ما يطرح العديد من نقط الاستفهام حول هذه القضية هو أن الصحافي رشيد نيني عوض أن يتابع بقانون الصحافة، كما يقتضي ذلك القانون، يتابع بالقانون الجنائي. وقد التحق بهيأة دفاع هذا الصحافي المعتقل ما يزيد على 600 محام ينتمون معظمهم من تيارات سياسية وإيديولوجية مختلفة، ومن بينهم شخصيات وازنة في المجتمع المغربي. ومنذ اعتقاله، أصبح رشيد نيني «رمزا» للنضال من أجل حرية التعبير وحرية الصحافة ككل».

يذكر أن ستة محامين، فرنسيين وبلجيكيين، حضروا المحاكمة، إلى جانب ممثل عن منظمة التحالف الدولية. ويدعم رشيد نيني 17 محاميا دوليا، بلجيكيين وفرنسيين وألمانا، إلى جانب منظمات دولية غير حكومية.

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Prisons et lieux de privation de la liberté
سجون وأماكن الحرمان من الحرية

التجديد

تنسيقية المعتقلين تنظم ندوة لكشف « حقيقة ما جرى أيام 15، 16 و17 ماي»

أبو حفص يعتصم داخل زنزانته ويقاطع جميع الخدمات

هدد الشيخ محمد عبد الوهاب رفيقي، الملقب بأبي حفص، بخوض إضراب عن الطعام بعد تنفيذ إجراءات احتجاجية بدأها أول أمس السبت، حسب مصادر موثوقة. وأعلن أبو حفص اعتصامه المفتوح داخل زنزانته بسجن بوركايز بفاس منذ أول أمس السبت 20 ماي، وأعلن في بيان عن امتناعه من الخروج منها، وعن كل الخدمات التي تقدمها إدارة السجن بما في ذلك التطبيب. وحسب البيان الذي توصلت «التجديد» بنسخة منه عن طريق عائلته، سيقاطع أبو حفص الامتحانات التي اقترب موعدها وذلك كوسيلة أولية للاحتجاج على قرار حرمانه وباقي المعتقلين من الفسحة، واستنشاق الهواء والمنع من الزيارة العائلية التي كانت تتم بشكل أسبوعي، وما تعرض له من استفزاز و«تفتيش مهين» ليلة أمس الأحد من قبل موظفي إدارة سجن بوركايز بفاس بدون أي أسباب واضحة حسب البيان نفسها. ويقول أبو حفص في بيانه إن مدير السجن نسف كل الوعود التي أطلقها بعد تدخله ومجموعة من المعتقلين لفك الاعتصام الذي نفذه 18 معتقلا بسجن بوركايز، ويوضح البيان (نصه في الصفحة 3) أنه اجتمع بوفد كبير، ضم ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الداخلية ورؤساء المصالح الإقليمية بالمنطقة، مضيفا أنه تقدم بعرض يضمن سلامة المحتجين ويحفظ أرواحهم، وينهي الأزمة بلاخسائر، ويقضي العرض بعودة المحتجين إلى زنازينهم، مقابل عدم مسهم، وعدم المس بكل المكتسبات السجنية، إضافة إلى وعود رسمية بتواصل مسلسل الانفراج، وشدد البيان على أنه تمت الموافقة على كل هذه الشروط.

البقية ص: 3

Revue de Presse du Centre Marocain des Droits de l'Homme

التجديد

في بيان استنكر فيه "الغدر من طرف إدارة السجن"

أبو حفص يعتصم داخل زنزانته ويقاطع جميع الخدمات

استنكر أبو حفص محمد عبد الوهاب رفيقي ما أسماه "الهجوم الوحشي" على زنزانته والاعتداء على كتبه بها. كما استنكر في بيان توصلت "التجديد" بنسخة منه عن طريق عائلته، ما أسماه "الغدر من طرف إدارة السجن" بعد عدم التزامها بوعودها المتعلقة بوساطة أبو حفص في حل المشكل المترتب عن حركة احتجاجية بالسجن المحلي بوركايز بفاس، وصعود 18 من المعتقلين إلى سطح المؤسسة.

وشدد أبو حفص على أن ما أسماه "الاستفزازات" لن تثنيه عن إظهار براءته. وفيما يلي نص البيان:

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

التجديد

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان حول الهجوم الوحشي الذي تعرضت له بالسجن

الحمد لله قاهر الظالمين، وجابر المظلومين، والصلاة والسلام على النبي الأكرم إمام المرسلين، وبعد:

فبعد ماكان من حركة احتجاجية بالسجن المحلي بوركايز بفاس ، وصعود 18 من المعتقلين إلى سطح المؤسسة، تم استدعائي من قبل مدير السجن، ورجائي رجاء ملحا التدخل لحل الأزمة، فوافقت بعد مشاورة من معي وقبول المحتجين بالوساطة، وتوجهت مع ثلاثة من المعتقلين إلى الإدارة، حيث قابلنا وفد كبير، ضم ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الداخلية ورؤساء المصالح الإقليمية بالمنطقة، فاستغللت الفرصة لتقديم عرض مطول عن الملف، وما شابه من ظلم وانتهاكات وتجاوزات، وقد حظيت الكلمة بتعاطف كل الحاضرين، ثم قدمت لهم عرضا يضمن سلامة المحتجين ويحفظ أرواحهم، وينهي الأزمة بلا خسائر، ويقضي العرض بعودة المحتجين إلى زنازنهم، مقابل عدم مسهم، وعدم المس بكل المكتسبات السجنية، إضافة إلى وعود رسمية بتواصل مسلسل الانفراج، وتمت الموافقة على كل هذه الشروط، وأبلغت بها المحتجين على السطح، فوافقوا على النزول، مقابل الوعود التي شهد عليها مدير السجن والمدير الجهوي.

لكن بعد مرور يوم واحد على هذه الحركة، أدار المدير ظهره لكل هذا الاتفاق، وسلبنا من كل مكتسباتنا داخل السجن، ومنعني من مغادرة حي الأحداث الذي أقطن به يومي السبت والأحد، بل حرمني حتى من الفسحة واستنشاق الهواء، ومنعني من الزيارة العائلية التي كانت تتم كل أسبوع، ولم يكتف بذلك، بل أرسل لي جيشا من الموظفين والعساكر، اقتحموا علي زنزانتي، وأرادوا دوس الفراش الذي أصلي عليه بأحذيتهم، فمنعتهم من ذلك، فقام أحدهم ويدعى: العلمي ببعثرة المائدة التي عليها كتبي ومراجعي، وتبعثرت مجلدات (السيل الجرار) للإمام الشوكاني على الأرض، ثم قام العساكر بحجز هاتفي، وبحجز كل الأدوات المطبخية التي كان مسموحا لنا بها منذ أول يوم دخلنا له بهذا السجن، بل إن المدعو العلمي زعم أن ما يقوم به عبادة يتقرب بها إلى الله عز وجل، فأجبته: حاشا أن تكون إهانة العلماء عبادة يتقرب إلى الله، بل يتقرب بها إلى الشيطان، وواصل تفتيشه المستفز بكل عنف وهمجية.

وإنني إذ أستنكر هذا الهجوم الوحشي ، والاعتداء على كتب الشريعة والدين، وأستنكر هذا الغدر من طرف إدارة السجن، وأعلن اعتصامي داخل الزنزانة ، وامتناعي عن الخروج منها، وعن كل الخدمات التي تقدمها الإدارة، من تطبيب وغيره . كما أعلن مقاطعتي للامتحانات التي قرب موعد إجرائها، حتى يتم إنصافي مما تعرضت له من استفزاز همجي ، بانتظار أن يفرج الله عني ومن معي من المظلومين والأبرياء.

كما أعلن أن مثل هذه الاستفزازات لن تثنيني عن إظهار براءتي، وعن دفاعي عن قضيتي وقضية كل المظلومين معي، بل ما يزيدني ذلك إلا عزما وإصرارا، ومواصلة للنضال، وتضحية بكل ما أملك حتى يأذن القاهر الجبار بالفرج منه سبحانه وتعالى.

كتبه بالسجن المحلي بوركايز بفاس

أبو حفص محمد عبد الوهاب رفيقي -فك الله أسره-

يوم الأحد 18 جمادى الثانية 1432هـ

الموافق 22 ماي 2011م

Revue des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

شغب السلفية يفرض مراجعة السياسة الأمنية بالسجون

تدابير أمنية خلال الفسحة وعزل العناصر الخطيرة عن باقي السجناء

قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بمراجعة السياسة الأمنية بالسجون وذلك بعد أعمال التخريب والشغب التي قامت بها عناصر السلفية الجهادية بسجن الزاكي بسلا، والتي تبين من خلال التحريات التي قامت بها المندوبية أن هؤلاء كانت بحوزتهم مجموعة من المواد والأدوات الممنوعة في قانون السجون والتي استعملت في مخططهم التخريبي، وعلى رأسهاسكاكين المطبخ والهواتف النقالة ومجموعة من الأدوات الحديدية الأخرى.

وحرصت المندوبية العامة للسجون على مضاعفة عدد الحراس في الأجنحة التي تضم سجناء السلفية الجهادية واتخاذ تدابير أمنية دقيقة أثناء الفسحة وذلك من أجل تفادي أي محاولة احتجاز للموظفين كما وقع في سجن الزاكي بسلا، كما تم عزل بعض العناصر الخطيرة في زنازن انفرادية وذلك بغرض إفشال مخطط التحريض الذي كانت تمارسه هذه العناصر على باقي السجناء الآخرين، كما تم فرض رقابة على المؤن التي تصل إلى السجناء من خارج أسوار السجن بعدما تأكد أنها تستغل من أجل تمرير مجموعة من اللأشياء الممنوعة داخل المؤسسات السجنية.

كما اتخذت المندوبية العامةللسجون مجموعة من التدابير لمنع استعمال الهاتف النقال داخل الزنازن بعدما تأكد أن سجناء السلفية الجهادية كانوا يتلقون أوامر من خارج أسوار السجن من أجل قيادة التمرد داخل المؤسسات السجنية، كما كانوا ينسقون فيما بينهم داخل مختلف السجون الأخرى.

وبالرغم من أن الهاتف النقال ممنوع استعماله داخل السجون فإن سجناء السلفية الجهادية لا يكتفون باستعمال هذا الجهاز للتواصل فقط، بل أصبحوا يستخدمونه كوسية لممارسة التجارة داخل المؤسسات السجنية عبر بيع هذه الهواتف لباقي سجناء الحق العام.

ومن خلال عمليات التفتيش التي خضعت لها زنازن معتقلي السلفية الجهادية عقب تمرد سجن الزاكي، فقد تم حجز مجموعة من الأدوات والوسائل التي يستخدمها السجناء من أجل ممارسة العنف وعلى رأسها السكاكين.

وكان سجناء السلفية الجهادية قد قادوا تمردا داخل سجن الزاكي بسلا أسفر عن إصابة أكثر من 100 عنصر من رجال الأمن والقوات المساعدة وحراس سجن سلا بجروح متفاوتة نتيجة هذا التمرد، بعدما تسلق سجناء السلفية الجهادية سطح المؤسسة السجنية واحتجزوا ثمانية موظفين، كما قاموا برشق القوات العمومية بالحجارة التي اقتلعوها من أسوار السجن. واستعملوا في تمردهم القضبان الحديدية وأسلحة بيضاء.

■ لحسن اكودير

Revue de presse

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Gouvernance
حكامة

L'opinion
www.lopinion.ma

Briefing à New York sur les préparatifs de la Conférence internationale contre la corruption (24-28 octobre prochain) à Marrakech

MOHAMED SAÂD EL ALAMI:

La moralisation de la vie publique, l'un des principaux chantiers initiés au Maroc depuis l'intrônisation de SM le Roi

Le ministre chargé de la modernisation des secteurs publics, Mohamed Saâd El Alami, et le Secrétaire de la conférence des Etats parties à la convention de l'ONU contre la corruption, Dimitri Vlassis, ont présenté, vendredi à New York, l'état d'avancement des préparatifs en prévision de la 4ème session de la conférence des Nations Unies contre la corruption, prévue en octobre prochain (24-28) à Marrakech.

Des représentants de plus de 150 Etats et organisations internationales et régionales sont attendus à cette manifestation, placée sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, et qui se tient pour la première fois dans le continent africain, a dit M. Alami, au cours de ce briefing au siège des Nations Unies.

Le Secrétaire de la conférence des Etats parties à la convention de l'ONU contre la corruption s'est dit, pour sa part «très confiant des efforts extrêmement sérieux» entrepris par le Maroc concernant les préparatifs de cet évènement mondial dont le thème central est «la prévention et la lutte contre la corruption et l'achèvement des objectifs du millénaire pour le développement».

Le ministre a expliqué que le choix du Maroc pour abriter cette manifestation mondiale s'inscrit en droite ligne des orientations visant à la lutte contre la corruption sous toutes ses formes et en reconnaissance des efforts déployés par le Royaume en vue d'harmoniser son arsenal juridique avec les diverses dispositions de la convention de l'ONU.

La moralisation de la vie publique est un choix stratégique pour le Maroc, a dit le ministre devant les Etats membres, insistant que c'est l'un des principaux chantiers initiés au Maroc depuis l'intronisation de SM le Roi Mohammed VI, en 1999.

Le ministre a, notamment, évoqué les pratiques de «renforcement de la transparence, l'intégrité et la reddition des comptes, et de la participation positive de la société civile au processus de prise de décision» pour lutter contre ce fléau mondial qui «porte atteinte à tous les aspects de la société et entrave et retarde sa marche vers un développement durable».

Au Maroc, le gouvernement a adopté un plan d'action illustré dans le pacte de bonne gouvernance et visant en particulier l'élaboration d'un référentiel commun en matière de bonne gouvernance, la vulgarisation du service public sur une large échelle et l'encouragement des initiatives individuelles ayant pour objet l'amélioration du rendement et de la qualité du service administratif, en vue de baliser le terrain pour de nouvelles relations entre l'administration et son environnement extérieur basées sur la transparence et la probité.

Il a, dans ce contexte, annoncé la tenue en juin prochain à Rabat de deux conférences internationales en partenariat avec l'Organisation de la Coopération et du développement économique (OCDE) et le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD). Les recommandations de ces deux rencontres qui réuniront les pays de la région MENA, de l'OCDE et du continent africain, seront soumises à la conférence de Marrakech.

Il a souligné, à cet égard, que le Royaume, dans le cadre des préparatifs, veillera pour que cette conférence soit ouverte devant tous les acteurs politiques, économiques et de la société civile et pour que leurs points de vue soient pris en considération dans l'élaboration de ces recommandations.

Pour le Secrétaire de la conférence des Etats parties à la convention de l'ONU contre la corruption cette réunion sera l'occasion d'évaluer l'opération du mécanisme et d'en tirer les enseignements.

En effet, la 4ème conférence intervient un an après la décision politique prise lors de la 3ème session à Doha, portant sur l'établissement d'un mécanisme pour l'évaluation de la mise en oeuvre de la convention.

La 1ère session de la convention des Nations Unies sur la corruption a été organisée en Jordanie en 2006 et la seconde en Indonésie en 2008, rappelle-t-on.

«C'est pour la première fois que des rapports d'évaluation seront présentés sur l'expérience de certains pays», a-t-il dit. La Convention des Nations unies contre la corruption, qui fut adoptée à Merida (Mexique) en décembre 2003, est entrée en vigueur deux ans plus tard. Elle constitue le premier instrument international de lutte anti-corruption à caractère obligatoire.

Elle consacre un chapitre à la prévention qui inclut des mesures étendues aux secteurs public et privé et exige que les Etats parties criminalisent un large éventail d'actes de corruption, si ceux-ci ne le sont pas déjà dans la législation nationale.

Par cette convention, les Etats se sont aussi mis d'accord sur le recouvrement des actifs, explicitement présenté comme un «principe fondamental de la Convention» et acceptent de coopérer les uns avec les autres dans tous les aspects de la lutte contre la corruption, la prévention, l'investigation, le recouvrement des avoirs et la poursuite des criminels.

Intenses activités de M. Saad Alami au siège des Nations

M. Alami s'est ainsi entretenu avec le secrétaire général adjoint chargé des Affaires économiques et sociales, Sha Zukang, la directrice exécutive de l'agence «ONU Femmes», Mme Michèle Bachelet, et l'Administratrice adjointe du PNUD, Mme Rebeca Grynspan.

Au cours de ses entretiens, en présence de l'ambassadeur du Maroc auprès de l'ONU, Mohamed Loulichki, le ministre a abordé les différents aspects liés à la 4eme conférence, notamment les grands axes qui y seront examinés.

Le thème central de cette Conférence placée sous le Haut patronage de SM le Roi, est la prévention et la lutte contre la corruption et l'achèvement des objectifs du millénaire pour le développement.

Le ministre a également eu une séance de travail avec les experts. Il a, en outre, examiné avec chaque partie sa contribution en prélude de l'organisation des différents forums programmés en marge de la 4ème conférence.

Parmi les forums retenus, le responsable marocain a cité celui consacré au «rôle des femmes dans la lutte contre la corruption», un autre lié au «monde des affaires».

D'autres forums traitant de la «bonne gouvernance», des «instances indépendantes chargées de la lutte contre la corruption», du rôle des «universités, centres de recherches et académie» (initié en partenariat avec le centre international de Vienne), et du rôle des «médias et la société civile», figurent également au menu de ce rendez-vous international.

Le ministre a également évoqué avec ses interlocuteurs deux manifestations internationales préparatoires à la conférence, prévues en juin prochain (9-10/27-28) à Rabat. La première rencontre sous le thème de la «transparence, la participation, et la primauté du droit», réunira les Etats de la région MENA et ceux de l'OCDE, en présence des gouvernements, du secteur privé et de la société civile. La 2eme manifestation initiée dans le cadre du CAFRAD (Centre Africain de Formation et de Recherche Administratives pour le Développement), sous la thématique de la «lutte contre la corruption et la bonne gouvernance pour les objectifs du millénaire» réunira les Etats africains.

Toutes ses manifestations, a dit le ministre, s'inscrivent dans le cadre des 3 axes de la conférence de Marrakech, à savoir la lutte contre les mauvaises pratiques, la bonne gouvernance et la réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD).

Au cours de ces rencontres, en présence du secrétaire de la conférence des Etats parties à la convention des Nations unies contre la corruption, Dimitri Vlassis, le ministre qui dirigeait une importante délégation, a souhaité que cette conférence constitue une

Revue de presse

هسبريس
Hespress
أول جريدة الكترونية مغربية.. تجدد على مدار الساعة

الحكامة الأمنية والانتقال الديمقراطي في المغرب

عبد العزيز كوكاس
Sunday, May 22, 2011

وضع أجهزة المخابرات تحت مراقبة القضاء أو البرلمان ضروري للديمقراطية المغربية
إذا كانت الحكومة منبثقة عن البرلمان، والبرلمان ناتج عن صناديق الاقتراع التي تجسد الإرادة الشعبية الحرة في الاختيار، يصبح إذن من الضروري أن تكون الأجهزة الأمنية تحت سلطة الجهاز التنفيذي، مراقبة من طرف الجهاز التشريعي ومقيدة بروح العدالة.. هل تعد مناقشة ضرورة ضبط أنشطة الأجهزة الأمنية وفق مبادئ القانون كما ينتجه البرلمان وكما تنفذه الحكومة، ترفاً فكريا في المغرب؟ هل يمكن، في ظل الحراك السياسي والاجتماعي بالمغرب، أن نحقق انتقالا إلى الديمقراطية خارج مبدأ الحكامة الأمنية؟
هذا الملف هو مساهمة من أسبوعية "المشعل" في سياق النقاش الدائر حول إغلاق المعتقل السري بتمارة وحول إخضاع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للمراقبة القانونية والمهنية.

السياق والمعنى

بعد أن كشف معتقلون إسلاميون متهمون في قضايا الإرهاب، ما وصفوه بأساليب التعذيب المهينة للكرامة في المعتقل السري بتمارة، عمد فريق العدالة والتنمية إلى تقديم طلب في البرلمان قصد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وقد كانت "المشعل" سباقة إلى التأكيد أن هذه اللجنة لن تر النور، لم يكن ذلك تنجيما ولا رجما بالغيب منا، إذ علمنا أن جهات وازنة اتصلت ببعض أقطاب العدالة والتنمية، لتخبرهم أن المشكل في طريقه إلى الحل.. في ارتباط بذلك أكدت مصادر عليمة أن الدولة تسارع الوقت من أجل وضع حد للجدل الذي أثاره تازممارت العهد الجديد، وكانت "المشعل" سباقة أيضا في عددها (276) على التأكيد أن المعتقل السري لتمارة سيتم إغلاقه بأوامر عليا.. بالموازاة مع ذلك تتبع شهود عيان خروج شاحنات كبيرة محملة بمعدات من قلب "المعتقل السري" بتمارة، الذي ليس سوى المقر المركزي لمديرية مراقبة التراب الوطني المعروفة اختصاراً بـ (DST).
وقد علمت "المشعل" من مصادر متطابقة، أنه يجري التفكير في مشروع قانون خاص بهذا الجهاز الاستخباراتي على الشكل الفرنسي، سيعرض على أنظار البرلمان، وفيه سيتم التنصيص على تبعية عمل جزء من أطر (DST) إلى الضابطة القضائية، أي إلى وزارة العدل مع بقاء مديرية مراقبة التراب الوطني كإدارة مستقلة لكن، كما في الدرك لملكي، تصبح تحقيقاتها مع المتهمين في ظل ضوابط الشرطة القضائية.. في ذات الآن سيتم العمل على افتتاح رسمي لمقر إدارة التراب الوطني، ليصبح تحت دائرة الضوء القانوني، وقد يصبح معه "المعتقل السري" لتمارة مزاراً طبيعيا للهيئات الحقوقية والمدنية واللجان البرلمانية كما في السجون العادية.. هل دخلنا عصرا للتطبيع بين المؤسسات الأمنية والاستخباراتية وبين المواطن.. إنها البدايات فقط.. وطريق الألف ميل، يبدأ بالخطوة الأولى...

أجهزة خفافيش الظلام

ينبني المعيار الأساسي لنشوء الدولة الديمقراطية، منذ مونتيسكيو وروسو، على مبدأ التنازل الطوعي لمواطنين عن جزء من حريتهم، مقابل ضمان الحكومة حماية أمنهم وحفظ حياتهم وصيانة ممتلكاتهم ومصالحهم.. لذلك فالأجهزة الأمنية والاستخباراتية هي جزء أساسي من أدوات الدولة لحماية ترابها والدفاع عن الأرض والإنسان وحماية سلطة الدولة وسلامة المجتمع... لكن شتان بين أجهزة أمنية تعمل في دائرة القانون وبين أجهزة أمنية لمنظم استبدادية توجد فوق أي رقابة، لأنها تختزل الدولة في بنياتها.
أهم مميزات الأجهزة الأمنية في الدول غير الديمقراطية:
- دفاعها عن النظام السياسي لا عن المجتمع.
- الحفاظ على استقرار النظم الحاكمة وضمان استمراريتها بشكل قمعي (زرع الخوف، تأبيد القمع).
- خروج هذه الأجهزة، خاصة الاستخباراتية منها، عن أي مراقبة، حيث تتغول وتصبح نافذة في الحكومة كما في البرلمان، في الجماعات المحلية كما في منظمات المجتمع المدني، في الإعلام كما في الأحزاب والنقابات.
- تسيطر على المجتمع بشكل متوحش، لأن الأنظمة الاستبدادية لا تستمد مشروعيتها من القاعدة الاجتماعية، بل من السيطرة الأمنية القمعية على كل مناحي الحياة.

Reproduit de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

- ارتهانها لمفهوم الأمن الضيق بمعناه البوليسي (القمعي)، المرتبط بحماية النظام السياسي بدل توفير عناصر استقرار المجتمع في كل مجالات الحياة.
- عدم تقيدها بأي تشريعات دستورية أو خضوع عملها للمراقبة وتعرض مسؤوليها للمساءلة القانونية، لأن كل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية بيد السلطة المركزية، وتعلو سلطتها على الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي والإعلامي، لأنها تدخل ضمن دائرة المقدس.. وها نحن رأينا يف تم قمع تظاهرة سلمية لشباب حركة "20 فبراير" الأحد الماضي لأنها مرتبطة بجهاز استخباراتي.
- اشتغالها في الظلام خارج أي قانون، واستعمالها للمعلومات والأسرار المحصل عليها كأدوات لتطويع النخب، أو لخطط ضيقة لا تعود بالضرورة، بالنفع على المصالح العامة للوطن.
- رغم أن الأجهزة الأمنية جزء من السلطة التنفيذية، فإنها تبرز كأنها الحاكم المركزي في الأنظمة الاستبدادية، لذلك فهي أكبر معيق لما تفرضه ضرورات التحول الديمقراطي، لأنها ضد مبدأ فصل السلط، بحكم أنها تمتد في شرايين المجتمع، ولها مصالح في السياسة كما في الاقتصاد.
- كلفة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية تتسم بالطابع السري، فحجم الميزانية المرصودة لها في الميزانيات العامة للدول المتخلفة يفوق أحيانا كثيرة مشاريع حيوية للتنمية (صحة، تعليم، سكن..)، إذ تصل في بعض الدول الاستبدادية إلى ابتلاع ما يفوق ربع الميزانية العامة، ويصل في بعض البلدان إلى الثلث!
- استثناء أجهزة الأمن والاستخبارات من أي إصلاح تفرضه التحولات الاجتماعية، من حيث الوظائف والأدوار، ومن حيث حجمها والاختصاصات الموكولة لها.

أجهزة سرية تحت المراقبة

لا يمكن القول إن أجهزتنا الأمنية والاستخباراتية تعمل بدون قانون من (DST) إلى (R.G)، ومن (D.A.G) إلى (DGED)، لكل جهاز استخباراتي نظام وقانون وميزانية.. لكن هل تخضع كل هذه الأجهزة إلى المعايير الديمقراطية المعمول بها في دولة الحق والقانون؟

في تقريره حول أجهزة المخابرات، يؤكد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، أن وجود المخابرات يشير إلى "وعي الدولة وتفهمها للبيئة الاستراتيجية التي تعيش فيها، حيث يتم الحصول على المعلومات الاستخباراتية من خلال جمع المعلومات السرية إلى جانب المعلومات من المصادر العامة وتحليلها"، وبالإضافة إلى ذلك، يدل مفهوم المخابرات على ما يلي:
- المنظمات التي تتولى إنتاج هذه المعلومات.
- النشاطات التي تضطلع بها هذه المنظمات.
- العمليات التنظيمية التي توجه هذه النشاطات.
- النتيجة المترتبة على هذه النشاطات.

معايير شفافية الاستخبارات

كل أجهزة الاستخبارات في دول العالم، المتقدم أو المتخلف، تشتغل بشكل سري وإلا فقدت أسباب وجودها وأحد أهم دعائم فعاليتها، لذلك تظل أبعد عن الشفافية التي يمكن أن تتمتع بها باقي أجهزة الدولة، وبسبب ذلك، ربما، تظل هذه الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية، أكثر بطءا في الاستجابة للتحولات الضرورية التي يتطلبها انتقال المجتمع، لكن هذا لم يمنع التجارب الدولية المتقدمة من إبداع آليات خاصة للرقابة على الأجهزة الاستخباراتية، وقد حصر معهد جنيف للرقابة الديمقراطية على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية مجموعة من المعايير الأساسية لمفهوم الحكامة الأمنية، يعتبر جزء من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة مستوحى منه، بالنسبة لمركز جنيف (DCAF) حول إدارة القطاع الأمني وإصلاحه، فإن عملية الرقابة الديمقراطية على أجهزة المخابرات تبدأ من خلال "إطار قانوني محدد على نحو واضح، وينص على وجوب احترام قطاع المخابرات لسيادة القانون، إلى جانب اعترافه بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين، كما ينبغي أن تنص هذه القوانين على الأسس التي تستند إليها كافة جوانب الرقابة على قطاع المخابرات، بما فيها آليات الرقابة الداخلية (...) إلى جانب الإدارة التنفيذية الواضحة التي يضطلع بها المسؤولون أو الوزارات ذات العلاقة بذلك القطاع، وإيجاد قاعدة متينة للمراجعة القضائية والآليات المناسبة للرقابة البرلمانية" (راجع التقرير الصادر في 2009).

مهنية المخابرات: مراقبة وتوجيه

في تقرير حول إصلاح قطاع المخابرات، أبرز الخبير برونو ردومبروكسي، ما أسماه التحدي الذي تفرضه الرقابة على قطاع المخابرات في الدول الديمقراطية الحديثة، والمتمثل أساساً في طبيعة السلطة السياسية وقدرتها على الاستجابة للتحولات الاجتماعية، وقد أصبحت المعايير التي حددها لإصلاح قطاع المخابرات ذات اتفاق أممي في مجال الحكامة الأمنية، ويمكن إيجاز أهم معايير التحول الديمقراطي لأجهزة المخابرات في:

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

- المهنية العالية، والفعالية من حيث الوظائف والأدوار في تحليل المعلومات والتحذير المبكر من الأزمات ووضع خطط دفاعية وحماية الأسرار المتعلقة بأجهزة الدولة.
- القدرة على التأثير في نتائج الأحداث وتوجيهها بالشكل الذي يخدم المصلحة العامة.
- تحويل المعلومات إلى مواد سياسية تشكل خلفية للفاعلين السياسيين، إذ تزودهم بالأسرار والمعلومات الموثوقة لاستيعاب خلفيات الوقائع والأحداث.
- التأثير المباشر في الأحداث من خلال التوجيه والمراقبة وإفشال خطط الخصم

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Presse et Média
صحافة وإعلام

الأحداث المغربية

محامون وحقوقيون يناقشون قانون الصحافة بالبيضاء:

حان الوقت لإزالة الخلط في القوانين ووضع قانون صحافة بمعايير دولية

وجوه إعلامية وحقوقية التأمت عشية الجمعة الماضية بأحد فنادق الدار البيضاء ليس احتفالا بجواب مفرح على هموم المهنة، بل للإبحار في حزمة من الأسئلة حول القانون الذي يعين على الخروج من حالات الإرباك والتيه الذي تعيشه المهنة، واستعدادا لبحث أفضل المقترحات التي تستعد فدرالية الناشرين ونقابة الصحفيين صياغتها لخوض معركة قانون الصحافة المرتقب.

حزمة الأسئلة والمتمنيات صاغتها كلمات افتتاح الندوة التي عرضها خليل الإدريسي الهاشمي رئيس الفدرالية ويونس مجاهد رئيس النقابة، والتي أجمعت على اختلاف سياق مناقشة الصحافة اليوم عن مثيلتها في السنوات الغارطة، والهدف عدم السقوط في مثبطات الوصول إلى قانون صحافة ينظم ويرضي المهنيين.

«نحن نمارس مهنة تتطلب صبرا كبيرا والتزاما أخلاقيا وهي مهمة صعبة ولكنها خيارنا» يقول خليل الهاشمي وهو يعدد العراقيل التي تعيشها المهنة، والمثبطات التي تحول دون انفراج يسمح بممارسة مهنية عادية» ثم ينقل البوصلة نحو المستقبل ليفرج عما يخالج المهنيين في هذه المرحلة بالقول «علينا أن نبدي شهية كبيرة من أجل الحق في الوصول إلى الخبر ونشره»، شهية جعلت نقيب الصحفيين المغاربة يقول «إذا لم يكن قانون الصحافة الذي نتمناه بمعايير دولية في المبادئ والتفصيلات هو النص المتوافق حوله ، فإننا سنرفضه ونواصل نضالنا للوصول إليه»، هذا الهدف المطلوب في اللحظة الراهنة حسب مجاهد، لا يمكن أن يعيد نفس الأخطاء التي وقعت في إدارة النقاش حول القوانين السابقة التي بقيت حبلى بالغموض، ومنعرجات التأويل التي تجعل الصحفي في كثير من الأحيان مجرما، يعبر القصاص منه من قانون الصحافة إلى القانون الجنائي حسب المزاج.

الورشة الأولى التي أدارها الإعلامي محمد البريني لم تترك خيط الأسئلة الساخنة ينفلت، رأسا ذهب رئيس الجلسة الأولى إلى تأطيرها بجملة أسئلة دقيقة حددها في طبيعة المبادئ العامة التي ستؤطر قانون الصحافة المنتظر، والتي تمكن المواطن من حقه في تلقي المعلومة بشكل سلس وعادي، وأن ينتهي الجسم الإعلامي من حالة التوتر مع القضاء، حين يجد الصحفي نفسه في مواجهة قوانين متعددة ، لينتهي إلى السؤال الدقيق. «هل نكتفي بمراجعة هذا القانون، أم يجب تغيير اللعبة كليا من أجل قانون يتماشى والقرن الواحد والعشرين.

المحامي محمد كرم الذي يعرف شعاب مكة، لتاريخه الطويل في الدفاع عن الصحفيين، استعرض جملة من المبادئ التي يجب التفكير فيها قبل الوصول إلى عتبة مناقشة قانون صحافة جديد، ولأن المناسبة شرط يقول كرم نحن أمام لحظة وجب فيها التأمل في دور الصحافي في المجتمع، ودوره في بناء الديمقراطية ، وحينها يمكن الاتفاق على جملة من القواعد التي تيسر تنظيم المهنة في شروط ديمقراطية لا تنزع إلى البحث عن فراغات إنتاج التوتر.

دسترة حرية الصحافة و الحق في الوصول إلى المعلومة ونشرها، إمكانية الطعن في جميع المقررات المتعلقة بالنشر، وحصر المنع في يد القضاء، ومبدأ حرية الإثبات الممتد والقضاء المتخصص وإنهاء الازدواجية بين القانون الجنائي وقانون الصحافة وإعادة النظر في الاختصاص المكاني والتقادم ، محاور فصل فيها كرم ، قبل أن ينتهي إلى مرافعة دقيقة في العقوبات السالبة للحرية وغموض الخطوط الحمراء، ليختم من باب المقارنة بين قوانين أجنبية إلى أن هناك فرصة للتدقيق في هذه الأشياء، لصياغة قانون متوازن.

خالد السفياني لم يخرج عن نفس الشغب الذي مارسه لسنوات احتجاجا على أوضاع محيرة عاشها الصحفيون في العديد من المحاكمات، ومن نفس الإحساس بالغصة، بدأ وختم بسؤال عريض، مؤداه أن ما يجري من محاكمات خارج قانون الصحافة ، يطرح علينا سؤالا حول الجدوى من هذا القانون الذي يستحق الحرق لأن رماده أجدى من تأطيره للمهنة بسياجات تسجن روح الحرية في الممارسة المهنية.

الثقة، حسن النية، الأجواء السياسية، الخطوط الحمراء ، سياقات يرى السفياني أنه تفرض على الأقل أن يتم التنصيص صراحة على أن الصحافي لا يمكن أن يحاكم بغير قانون الصحافة، بل ويمكن مقاضاة الجهة التي تحرك الدعوى بغير قانون الصحافة.

مصطفى الرميد وضع مداخلته في مربع التأهيل الأخلاقي للمهنة وإعادة النظر في القانون الحالي ومعالجة المناخ السياسي والنظر في الاجتهاد القضائي، ليصل إلى خلاصة دقيقة وهي أن توفير مناخ ديمقراطي سيسمح بتجاوز العديد من الخلافات وسوء التفاهم، لأن التأويل في ظل هذا المناخ، لن يكون إلا ديمقراطيا.

المشاركون في الندوة

سخونة النقاش في الورشة الأولى لم تفتر بعد الاستراحة لتبدأ الورشة الثانية بأسئلة منفصلة أدارها نائب رئيس النقابة، حول موضوع المجلس المرتقب للصحافة، ولأن الموضوع يتأسس على الافتراض، فإن مداخلة المحامي عبد الكبير طبيح وفدوى بثينة عن البرلمانيين المشاركين في الحوار الوطني حول الإعلام وكريم التاج ممثلا عن وزارة الاتصال، أخذت تشعبات كادت أن تخلق خلطا بين التنظيم الذاتي للمهنة، والهيأة المنتظرة لتنظيم ممارسة الصحافة بالمغرب.

لتنظيم المهنة وضمان تناسق في تركيبتها وشروط ممارستها، وتمكينها من أدوات ممارسة مهنية سليمة، والرقي بالمقاولة الإعلامية، وإشراك الفاعلين في إخراج المهنة من التيه، انبرى طبيح بدقته المعهودة في تصور مجلس وطني يضم الحكومة والمهنيين والمجتمع المدني بناء على مبدأ التفويض الشعبي، ليكون مجلسا يتحكم في عصب ممارسة المهنة بدء من البطاقة المهنية التي ستحدد من يمارس هذه الحرفة، ومن يكون تحت راية الحق والواجب الموطر لها.

«سيكون الإعلام حاجة وليس حقا فقط في المستقبل» يقول طبيح وبناء عليه على الجميع أن يعي أن التوازن بين السلط لن يتحقق بدون صحافة، كما لا يمكن تصور صحافة بدون فهم وتحديد الخدمة التي تقدمها الصحافة للمجتمع، ومن هنا وجب البحث عن الصيغ القانونية التي تجعل السلط الأخرى معنية بمجلس للصحافة له سلطة واضحة مؤثرة.

فدوى بثينة التي عايشت الحوار الوطني للإعلام وصلت إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن الحديث عن القوانين، دون المرور بعتبات تأهيل الإعلام نفسه، تأهيل يعطي للإعلام قيمته في المجتمع، حتى يتحول إلى منتوج لصناعة الرأي العام، ومن هنا فقط يبدأ الحديث عن القوانين، التي سيكون الاتفاق عليها يسيرا لأن كثيرا من سوء الفهم بين مختلف السلط بما فيها الجسم القضائي ستزول.

نفس النبرة تكلم بها كريم التاج، الذي اعتبر أن مشروع قانون الصحافة الذي تم الاشتغال عليه لوقت طويل استحضر كل الإشكالات المطروحة، واعترف أن هناك أشياء غير مكتملة، ومنها ما تجاوزتها الأحداث، لكنه يبقى إطارا لحوار، سيمكن من الوصول إلى منتوج يستحقه المجتمع وتستحقه المهنة والمهنيين.

عبد الكبير اخشيشن

المساء
ALMASSAE

ندوة للنقابة الوطنية للصحافة تدين تبخيس قانون الصحافة وتعويضه بالقانون الجنائي في متابعة الصحافيين

نزهة بركاوي

تساءل أغلب المشاركين في الندوة الصحافية التي نظمتها النقابة الوطنية للصحافة والفدرالية المغربية لناشري الصحف حول مشروع قانون الصحافة، يوم الجمعة الماضي، عن دواعي وجدوى الحديث عن هذا الموضوع ومناقشته في ظل متابعة بعض الصحافيين ومديري نشر بعض الجرائد بالقانون الجنائي، وهو ما «يبطل» الحاجة إلى قانون الصحافة هذا.

وأكد يونس مجاهد، رئيس النقابة الوطنية للصحافة، في تصريح لـ«المساء»، أن الهدف من الندوة هو مناقشة مشروع قانون الصحافة الذي اقترحته الحكومة والعمل من أجل الوصول إلى تصور نهائي يكون في مستوى تطلعات الصحافيين المغاربة، على أساس أن يكون قانون الصحافة هذا الضامنَ لصحافة جيّدة، انطلاقا من مرجعيات دولية، مثلما يتطلع إليها الجميع وليس مكبّلا لعمل الصحافيين ومفتاحا لسجنهم. غير أننا، يضيف مجاهد، وجدنا أنفسنا أمام تجاهل قانون الصحافة ومتابعة الصحافيين بالقانون الجنائي وكأنهم «مجرمون قتلوا أو نهبوا». كما دعا الحكومة، التي طرحت مشروع القانون، إلى الخروج عن صمتها والمشاركة في النقاش، للخروج بصيغة قانونية نهائية تعطي التوازن بين حقوق الصحافة والصحافيين وحقوق المجتمع ككل وحق المواطن في التوصل بالمعلومة، مثلما يحق للصحافي الوصول إليها.

وأكد محمد كرم، محام في هيأة الدار البيضاء، لـ«المساء»، أن مناقشة مشروع قانون الصحافة، الذي كان قد هُيئ من قبل وتم تجميده منذ 2007، هو أمر ضروري وملح في إطار الحراك الذي يشهده المغرب والأوراش المفتوحة ولتسريع إخراج هذا القانون إلى الوجود، لكن بمواصفات ترضي الجميع. واعتبر كرم أن اعتقال رشيد نيني مخالف لهذه الحركية التي سار فيها المغرب وللمناخ العام، مضيفا أن النيابة العامة إن كانت قد أقرّت وأمنت بمتابعته فهذا يجب أن يتم في حالة سراح وليس في حالة اعتقال.

وأكد خالد السفياني، محام في هيأة الدار البيضاء، في الندوة نفسها، بعد أن تلا بعض بنود مشروع قانون الصحافة، أن الصحافيين ستفتح عليهم «أبواب جهنم» في حال خرج مشروع القانون هذا إلى حيز التطبيق، لما يتضمنه من بنود. كما اعتبر السفياني أنه لا حاجة إلى قانون الصحافة ما دام الصحفيون يتابَعون بالقانون الجنائي، كما وقع مع رشيد نيني، مدير جريدة «المساء».

وأكد مجاهد، في الندوة نفسها، أن النقابة الوطنية للصحافة ستخوض معركة من أجل تحقيق سقف عال للصحافة وأن مشروع قانون الصحافة يجب أن يراعي سياق ما هو مُوجود الآن -أمام الثورة التكنولوجية الهائلة- وأن يراعي التوجهات العامة التي عبر عنها الجميع، وفي حال لم يتمّ تحيين مشروع القانون بشكل يخدم الصحافي، بالدرجة الأولى، فآنذاك سيتواصل الاحتجاج إلى حين انتزاع المطالب، وأهمها البحث عن هامش حرية أوسع وإلغاء العقوبات السالبة للحرية والوصول إلى قانون يراعي دور الصحافة في تدبير الشأن العام.

Revue de Presse
droits de l'Homme

أي قانون للصحافة في القرن 21؟

أندلس برس
2011-05-21

نظمت في الدار البيضاء ندوة دراسية حول قانون الصحافة في المغرب، في ظل الحراك السياسي الذي يعرفه المغرب والاصلاح الدستوري الجاري لأجل تكريس الديمقراطية في المغرب مستقبلا.

وشكل موضوع "أي قانون للصحافة في القرن 21" موضوع دراسة في هذا اللقاء الذي تميز بمشاركة فاعلين وإعلاميين، وممثلي النقابة الوطنية للصحافة وممثلي فيدرالية الناشرين.

وفي هذا السياق تدارس المشاركون في الندوة الإعلامية التي نظمت يوم الجمعة، قانون الصحافة والمراحل التي قطعها القانون لكي يضمن للصحفي الحماية والحقوق، في ظل الاختلالات التي يعرفها القانون الحالي، والنتائج التي تم الخروج بها في مرحلة الحوار الوطني حول قانون الصحافة.

وتم تقديم المقترحات التي طرحت على اللجنة الملكية لتعديل الدستور بخصوص قانون الصحافة، والتركيز على القوانين السالبة للحرية والعقوبات، معتبرين أن القانون لابد أن يلزم على حق الصحفي في الوصول إلى الخبر، وحماية المصادر وعدم الازدواجية بين القانون الجنائي والصحافة.

المصدر أندلس برس

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Sahara
الصحراء

Addouh Khatri: “The return to armed struggle is not excluded”

Published on May 22, 2011 by admin · No Comments

At a conference held in refugee camps Sahrawi, to mark the 38th anniversary of the outbreak of armed struggle and the sixth anniversary of the independence uprising in the occupied territories of Western Sahara, the official referred to the determination of the Saharawi people’s right to impose self determination. “Neither the repressive methods of procrastination or Morocco or even the regional and international configurations will not waive the Saharawi people’s legitimate right to national independence and the building of a state where all enjoy their Saharawis political, social, economic and human, like other peoples of the world, “stressed the president of the National Council.
” The struggle of the Saharawi people and its national unity have imposed on the Moroccan occupation and international community to recognize the Polisario Front as the sole legitimate representative of the Sahrawi people, “he said. For Mr. Khatri, direct negotiations that include the Polisario Front and Morocco, under the auspices of the UN “is an explicit recognition of the Polisario Front to represent the Sahrawi people.” The Parliament President also called for the immediate and unconditional release of all political prisoners including the Sahrawi human rights activists, “exposed to the worst forms of torture and ill treatment in prisons in Morocco.” Mr. Khatri also Head of the Saharawi delegation to the negotiations, has paid glowing tribute to the Sahrawi People’s Liberation Army (SPLA), the Sahrawi in the occupied territories, in southern Morocco, the Moroccan universities and Sahrawi people as a whole struggle to regain their legitimate rights to self-determination and independence, yet reported the news agency Saharawi. For its part, the Polisario representative to the UN, Ahmed Boukhari, noted a few days ago that the final resolution of the Security Council raised the issue of human rights in Western Sahara, “is reached with difficulty overrule the opposition from France, stressing that “a person” has been so passed for the first time with the support of other Council members.

In an interview published Wednesday by the Spanish newspaper Publico, Mr. Bukhari said that “Morocco, which occupied Western Sahara in violation of international law now has the support of France, through its veto in the Security Council, it provides immunity” . However, he said, on April 27 last, “the broad French support has failed to fully satisfy the aspirations of the Kingdom of Morocco.” The Polisario representative to the UN also noted that the Saharawi party had expressed its satisfaction with the latest UN resolution on the issue of human rights, saying that “a person has been crossed. “

Saharaui Diaspora

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

رسالة الأمة

وفد من موظفي الكونغرس الأمريكي يجري لقاءات بالداخلة مع فاعلين جمعويين

الاستماع لشهادات الملتحقين بأرض الوطن حول الأوضاع المأساوية في مخيمات تيندوف

أجرى وفد من موظفي الكونغرس الأمريكي أمس الجمعة لقاءات مع فاعلين في المجتمع المدني ومواطنين التحقوا بالوطن الأم ، المغرب، بعد فرارهم من مخيمات تندوف ، فوق التراب الجزائري.

وخلال هذه اللقاءات، اطلع أعضاء الوفد الأمريكي، الذي يمثل الحزب الديمقراطي والجمهوري، على الدينامية التي تشهدها الجمعيات المحلية في مختلف المجالات خاصة الطفولة والبيئة والمرأة والتعليم وحقوق الإنسان والصحة وحماية التراث الثقافي. وأبرز المتدخلون من بين الفاعلين الجمعويين الدور الذي تضطلع به الجمعيات في مسلسل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مختلف المشاريع والمبادرات التي تحققت في إطار تنفيذ أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وكانت هذه اللقاءات مناسبة للتأكيد لأعضاء الوفد الأمريكي على تشبث مختلف مكونات المجتمع في هذه الجهة بمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب، والتي تعد الحل العادل والواقعي سيمكن الساكنة المحلية من تدبير شؤونها بنفسها في إطار السيادة المغربية.

واستمع الوفد أيضا لشهادات للملتحقين بأرض الوطن والذي أثاروا الانتباه حول الأوضاع المأساوية في مخيمات تندوف، مؤكدين على الحرمان والمعاناة التي يعاني منها سكان هذه المخيمات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في حقهم وكذا تحويل المساعدات الموجهة للسكان المحتجزين من قبل قياديي (البوليساريو).

واستحضروا حالات تعذيب اقترفتها ميليشيات (البوليساريو) في سجون تندوف داعين إلى التدخل لضمان عودة سكان هذه المخيمات للوطن الأم المغرب.

وأجرى الوفد الأمريكي بهذه المناسبة لقاء مع مدير المركز الجهوي للاستثمار السيد عبد الله بوحجر الذي قدم عرضا حول المركز ودوره خاصة في مجال المساعدة على خلق المقاولات وتقديم الدعم للمستثمرين وتعزيز جاذبية الجهة.

واستعرض السيد بوحجر المؤهلات التي تزخر بها الجهة من بنيات تحتية وبرامج السكن وحماية البيئة بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات الاستثمار بالجهة.

Revue de Presse du Conseil

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Immigration
الهجرة

L'opinion .ma
www.lopinion.ma

21 et 22 05 11

Une délégation de MRE reçue au siège du Parti de l'Istiqlal

Plaidoyers pour la représentativité institutionnelle et les pleins droits de la communauté marocaine à l'étranger

A la demande de l'Organisation des Marocains résidant à l'étranger pour la révision de la Constitution, le siège central du Parti de l'Istiqlal a abrité une réunion, le jeudi 19 mai, une réunion présidée par M. Ahmed Khalil Boucetta, membre du Comité exécutif du parti et président de la Commission des MRE, en présence du Dr Rachid Khaddari, coordinateur général de ladite commission, et de MM. Mohamed Toghraï et Adil Adnan, membres de la ci-devant, et Mohamed Bouchentouf, président de la commission des relations extérieures du parti.

L'occasion en était la réception d'une délégation de l'Organisation des MRE conduite par M. Saïd Idi Hassan, président de l'organisation (Espagne), et composée de MM. Hassan Boumejdel (Arabie Saoudite) et Abdelhakim Chebbaë (Emirats arabes unis) et la discussion du mémorandum de cette organisation concernant la réforme constitutionnelle ainsi que des questions et préoccupations des MRE.

Ainsi, et après l'allocution de bienvenue, M. Boucetta a transmis à la délégation les salutations de M. Abbas El Fassi, Secrétaire général du parti, et fait un long exposé sur l'intérêt permanent du parti pour les questions et problèmes de la communauté marocaine à l'étranger tant à travers la commission qu'il préside qu'à travers les publications et les débats des commissions des congrès du parti, les écrits de ses journaux, « Al Alam » et « L'Opinion » ou les interventions des groupes istiqlaliens au Parlement, sans oublier celles des organisations parallèles du parti (Jeunessse et femmes istiqlaliennes, Union générale des étudiants, UGTM).

M. Boucetta a tenu à rappeler que l'Istiqlal ne considère point les MRE comme un simple réservoir de voix électorales ou un sujet saisonnier, mais place leurs problèmes et préoccupations au centre de ses activités et soucis quotidiens, eu égard au rôle et à l'apport de cette communauté aux plans politique, économique, social et culturel.

Concernant le mémorandum de l'organisation relatif à la réforme de la Constitution, il a relevé que la plupart des suggestions et thèses qu'elle contient rejoignent celles du parti, que ce soit en ce qui a trait à la participation des MRE à la vie politique ou à leurs problèmes tant ici que dans les pays d'accueil.

M. Idi Hassan a, de son côté, donné des explications sur la teneur du mémorandum de son organisation relatif à la révision de la Constitution et indiqué qu'à la lumière de ses contacts avec divers acteurs politiques et de la société civile, il est apparu qu'il n'est plus acceptable que la communauté marocaine à l'étranger ne soit pas représentée au parlement et qu'il est temps de consigner les droits politiques, économiques et sociaux de cette communauté dans la loi fondamentale du pays, surtout qu'elle compte désormais plus de cinq millions de membres à travers le monde entier, alors qu'elle n'est nullement représentée dans aucune institution nationale élue de manière démocratique et moderne.

Les deux parties ont ainsi convenu de poursuivre leurs efforts en vue de défendre les intérêts et cause des MRE et de continuer à lutter pour qu'ils soient représentés au sein des instances législatives et jouissent pleinement de leurs droits politiques, économiques, sociaux et culturels.

Opinions
مقالات الرأي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

ÉDITORIAL

Plus les divergences de fond se cristallisent au sein du Mouvement du 20 février, plus les actions citoyennes de protestations sociales que mènent ces jeunes sont empreintes d'improvisation et d'approximation organisationnelles parfois dangereuses. La fragilité définitive du fond politique commun de ce mouvement, dans sa dissemblance irréconciliable, — ni synthèse ni consolidation politique ne sont possibles entre les éléments de cet arc improbable qui va de l'altermondialisme gauchisant au fascisme vert des Adlistes — conduit, aujourd'hui, à des actions irréfléchies qui mettent en danger la sécurité de ces jeunes. La culture de l'agit-prop des années soixante-dix nous l'a appris, il y a longtemps, la provocation peut être un levier de l'histoire mais jamais un moteur de celle-ci, ni une fin en soi démocratique. Sur le terrain précis de la sécurité nationale, notamment la sanctuarisation des sièges des services de sécurité, il est quasi automatique, même dans un Etat de droit achevé, qu'à toute provocation des jeunes du 20 février dans cette sphère symbolique déterminante répondra une réaction musclée des forces de sécurité. Chacun y joue son identité, sa légitimité mais au départ ils ne disposent pas tous de la même *«quantité»* de légalité. Les uns ont la loi, l'Etat et sa raison de leurs côtés, les autres n'ont que leurs rêves et leurs désirs souvent confus pour eux. Quand on forme le projet de faire un pique-nique face au siège de la DST, est-ce que les sympathiques organisateurs de cette *party* s'imaginent une seconde que la police marocaine va offrir le thé et les cornes de gazelle ? Inimaginable ! En France, par exemple, aucune manif ne peut s'approcher de *La Piscine*, le siège de la DGSE Porte des lilas, ni du siège de la DST autrefois rue Nelaton ou, aujourd'hui, à Levallois-Perret. Impensable ! On ne peut même pas imaginer une manif autorisée qui ne se disperse pas 15 minutes après l'ordre de sa dispersion, l'intervention «virile» des CRS est systématique. Je ne parle pas du siège du FBI, de la CIA, etc. Cela est une autre chose. Autant l'accueil réservé par les Marocains à ce mouvement pour la dignité, le respect et l'espoir était au départ enthousiaste et fondé autant, aujourd'hui, son impasse organisationnelle les rend désormais plus que sceptiques sur sa possibilité de construire utilement l'avenir, convaincus qu'ils sont que le cycle provocation-répression-martyrisation ne porte en lui rien de bon pour notre pays. ■

Khalil Hachimi Idrissi

Revue de Presse des droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

EDITORIAL

Economies

A quelques semaines de l'échéance avancée pour l'organisation du référendum sur les réformes constitutionnelles et la régionalisation, nos partis politiques sont encore en hibernation. Ni meetings de mobilisation ni réunions avec les bases. Comme si l'évènement est dépourvu d'intérêt. Sauf si, comme à l'accoutumée, ils ne décident de s'y prendre qu'à la dernière minute avec toutes les conséquences de démotivation qui s'en suivent.

En tout cas, l'heure n'est plus aujourd'hui à l'attentisme. Le «wait and see», habituel à nos formations politiques et syndicales, n'a plus sa place dans ce courant d'évolution rapide, claire et bien précise, provoqué par les différentes manifestations que connaît le pays depuis un certain 20 février. D'autant plus que les feuilles de route des uns et des autres sont devenues poussiéreuses et inadaptées à la donne actuelle. Celle-ci inclut davantage de jeunes qui, selon certaines informations, ont été nombreux à s'inscrire sur les listes électorales.

Il est certain que les prochaines échéances politiques ne manqueront pas d'apporter leur lot de surprises. Encore faut-il que l'on décide d'un mode de scrutin qui ne soit pas un frein à l'émergence d'une formation politique à même de diriger le gouvernement.

C'est donc dire combien le temps presse. Le référendum est annoncé pour fin juin, et des élections législatives anticipées pour le premier vendredi du mois d'octobre prochain. Cela laisse, certes, peu de temps aux acteurs politiques pour se préparer à l'un et aux autres comme il se doit. C'est un défi qui leur est lancé pour justement mesurer leurs capacités à mobiliser et à convaincre. Ce serait aussi un moyen pour l'Etat de faire l'économie d'un an de salaires (et de frais) de près de 600 députés et conseillers.❑

Jamal Eddine HERRADI

Revue de Presse ... Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

افتتاحية

لا تجهضوا الأمل

■ توفيق بوعشرين ■

يشهد المغرب عودة الحياة إلى السياسة بشكل غير مسبوق، والفضل في ذلك يعود إلى تجاوب شباب 20 فبراير مع موجة الديمقراطية التي حملها الربيع العربي من تونس ومصر وليبيا وباقي بؤر التحول الديمقراطي التي عصفت ببعض الأنظمة السلطوية في العالم العربي، في حين أن آخرين مازالوا يراهنون على عودة الخوف إلى النفوس بفعل الرصاص الحي ورفع درجات القمع إلى حدودها القصوى.

80 في المائة من الشباب المغربي الذي قاطع الانتخابات التشريعية الأخيرة، بفعل عدم ثقته في قدرة صناديق الاقتراع على إحداث تغيير في حياته اليومية، رجع واقتنع بأن مغربا آخر ممكن، لكن هذه المرة لن يخرج التغيير المنشود من قبعة التوافقات السحرية، ولا من جيوب سماسرة السياسة.. الطريق الآمن والسلمي والحقيقي للديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية هو طريق الضغط الشعبي واتساع رقعة المظاهرات والمسيرات، التي تقول للحاكم ما لا يسمعه عادة من محيطه وبطانته والقوى المستفيدة من الوضع القائم، التي تضخمت مصالحها وامتيازاتها حتى لم تعد ترى مصلحة الوطن واستقراره الحقيقي.

حركة العشرين من فبراير ردت الاعتبار إلى السلطة المضادة التي تحتاجها أية سلطة حتى لا تزيغ ولا تسكر بنشوة القوة واليد المطلوقة.

للأسف، مازالت رسائل الشباب لم تصل كلها إلى الدولة التي مازالت منقسمة تجاه الربيع المغربي، بين قائل إن الحمل الديمقراطي في رحم حركة الشباب المطالب بالتغيير مجرد حمل كاذب، واتجاه يقول إن الأمر جدي، وإن ساعة التغيير دقت.

أمريكا وأوروبا استفاقتا من هول الصدمة التي أحدثتها قطع الدومينو المتساقطة في بيت الحاكم العربي. الأسبوع الماضي، أعلن باراك أوباما، بلا مواربة، أن إدارته عازمة على مساندة قوى الربيع العربي، وأن الأنظمة التي لا تريد أن تركب قطار التغيير في بلادها أمامها خياران، لا ثالث لهما، إما الرحيل عن السلطة، أو الدخول إلى لائحة أوكامبو، الوكيل العام للمحكمة الجنائية الدولية.

بلادنا اختارت الحل الأول، وملكها قبل التنازل عن جزء هام من سلطاته الواسعة، لكن المحيطين بسلطة القرار لم يقتنعوا بعدُ بأن مغرب ما قبل 20 فبراير لن يكون هو مغرب ما بعد هذا التاريخ، ومازالوا يعولون على المناورة وعلى ربح الوقت حتى تمر العاصفة، وهذا خيار محفوف بالكثير من المخاطر أكثر من مخاطر ركوب سفينة التغيير.

المغرب الذي عرف تجربة فريدة تمثلت في استدعاء المعارض عبد الرحمان اليوسفي لقيادة تجربة حكومة التناوب سنة 98 مع الملك الراحل الحسن الثاني، في الوقت الذي لم تكن هناك ضغوط قوية على النظام.. هذا المغرب من العار عليه اليوم أن يضع نفسه في خانة الأنظمة العربية التي تضع نظام حكمها في مواجهة آمال شعوبها. ومن العار أن نترك فرصة ذهبية للتحول الديمقراطي السلمي تفوتنا، وأن تصبح تونس ومصر وليبيا ما بعد القذافي نماذج يتحدث عنها أوباما وقادة العالم الحر، في حين أن المغرب، الذي كان في طليعة البلدان العربية الأكثر انفتاحا، أصبح في ذيل القائمة. راجعوا حساباتكم، ولا تعتقدوا أن الانضمام إلى نادي الملكيات العربية، التي تريد شراء التغيير بالمال، حل لعسر هضم مطالب الإصلاح.

Revue de presse de l'Homme

20فبراير.. هل بدأ العد التنازلي ؟

الأحد, 22 أيار/مايو 2011 21:17

المغرب - هشام الكاو

فيما اعتبره متتبعون، مؤشرا على إصرار السلطة نهج أسلوب التصعيد ضد احتجاجات الشارع، أقدمت ولاية الدار البيضاء الكبرى (العاصمة الاقتصادية للمملكة)، على تعميم بلاغ على منازل بعض نشطاء حركة 20 فبراير يحمل عنوان "قرار تبليغ المنع بالتظاهر والتجمهر بالطريق العام" والذي نشر موقع " هسبريس" الإخباري نسخة منه.
القرار يأتي عشية الدعوة التي أطلقتها الحركة لتجديد التظاهر والاحتجاج يوم 22 مايو ، خاصة بعدما دشنت السلطة موقفا جديدا في تعاطيها مع مطالب هذه الحركة الاحتجاجية، تمثل في تلافي الاحتكاك كما السابق، والمبادرة بالمنع والترهيب والقمع المباشر أحيانا.
آخر فصول الاحتكاك بين الطرفين، والتي ابتدأت بتعنيف مسيرة " تمارة "الأحد الماضي وغيرها من المدن ، مرورا بأحداث سجن "الزكي" بسلا، كان مسرحها مدينة شفشاون السياحية شمال المغرب، والتي شهدت يوم
لسبت 21 مايو مواجهات عنيفة بين شباب الحركة وقوات الأمن، على إثر الوقفة التي دعت إليها الحركة في أحد أهم ساحات المدينة، ما أسفر عن تسجيل إصابات واعتقالات في صفوف أعضاء من تنسيقية 20 فبراير بالمدينة.
احتجاجات الحركة ليست استثناءا في مسلسل التصعيد الأخير للسلطة، حيث تعيش العاصمة الرباط، يوميا على إيقاعات الكر والفر بين قوى الأمن، ومنتمين لقطاعات متعددة يشدون الرحال بالآلاف صوب العاصمة لتبليغ احتجاجاتهم المطلبية (أساتذة، أطباء، موظفو الجماعات المحلية، العدل (... والقائمة طويلة لا يحدها سوى المعطلون المتواجدون باستمرار في ساحة المعركة كما يفضلون تلقيبها.
آخر المفاجئات غير السارة التي أربكت ترتيبات قوى الأمن وزادت من حدة غضبها (عشيت افتتاح مهرجان موازين المثير للجدل)، كان تسلل المائات من أعضاء تنسيقية الأطر العليا المعطلة وسط الحشود المصطفة لتحية الملك، عقب مرور موكبه بعد صلاة الجمعة، ولدى وصول الموكب الملكي أخرج هؤلاء الصدريات المختلفة الألوان التي يرتدونها لتمييزهم عن بقية المواطنين، وبدؤوا يلوحون بها رافعين شعارات مؤيدة للملك ومطالبة بتفعيل حقهم الدستوري في التشغيل ، وهو ما اعتبر سابقة في تاريخ الاحتجاجات في المملكة .
الملاحظ هو أنه إذا كانت الاحتجاجات الفئوية – باعتبارها ذات مطالب قطاعية خاصة - غالبا ما تجابه ببعض القمع، حسب مزاج السلطة وحساسية الظرفية، والأغلب أنها تنتهي بصيغة معينة للحل، فإن التصعيد المفاجئ ضد حركة 20 فبراير، بما هي حركة احتجاج شعبي عام، مواكب لحركة الشارع العربي، يطرح أكثر من زاوية نظر لقراءته.
تستند القراءة الأولى إلى معطيات غير واضحة أو على الأقل عصية على الاستقراء المنطقي، بما هي قراءة تستند إلى الحدس والتجربة التاريخية المشابهة للسياق أحيانا، فعشية تفجيرات " أركانة" بمراكش، قفزت إلى الواجهة نظرية المؤامرة، وتناسلت التحليلات حول إمكانية تورط أشخاص من النافذين في أجهزة الدولة لدفع عجلة الإصلاح نحو الخلف، بما هو إصلاح قد يعري أوجه الفساد التي يستتر خلفها هؤلاء، والمعنى أن توريط الدولة في حادثة إرهابية، يمكن استغلاله كذريعة للجم حركة الشارع التي بدأت توجه أصابع الاتهام جهارا لأشخاص بعينهم .. هذا التحليل يدفع ضمنيا إلى الاعتقاد بوجود مؤسسات موازية للمؤسسة الملكية، ذات نفوذ أكثر قدرة على تحديد ملامح المرحلة وفق ما تقتضيه مصالحها، لا مصالح الدولة وتوجهات الإصلاح التي دعا إليها خطاب الملك وترجمها عبر عدة مؤشرات.
القراءة الثانية، يقدمها الإسلامي المنخرط بشكل من الأشكال في حركة الشارع، فمع استبعاد حزب "العدالة والتنمية" الذي حافظ على مسافة معينة من حركة 20 فبراير، راج الحديث عن الحجم الحقيقي الذي تعضض به جماعة " العدل والإحسان" الحركة، وهل 20 فبراير بكل الأطياف التي تساندها، مجرد واجهة إعلامية تختفي وراءها جماعة الشيخ ياسين الإسلامية بثقل، لتوجيه ضربات مفصلية للنظام في إطار لعبة شد الحبل المسترسلة بين الطرفين؟ والمعنى أن التزايد الكمي لأنصار جماعة العدل والإحسان في ساحات التظاهر يقابله تصعيد من طرف السلطة في إطار حرب رسائل صامتة بين الطرفين، حدها المفصلي هو حركة 20فبراير.
قد يستقيم هذا التوجه في التحليل، لو استبعدنا المتغير الجديد في الساحة، لكن دخول السلفيين المفاجئ على خط اللعبة يطرح المزيد من الارتباك في قراءة طبيعة الرسالة التي يحملها العنف الموجه ضد احتجاجات الشارع.
فإذا كانت جماعة " العدل والإحسان " سباقة لدعم الاحتجاجات منذ النزول الأول، فقد انتظر السلفيون كثيرا ولم يظهر لهم أثر إلا في الوقفتين الأخيرتين اللتان تلتا الإفراج عن مجموعة منهم، ومنهما وقفة الأحد المنصرم التي تم تفريقها وطنيا بالقوة.

يذهب رأي إلى اعتبار الحراك الأخير الذي عرفه ملف السلفيين، بالإفراج عن بعض معتقليهم وشيوخهم، وكذا عودة أحد أبرز شيوخ التيار "الشيخ المغراوي" من منفاه الاختياري بالسعودية ، بالإضافة إلى كثرة التسجيلات التي يروجها أنصار التيار على موقع " اليوتوب" ، محاولة لإغراق الشارع في تنوع المرجعيات الإسلامية، خاصة وأن إجماع شيوخ السلفية على الأقل، على اعتبار إمارة المؤمنين خط أحمر لا ينبغي تجاوزه، بالإضافة إلى تعاطف الشارع مع قضيتهم، يجعلهم صمام أمان في مواجهة مواقف " العدل والإحسان" المتشددة حيال طبيعة النظام، لكن المشكلة تكمن في تحديد ماهية السلفيين أنفسهم، فالسلفية تيار مفتوح وليست تنظيما هرميا يخضع لضوابط الإطار المنظم، وحكمة الشيوخ قد لا تكون نفسها حماسة الشباب المندفع بقناعات مغايرة أو مشاعر مشحونة بخلفية سنوات الاعتقال، هنا يمكن أن ينتصب العنف (عنف السلطة) كمحدد لترمومتر الاندفاع ، فعشية تفجيرات مراكش، خيم شبح اعتقالات ما بعد تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003، ووضع السلفيون الأيدي على قلوبهم في انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات، ما يعني أن احتواء السلفيين في إطار مشروع موازي قد يحتاج بعض الترهيب والضبط والدقة في التعامل مع فئة مندفعة وغير متمرسة على أبجديات اللعب وليس لها إطار تحتكم إليه لتحديد حجم الربح والخسارة في انحيازها و تحركاتها.

تحاول القراءة الثالثة أن تكون محايدة قدر المستطاع، ويقود تحليلها الأكاديمي ضمنيا إلى محاولة إيجاد خيط ناظم بين تحولات موقف السلطة المتسامح من الاحتجاجات، ودعوة مجلس التعاون الخليجي، "الاستفادة الوحيدة التي يمكن أن يجنيها المغرب من وراء انضمامه لهذا المجلس هي المساعدات المالية. لكن هذه المساعدات يكون لها ثمن سياسي، وهذا الثمن هو كبح مسيرة المغرب نحو التحول إلى ملكية دستورية." يقول إدريس بنعلي، الخبير الاقتصادي، في حوار مع موقع "دويتشه فيله. " Deutsche welle

فالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، يقيد المغرب – حسب بنعلي -بالتزامات للقيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والحقوقية، فضلا عن "الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان" التي يمولها الاتحاد الأوربي ويرعاها بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حين ستفرض الرساميل الخليجية شروطا للحد من الإصلاحات السياسية، فاختلاف بنية النظام السياسي المغربي عن الخليجي، سيدفع نحو كبح الإصلاحات التي دعا إليها الملك، والتي أحرجت الكثير من الأنظمة العربية خاصة بعض الملكيات التي سعت إلى شراء ولاء الشارع بالمال ولم تقدم أي تنازلات سياسية.

تستحضر هذه القراءة بين سطورها ، التفاوت الحاصل على مستوى المراكمة في مجال الانفتاح السياسي والحقوقي، تلك المراكمة التي جعلت النظام المغربي يبدي مبدئيا ليونة تجاه شارعه في مقابل " درع الجزيرة" و" سلطة إيرادات النفط"، اللذان يقفان حاجزين أمام أي مطمح في تغيير بنية النظام السياسي الخليجي المرتكزة على الأسرة والفردانية، ورغم التفاؤل الذي يبديه الأستاذ " تاج الدين الحسيني" أستاذ العلاقات الدولية، في إمكانية تأثير نظام المغرب السياسي المنفتح في النظام الخليجي المنغلق، تبقى مخاوف التأثير العكسي حاضرة بقوة في أذهان الكثير من المحللين، فهل يفسر عنف السلطة كبداية لهذا المنحى ؟

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Actualités Nationales
مستجدات وطنية

Aujourd'hui Le Maroc

États-Unis

Barack Obama soutient le processus démocratique au Maroc

Le département d'État a fait part de la volonté de Washington d'œuvrer avec le peuple et le gouvernement marocains en vue de réaliser leurs aspirations démocratiques.

Kawtar Tali (avec MAP)

Les Etats-Unis soutiennent, encore une fois, les efforts du Maroc pour la consolidation du processus démocratique. *«Les Etats-Unis apprécient le Maroc en tant que partenaire stratégique»*, révèle le département d'Etat dans un communiqué publié à l'occasion du discours donné, jeudi 19 mai, par le président Barack Obama, consacré à la nouvelle approche des Etats Unis vis-à-vis de la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord (MENA). Le département a, par ailleurs, fait part de la volonté de Washington *«d'œuvrer avec le peuple et le gouvernement marocains en vue de réaliser leurs aspirations démocratiques»*.

À cet effet, le département d'Etat a rappelé que *«le Maroc a pu concrétiser des réalisations significatives dans les domaines économique, social et politique»*. Et de souligner que *«le Royaume est à même de démontrer son leadership régional en allant de l'avant dans l'approfondissement des réformes démocratiques»*. En guise de rappel, le département américain a mis en relief les principaux axes du discours royal du 9 mars dernier. *«Le Roi Mohammed VI a annoncé des réformes globales qui visent à garantir des élections parlementaires libres, un système judiciaire indépendant et à assurer le respect des droits de l'Homme pour tous»*, indique-t-on. Ces réformes constitutionnelles annoncées dans le discours royal viennent consolider d'autres réformes *«significatives»* déjà mises en œuvre dans le Royaume, notamment la promotion des droits de la femme et des jeunes, ainsi que l'accès universel à l'éducation, précise le département d'Etat dans son communiqué.

«Le Maroc a pu concrétiser des réalisations significatives dans les domaines économique, social et politique».

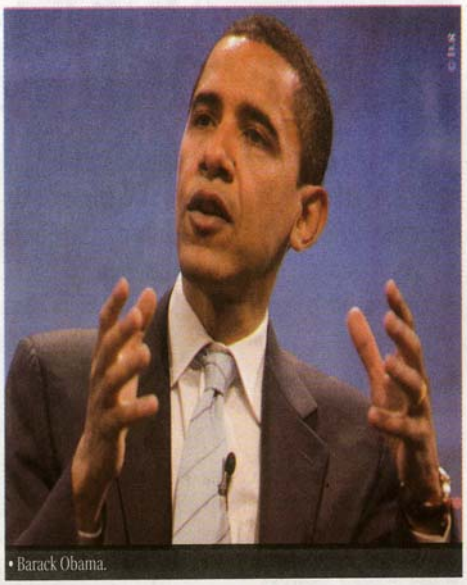

• Barack Obama.

Dans la même optique, la Maison-Blanche a appuyé dans un document détaillant la nouvelle approche des Etats-Unis vis-à-vis de la région MENA qu'*«elle reconnaît les efforts entrepris par le gouvernement marocain pour répondre aux aspirations des citoyens et encourage le Maroc à mettre en œuvre ces importantes réformes»*. Et d'ajouter que *«l'administration américaine travaille avec le peuple et le gouvernement marocains dans le but de soutenir leurs efforts visant à consolider l'Etat de droit et les droits de l'Homme, à améliorer la gouvernance, à encourager les jeunes, et à promouvoir des réformes constitutionnelles significatives»*. Notons que le discours de Barack Obama est un prolongement du discours du 5 juin 2009 au Caire. Ce dernier discours se veut une orientation de la politique américaine en direction du monde arabe.

Revue de Presse

LE MATiN.ma

PANEL

Protection et la promotion des droits de l'Homme

L'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations unies à Genève, Omar Hilale a présidé, vendredi après-midi à Genève, un panel organisé par le Haut commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme sur le rôle de la prévention dans la protection et la promotion des droits de l'Homme. La conférence a été ouverte par Mme Kyung-wha Kang, Haut Commissaire adjointe aux droits de l'Homme et l'ambassadeur Sihak Phuangketko, Président du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU. Dans sa déclaration d'ouverture, M. Hilale a notamment, mis en exergue, le socle juridique et la pratique onusienne et internationale dans le domaine de la prévention du triple phénomène de la traite humaine, la migration et la discrimination. Il a donné un aperçu sur l'ampleur de ce phénomène et son coût humain, social et économique particulièrement pour les pays en développement. Le diplomate marocain a précisé, à cet égard, que le monde compte actuellement 214 millions de migrants et que ce chiffre dépassera 400 millions en 2050. Quant au nombre des victimes de la traite et du trafic des êtres humains, il dépasse les 4 millions de personnes, a-t-il indiqué, ajoutant que ce phénomène touche 161 pays, soit 83 % des pays membres de l'ONU et génère 31.6 milliards de dollars dont la moitié bénéficie aux pays industrialisés, soit le budget national de plusieurs pays africains subsahariens.

Revue de

الصباح
يومية مغربية شاملة

"معتقل" تمارة... إدارة أمنية مثيرة للجدل

رؤساء فرق برلمانية قالوا إن زيارتهم لمقر المخابرات مكنت من تغيير الأفكار المغلوطة عن المديرية

لا وجود لمعتقل سري... كانت هذه أهم خلاصة خرجت بها زيارة وفد برلماني إلى المقر الإداري لمديرية التراب الوطني. وأكد رؤساء الفرق البرلمانية بمجلسي البرلمان، خلال استضافتهما من طرف "الصباح"، وكذا في تصريحات للجريدة، أن المقر يؤوي مكاتب ومركزا للتكوين، ومراكز للتوثيق، ومرافق أخرى، وأنهم لم يلمسوا ما يشير إلى وجود معتقل سري، خلافا لما يشاع. وأكد رؤساء الفرق أهمية مبادرة فتح مقر مراقبة التراب الوطني أمام وفد من المؤسسة التشريعية، في تصحيح العديد من الأفكار والتصورات العالقة بذهنية عدد من الناس، الذين يرسمون صورة قاتمة عن المديرية. وشكلت الزيارة مناسبة لتغيير المواقف المسبقة والأفكار الجاهزة عن المديرية. وأكد رؤساء الفرق البرلمانية جسامة المسؤولية الملقاة على العاملين بالمديرية، في مجال حماية التراب الوطني، والتصدي لكل المحاولات الهادفة إلى زعزعة أمن واستقرار المملكة.

إعداد: نادية البوكيلي/ جمال بورقيبي/ عبدالله الكوزي (تصوير عبد المجيد بزيوات)

العربي خريبو

● قام وفد برلماني، منتصف الأسبوع الماضي، بزيارة لمقر مديرية مراقبة التراب الوطني، ما هو تقييمكم لها؟

● العربي خريبوش: فعلا قمنا بزيارة إلى هذه المؤسسة بدعوة من وزارة الداخلية. انتقلنا من بناية البرلمان إلى المقر الإداري لمديرية مراقبة التراب الوطني، إذ تم استقبالنا بحفاوة من طرف المسؤولين عن المقر، في مقدمتهم المدير العام. عقدنا اجتماعا مع المسؤولين، وقدم لنا المدير العام عرضا هاما تمحور حول وظائف واختصاصات المديرية. وشرح لنا مهام ووظائف المديرية، وطبيعة العمل الذي تقوم به، كما أخبرنا بالجهود المبذولة من طرفها والتي أفضت إلى تفكيك أزيد من 100 شبكة إرهابية.

زرنا مختلف مرافق المديرية، واكتشفنا أنها عبارة عن مكاتب، ومركز للتكوين، ومراكز للتوثيق، ومسجد، وقاعة مجهزة بالحواسب، واكتشفنا أن مقر المديرية تمتد على مساحة 27 هكتار، ويحتوي على ملعب، وخرجت، شخصيا، بانطباع يتجلى في غياب أي مؤشرات على وجود معتقل سري، أو مركز للتعذيب، بل إن ما أثار انتباهي أن العاملين بالمديرية يعملون بجد وتفان، ويكرسون كل وقتهم للقيام بالمهام المسندة إليهم، ويضحون بكل وقتهم، من أجل ذلك، إذ يحرمون حتى من رؤية أفراد عائلاتهم لفترة طويلة، حتى في نهاية الأسبوع، بسبب طبيعة العمل الذي يقومون به. عكس الانطباع الذي يسود لدى الكثيرين. اكتشفنا أن العاملين بالمديرية هم أناس أمثالنا، يصلون ويصومون... وأكد المسؤولون أن باب المديرية مفتوح.

● رشيد الطالبي علمي: بداية، أشكر "الصباح" على الاستضافة للتداول في موضوع حساس، أسال الكثير من المداد خلال الأسابيع الأخيرة، وانتشرت الشائعات بوجود معتقل سري في المقر الإداري لمديرية مراقبة التراب الوطني.

من هذا المنطلق، تكونت لدى مجموعة من المغاربة و الرأي العام الوطني، قناعة بوجود معتقل سري. تلقينا الدعوة بشكل مفاجئ، بالنسبة إلي شخصيا، من وزارة الداخلية لزيارة المقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، علما أن كل الدول تتوفر على المصالح الاستخباراتية، وتفتخر بها، لأنها تقوم بمهام جسيمة، تتجلى في جمع المعلومة وتحليلها، واتخاذ تدابير استباقية للتصدي لكل ما من شأنه أن يمس بأمن وسلامة الدولة والمواطنين. والمغرب من بين الدول المتقدمة في هذا المجال، وأكد المدير العام للمديرية أن عددا من المديرين المركزيين تلقوا تهاني من ملوك ورؤساء الدول، بفضل العمل الجبار الذي تقوم به المديرية والنتائج التي تتوصل إليها. تم استقبالنا بشكل جيد. لم يسمح لنا بإدخال الهواتف المحمولة، وهذه مسالة طبيعية جدا، وليست لدي عقدة منها، لأنه حسب اعتقادي، هذه أول زيارة من نوعها تتم في تاريخ البلاد، فأن تدخل مقر مصلحة استخباراتية، ويفتح بابها لمواطنين عاديين، فهذه من الأشياء التي لا تتيسر، حتى في الدول المتقدمة والعريقة في الديمقراطية. وبهذه المناسبة، أعتبر ذلك تحولا إيجابيا بالنسبة إلى المغرب، لكن في الوقت نفسه، يجب وضع حدود لذلك، لأنه لا يمكن أن نستمر في مسلسل التشكيك، أي أن نشك في كل مؤسسات البلاد. هذا شيء خطير، وأعتقد أن هذا هو الهدف الذي يسعى إليه البعض، بدءا بالتشكيك في الحكومة، والبرلمان، ثم في الأحزاب، والصحافة، والمؤسسات الاستخباراتية، وفي الجيش.

طبعا، نحن ضد أي تجاوزات في متابعة المتهمين، لأنه يجب احترام قرينة البراءة، ودخلنا في مرحلة جديدة قوامها إعادة الثقة بين الجميع، واحترام حقوق الإنسان، لكن الأخيرة تعني، كذلك الالتزام، والوضوح في المواقف.

قمنا بزيارة مختلف مرافق المديرية، وقدم لنا المدير العام عرضا كشف فيه عددا من المعطيات الهامة، يمكن اختزالها في معطيين، الأول يهم العنصر البشري، والثاني الوظيفة. في ما يتعلق بالعنصر البشري، فإن العاملين بالمديرية هم مجموعة من الشباب مقتنعون بحقوق الإنسان، ويؤدون وظيفة تختلف عن وظيفتنا، إذ يسهرون على أمن جميع المسؤولين والمواطنين في البلاد وحماية الممتلكات والتراب الوطني، وتنحصر وظيفتهم في رصد المعلومة، وتحليلها، وتتبع الأشخاص المشتبه فيهم، وحينما يصبح الملف جاهزا، يحال على المصالح المختصة. وليس من اختصاصهم أن يضطلعوا بمهام تندرج ضمن صلاحيات الأطراف الأخرى. والمصالح الأخرى هي التي تقوم باستئذان العدالة في متابعة الأشخاص المشتبه فيهم، وتم إطلاعنا أنه تم تفكيك ما لا يقل عن 103 شبكات إرهابية، والحيلولة دون اغتيال 26 شخصية سياسية وأمنية، وهناك معطيات أخرى، لكن تلك التي أثرتها هي التي أثارت انتباهي.

المديرية تتوفر على آليات وأجهزة متطورة في رصد المعلومة، وتحليلها، وكذا الأشخاص المشتبه فيهم، هذا في ما يخص الإرهاب، أما في ما يتعلق بتهريب الأموال، فإن المعلومة إما تأتي عن طريق البنوك في الخارج، أو عبر وسائل أخرى، في إطار التعاون القائم بين الدول.

هناك عمل جبار تقوم به المديرية على مستوى جمع المعلومة ورصد تحركات المشتبه فيهم، وتتبع مساراتهم، وذلك كله بهدف الاستباق، وتفادي وقوع عمليات إرهابية أو اعتداءات إجرامية ضد الأشخاص والمنشآت. المديرية تشتغل، بالأساس، على الجريمة المنظمة، خاصة في ما يتعلق بالإرهاب، وتهريب الأموال، والمخدرات، والهجرة السرية، ومراقبة الحدود، وآخر نموذج في هذا المجال يتعلق بخلية أمغالا التي يرجع الفضل في الكشف عنها إلى المديرية، إذ تم رصد المعلومة وإخبار الجيش بها، على اعتبار أن المديرية لا حق لها في التدخل بحكم الظهير المؤسس لها. ووجهنا كل الأسئلة التي يطرحها الشارع، خاصة في ما يتعلق بوجود معتقل سري، ومكان خاص بنزول طائرات أمريكية

الصباح
يومية مغربية شاملة

وش ورشيد الطالبي العلمي في ضيافة مكتب الصباح بالرباط

التي تستقدم المرحلين من سجن غوانتنامو، فتوصلنا، إلى أن لا وجود لأي مؤشرات تدل على وجود مركز اعتقال سري، الفضاء عبارة عن مكان للتداريب. الفضاء يؤوي مرافق، وليس مخابئ، ومركزا للاعتقال. هناك أشجار تغطي الفضاء، ولا يعقل أن تكون استنبتت هناك للتغطية على أي معتقل سري مفترض، فعمر هذه الأشجار يمتد إلى عقود من الزمن. ما عاينا هو وجود مخبأ تحت أرضي تخزن فيه الأسلحة، والذخائر، ولاعتبارات أمنية، فإن المخبأ مُكيف، ولم نعاين ما يدل على وجود معتقل سري. في السياق ذاته، العاملون في المديرية، هم مغاربة، وشاءت الظروف أن يقوموا بعمل له طبيعة خاصة، كما أن آخرين يقومون بأعمال ومهن أخرى، فهم شباب متشبعون بثقافة حقوق الإنسان، لكن يعيشون ظروفا صعبة بحكم طبيعة عملهم الذي يتطلب حضورا ذهنيا وجسديا قويا، لأن تتبع الملف ورصد المعلومات، يتطلب أسابيع وشهورا...

وبعد النقاش والأسئلة التي تمت في هذا الموضوع، قمنا بزيارة للمرافق، وكانت لنا كامل الحرية في التنقل، وأعطيت لنا كامل الحرية في الأسئلة، وفي الاستفسار عن كل شيء، وهذه هي الشفافية المطلقة.

من مسؤوليتنا، وهذا التصريح يتعلق بمصلحة إدارية، بل إن المدير أعلن أمامنا ما قامت به الإدارة من تفكيك عدة شبكات إرهابية، وادي اليمين، ومن خلال خطابه، اقتنعت شخصيا أن تلك المصالح مخصصة لما قيل لنا. وهنا لا بد أن أشير إلى وجود معلمة الانترنيت في الإدارة، لتتبع الاتصالات عبر الشبكات العنكبوتية. وصراحة، كانت هذه أول مرة أدخل مقر ديستي، وبهرني مستواها، وخلافا لما يشاع بأنه ممنوع المرور أمام مقر الإدارة، وعندما كنا على مشارف ولوجها، عاينا سيارات تمر من هناك بدون مشاكل أو صعوبات. وعندما دخلنا، وجدناها عبارة عن إدارة ولا وجود فيها لأي شيء يوحي أننا في معتقل سري.

المدير العام أكد ذلك، وادي اليمين بأن لا وجود لما يقال. هناك مسجد وموظفون ملتزمون بالصيام يومي الاثنين والخميس.

● العلمي: شاهدنا مكانا لإقامة رجال الأمن ونساء الأمن. هناك أماكن للتدريب كله حواجز وأماكن للتدريب على الأسلحة كلها. هناك أشجار، وأعتقد أنه إذا كان المعتقل هدم، فهذا أمر ممكن، لكن وجود أشجار عمرها 30 أو 40 سنة، فهذا شيء غير مقبول، لأنه لا يمكن لأشجار أن تكبر بين عشية وضحاها. وهناك مخبأ تحت أرضي ولجناه، فوجدناه يتكون من بضعة أمتار ربما لا يتجاوز 4 على 4 أمتار مخصص لحماية الأسلحة بما فيها المتفجرات والذخائر، فالمكان مكيف لتفادي أي انفجار، ومن الناحية الأمنية، فقد خصص له حيز تحت أرضي، وهذا ما عايناه ولا اعتقد إلى حدود الساعة أن هناك معتقلا سريا.

● ما هو الانطباع الذي بقي لديك عند انتهاء الزيارة؟

● خربوش: عندما انتهينا من الزيارة، خرجت بقناعة بأن الأمر يتعلق بمصلحة إدارية ولا وجود فيها لأي معتقل سري. فطيلة الزيارة التي قمت بها وخلال تجوالي داخل المؤسسة، لم أشعر أنه كانت تمارس ممارسات هناك من قبيل الاعتقال السري أو التعذيب أو شيئا من هذا القبيل.

● لكن كيف تفسرون الشهادات التي قدمها أشخاص قالوا فيها إنهم تعرضوا للتعذيب في المعتقل السري بتمارة، أنتم الآن تقولون كلاما لا علاقة له بما يكشف عنه بعض المعتقلين ؟

● بالنسبة إلينا ما رأيناه، وما لمسنا أثناء الجولة لم يتبين لنا قط هذه الأمور، وإذا كان هناك معتقل سري آخر، فالله أعلم، أما المكان حيث قمنا بالزيارة، فإننا لم نشعر بأي شيء، ونحن جميع رؤساء الفرق خرجنا مقتنعين بأن لا وجود لأدنى شك بأنه كان يمارس التعذيب، بحيث أننا زرنا مراب السيارات، كما زرنا مكان الأسلحة المخصصة للتدريب، فلم نلاحظ أي شيء غريب.

وهنا لا بد أن أشير إلى أن هناك مكانا مخصصا لتدريب النساء وفضاء آخر للذكور، فمن بين الذين يتخرجون من معهد الشرطة، تلتحق فئة بالإدارة وتخضع للتكوين.وكما أشار الطالبي العلمي، عاينا أشجارا عمرها طويل ولا يمكن أن تكون حديثة العهد، كما أننا لم نقف على مكان مخصص للطائرات. وصراحة، ومن الناحية التاريخية، لأن التاريخ يسجل ولا يرحم، فإننا الآن نقدم شهادتنا لأننا قمنا بجولة وخرجنا ونحن مقتنعون بأن لا وجود لأي معتقل سري، في إدارة مراقبة التراب الوطني.

● هل هناك إجماع بالنسبة إلى كافة رؤساء الفرق بشأن الخلاصة نفسها التي تحدثتم عنها؟

● العلمي: أنا هنا أتكلم عن نفسي ولست وصيا على أي كان، فعلى كل واحد أن يتحمل مسؤوليته التاريخية. نحن الآن في محطة انتقالية تاريخية في البلاد. شخصيا لا يمكنني أن أعبر عن خطاب يرضي رأي دون رأي آخر. أنا أتحمل مسؤوليتي والتاريخ سيحاسبني على ما أقول، وكل واحد يتحمل مسؤوليته، ثم إن الوضوح في هذه اللحظة ضروري للجميع. ولا يمكن أن نرقص على حبلين، فكل واحد عليه أن يعرف ما يريده. من يريد الحقيقة وحقوق الإنسا عليه أن يعرف الا وجود معتقلات سرية في ذلك المكان ولا في أي مكان آخر، هذا ملف طوي عام 2005 مع هيأة الإنصاف والمصالحة، ولا يمكن الآن أن نخلق ملفا آخرا، وإذا كان لدينا أدنى شك بأن ملفا سيخلق مرة أخرى، سنكون أول من يتصدى له.

من هذا المنطلق، شخصيا لم أعاين وجود معتقل سري، ثانيا بشأن ما يقوله بعض الناس الذين يحددون المكان، ويشيرون إلى معتقل سري تابع لإدارة مراقبة التراب الوطني بتمارة، ففي هذه الإدارة لا يوجد أي معتقل سري، وهنا أقول ربما إنه تم اعتقال المعنيين في مكان آخر، إن كان فعلا موجودا، لأننا لا بد أن نعطي للمعلومة حقها من التمحيص.

● خربوش: الذين شاركوا في الزيارة إلى مقر الإدارة، وحسب النقاشات التي دارت فيما بيننا نحن رؤساء الفرق المشاركين في الزيارة، بدا لدينا اقتناع انه لا وجود لأي معتقل سري.

سنحاسب عليه في الزمن، وسيحاسبنا التاريخ، فلابد أن نتحدث بتجرد مطلق، ولكي يكون ضميري مرتاحا مع التاريخ، والرأي العام، أصرح بما لمست، وما رأيت ، وما أحسست، وأؤكد أنه من خلال معاينتي للفضاء الذي زرته، لا يسعني إلا أن أنفي وجود معتقل سري، لأن المعتقل له مواصفات، وهذه المواصفات لم أرها، ولم ألمسها. ثم أنني اقتنعت من خلال النقاش والجولة الميدانية، أنه لا أثر لهذا المعتقل، بل هو مكان جميل جدا يتوفر على مكان أخضر، ومسجد، ومدرسة للتكوين والتكوين المستمر.

● خربوش: فعلا، لما انتهينا من الزيارة، تولد لدينا الانطباع بأن المكان لا يؤوي أي مركز للاعتقال السري، وأن الأمر

كواليس البحث في ملف تفجير أركانة

● من خلال التوطئة التي قدمها رئيس المخابرات، تم التأكيد على إفشال العمليات الإرهابية. ما هي التفسيرات التي قدمت إليكم بشأن تفجير أركانة؟

● خربوش: حسب التفسيرات التي قدمت إلينا، هناك مصلحة رائدة للتتبع، وإن المتهم الرئيسي كان محط تتبع ومبحوثا عنه في سوريا. قالوا لنا إنهم حمدوا الله أن ما احتملوه في البداية هو الذي أوصلهم في أسرع وقت ممكن لإلقاء القبض عليه، لأن عملية التتبع تعني أن الملف بمجرد انتهائه يسلم إلى المصلحة المعنية.

● العلمي: حسب تصريح المدير العام، فإنه تم تتبع المتهم الرئيسي المتورط في تفجير أركانة في الشرق، أي عندما كان في سوريا وارتباطه بالقاعدة، وكان محط تتبع، وكانت خلية تكونت من مجموعة أشخاص تتحرك بشكل جماعي، وكان التتبع أيضا جماعيا، إلا أن المتهم فجأة انفرد وخرج من الجماعة ونفذ العملية لوحده وبدون إخبار أصدقاءه، بحيث أن المعلومة انقطعت، وهي الفترة التي وقع فيه الانفجار.

كل الذين اشتغلوا على هذا الملف من ألمانيين وهولنديين واسبانيين وفرنسيين، ساروا نحو توجه آخر، إلا أن المخابرات المغربية التي كانت على اطلاع على الملف، رجعت إليه للوصول إلى المتهم مباشرة وبسرعة كبيرة، لأنه كان محط تتبع، غير أن انفراده بالعملية عقد الأمر، بل سمح بتنفيذ عملية أركانة، ولم يكن غادر المجموعة، لضبطوا جميعا، لأن المخابرات كانت تتوفر على كافة المعلومات من خلال ترصد التحركات.

الصباح
يومية مغربية شاملة

دعيدعة*: عليهم ألا يأكلوا الثوم بفمنا

نحن في الفريق الفيدرالي تلقينا دعوة للمشاركة في الزيارة التي نظمت أخيرا إلى مقر إدارة المراقبة التراب الوطني، وقررنا المقاطعة، فنحن، قبل ذلك اليوم المخصص للزيارة، تقدمنا كفريق بإحاطة علما، قلنا إنه لا بد من مثول الوزير الأول أمام المؤسسة التشريعية ليخبرنا والرأي العام بحقيقة هذا المعتقل، وهل هو معتقل سري أم مجرد مقر إداري كما تدعيه الحكومة. قلنا إنه في ما سبق، كان المعتقل السري درب مولاي الشريف وقيل لنا بأنه مجرد "كوميسارية"، وأن تازمامارت مجرد ثكنة عسكرية، حسب الرواية الرسمية، بمعنى أن هذا ليس جديدا في المغرب. لذلك، فإن الزيارة لم تكن في محلها، لأنه عوض أن تشكل لجنة لتقصي الحقائق برلمانية وتذهب إلى عين المكان للقيام بمهمتها وفق إطار واضح ودستوري، وجهت دعوات إلى رؤساء الفرق للقيام بزيارة ميدانية إلى مقر تمارة، وبالتالي، فإن هذه محاولة لتبييض صورة هذا المعتقل، وسنستمر في المطالبة بأن يمثل الوزير الأول أمام البرلمان أو أن يحضر وزير العدل ليصرح رسميا وفي مؤسسة دستورية. أما زيارات مثل ما تم، فلا معنى لها. وكما يقول المغاربة فإن هؤلاء يريدون أن يأكلوا الثوم بفمنا، ونحن نرفض هذا، لأن الزيارة مرتب لها قبليا، وبالتالي، لا يمكن أن توضح الحقيقة، فالحقيقة لا يعرفها إلا أولئك الذين مروا من المعتقل. والغريب في الأمر أنه توجد اليوم مئات من شهادات المعتقلين، وهذا أمر واضح ومكشوف وليس سريا.

*الفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين

الغزوي*: الزيارة مكنت من تفنيد الادعاءات

قمنا، فعلا بزيارة إلى المقر الإداري لمديرية مراقبة التراب الوطني، الأربعاء الماضي، كانت زيارة قيمة، مكنتنا من الاطلاع على مرافق الإدارة، وطريقة اشتغالها، والمهام والوظائف التي تقوم بها. وتبين لنا أن المهام التي تضطلع بها هذه الإدارة جسيمة، ويكفي أنها تلعب دورا جبارا في مجال حماية التراب الوطني، وبالتالي، ترسيخ الأمن، والتصدي لكل المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار البلد.

أثناء وصولنا إلى مقر الإدارة، عقدنا لقاء مع المدير العام للمديرية، ومسؤولين آخرين بها، انصب حول المهام التي تضطلع بها هذه الأخيرة، وأخبرنا أن المهام الأساسية للمديرية تتجلى في حماية التراب الوطني، من خلال تجميع المعلومات، وتحليلها، وتوجيهها إلى الجهات المعنية. وتبين لنا، من خلال زيارتنا للمقر، أنه ليست هناك مؤشرات توحي بوجود معتقل سري. لقد قمنا بزيارة مختلف مرافق، وبنايات المقر، ولم نقف على أي شيء يوحي بوجود مركز للاعتقال السري، أو للتعذيب، كما أشيع من قبل.

لقد عاينا مكاتب، ومراكز للتوثيق، ومعهدا للتكوين، ومسجدا، ومرافق أخرى، وقمنا بجولة في مختلف المرافق، دون أن نتوصل إلى ما يوحي بوجود معتقل سري.

ولاشك أن الزيارة التي قام بها الوفد البرلماني، مكنت من مراجعة بعض المزاعم والادعاءات التي كانت تنشر وتروج حول هذه المؤسسة.

*رئيس فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية بمجلس النواب

الصباح
يومية مغربية شاملة

نرجس*: لم نقف على شيء يشبه المعتقل

دامت الزيارة زهاء ثلاث ساعات، نظمت على مرحلتين، الأولى عبارة عن لقاء في قاعة حيث قدم المدير العام للمديرية رفقة مدراء ومسؤولين آخرين عرضا بشأن اختصاصات مديرية مراقبة التراب الوطني وطرق عملها والجهات التي تشتغل معها فهي مؤسسة استخباراتية وطنية. تحدثوا لنا عن الحصيلة التي هي في الحقيقة تلفت الانتباه بكل ما للكلمة من معنى، من حيث أعداد الخلايا التي تم تفكيكها وأيضا الجرائم والاغتيالات التي تم التصدي لها بطريقة استباقية، فهذا شيء غريب. وفي المرحلة الثانية، تمت زيارة ميدانية إلى جميع المرافق الموجودة في الإدارة الواقعة على مساحة تبلغ حوالي 27 هكتارا، بطبيعة الحال لم نقف على أي شيء يشبه المعتقل.

وشخصيا، استخلصت أن العاملين في المديرية يقومون بعمل فوق العادة، إنهم يتوفرون على موارد بشرية من مستوى عال، وعلى تجهيزات تقنية وتكنولوجية جد متطورة. في الحقيقة انتهيت من الزيارة وأنا اعتز ببلدي وبجهاز مخابراتي في مستوى البلدان المتقدمة.

فأكثر من 102 عملية إرهابية تم إحباطها وتم إيقاف سيارات حمل النقود والتصدي لخلايا كانت تنوي تخريب مبان عمومية أو تخطط لاغتيال شخصيات سياسية مغربية أو أجنبية.

لقد طرحت على المسؤولين ما يقوله البعض ممن يقدمون شهادات بأنهم تعرضوا للتعذيب في المعتقل، فكان جوابهم أن المؤسسة على ما يبدو مستهدفة من بعض الجهات داخل المغرب وأيضا من الخارج. والشروحات التي قدموها بينت أن هذه الاتهامات ليست بريئة، بل تستهدف الاستقرار.

المهم أننا لم نقف على أي مكان يمارس فيه التعذيب أو معتقل سري، خلال الزيارة التي قمنا بها، بل إن المسؤولين أبدوا استعدادا تاما لهدم حائط أو حفر حفرة في حال إذا ما خالجنا أدنى شك، كما طلبوا منا العودة إلى المقر وقضاء يومين أو أكثر. لم نقف على أي شيء غير عاد. هناك مرافق إدارية وأخرى للرياضة والحواسيب وأماكن الأرشيف. وهناك شبه فندق وأماكن للتكوين والتدريب الرياضي، فالمديرية تستقبل متمرنين من مختلف المدن. إنها إدارة كبيرة.

*رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب

المهاشي*: فوجئت ببناية أحسن من مقر مجلس المستشارين

شاركنا في الزيارة بناء على دعوة وبمبادرة من مديرية مراقبة التراب الوطني. وأول انطباع عند ولوجنا مقر المديرية أننا فوجئنا ولم نكن نتصور أن الإدارة ستكون على ذلك الشكل، انطلاقا مما كتب وما روي عنها، وبأن هناك معتقلات سرية. فوجئنا لأننا وجدناها عبارة عن إدارة عصرية حديثة توجد في غابة. بناية أحسن من بناية مجلس المستشارين سواء من حيث الهندسة المعمارية أو من حيث جودة العمل وغيرها. التقينا مع المدير العام رفقة جميع المدراء والمسؤولين وعددهم يقارب العشرة. استقبلونا واجتمعنا في قاعة اجتماعات، حيث ألقى المدير العام عرضا لخص فيه الخطوط العريضة للمهام المنوطة بالمديرية بعد ذلك، قمنا بزيارة إلى جميع المكاتب الموجودة في البناية، وزرنا المرافق التابعة للإدارة، ووجدنا «داخلية» حيث يقطن المتدربون والمتدربات وملاعب رياضية ومرافق صحية ومستودعات الذخائر. والذي أثار انتباهنا في البناية الكبيرة، وجود قاعتين مجهزتين بأجهزة معلوماتية جد متطورة بحيث حسب تصريح المدير العام، فإنها من التجهيزات الأولى في العالم، تهم التنصت والمراقبة عبر الاتصال والانترنيت والربط مع المواقع الإرهابية أو المنظمات الإجرامية والحشيش والمخدرات والجريمة المنظمة، وتبييض الأموال، المهم أن الأمر يتعلق بالجرائم الكبرى.

شخصيا كنت أتصور أنني سأجد نفسي أمام كوميسارية صغيرة وبناية قديمة، فإذا بنا أمام بناية حديثة التشييد. طرحنا جميع الأسئلة التي سمعنا بشأنها معلومات من قبيل التعذيب الذي يخضع له البعض، قالوا لنا بأننا أحرار في التجول و إذا أردتم أن نهدم حائطا، سنفعل، وإذا خالجكم أدنى شك في أي شيء.. كما وجهوا إلينا دعوة لقضاء أسبوع كامل في المقر. خلاصة القول إنها إدارة عصرية وليست معتقلا، والذين يشتغلون هناك مكلفون بحفظ أمن البلاد وسلامة الوطن والمواطنين.

خرجنا وكلنا اقتناع بأن عمل الإدارة شبيه بعمل مخابرات باقي دول العالم وأنها في مستوى الدول الديمقراطية من خلال الهيكلة والتنظيم والتجهيز للقيام بالعمل الموكل إليها. ففي الزيارة التي قمنا بها، كنا أحرارا في التجول وفي طرح الأسئلة، وتلمس من كلام المسؤولين صدقا لأنهم بقوا رهن إشارتنا وطلبوا منا أن نأخذ الوقت الكافي.

*فريق التجمع الدستوري بمجلس المستشارين

Revue de presse du Parlement

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الحكومة تستجيب لمطالب الشغيلة الصحية وإلغاء إضراب يومي 25 و26 ماي

جلال كندالي

توصلت الحكومة مع النقابات الأكثر تمثيلية الفيدرالية الديمقراطية للشغل، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في لقاء مستعجل دعت إليه الحكومة يوم الجمعة الماضي الى اتفاق بخصوص الملف المطلبي لهذه الفئة، حيث اتفق الجانبان على مراجعة القانون الأساسي بالنسبة للأطباء، مراجعة القانون الأساسي، من خلال تغيير شبكة الأرقام الاستدلالية بداية بالرقم 509 وإضافة درجتين مع حذف منصب طبيب عام، والزيادة في التعويض عن التخصص، وإقرار التخصص للأطباء العامين بعد مدة من الممارسة. أما بالنسبة للممرضين، فاتفق على مراجعة القانون الأساسي بإضافة درجة، ومعادلة دبلوم IDE مع الإجازة وتوظيف الخريجين في السلم 10، وفتح مسار تكوين الممرضين والبحث العلمي في علوم التمريض بإقرار نظام LMD، والحل النهائي لشكل خريجي مدارس تكوين الأطر العالق منذ اتفاق 7 أبريل 2006. كما تم الاتفاق على إقرار تعويض عن الاخطار المهنية بزيادة في قيمته للممرضين، وتعميم الزيادة على كل الفئات والزيادة في التعويض عن الحراسة والإلزامية، وصولا الى احتسابه على أساس الأجر الفعلي مع إحداث التعويض عن المداومة لباقي الفئات على غرار الفئات التي تستفيد من التعويض عن الحراسة والإلزامية، والتعويض أيضا عن المردودية، بإحداثه لكل العاملين بقطاع الصحة بدون استثناء والزيادة في قيمته سنويا. وكذلك التعويض عن المسؤولية من خلال صرفه للعاملين بالمستشفيات وتعميمه لمن يتحمل المسؤولية بالمصالح الوقائية.

كما اتفق على إحداث التعويض عن التغطية الصحية للتظاهرات واستفادة كل العاملين الذين يقومون بالتغطية، والتعويض عن التجول بالنسبة لكل الفئات التي تساهم في عمل الوحدات المتنقلة.

وبخصوص مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الإجتماعية، فتم رصد 50 مليون درهم كميزانية أولية والرفع من قيمتها بشكل دوري حسب برنامج عمل المؤسسة، لتمويل المشاريع المقترحة ومراجعة القانون الاساسي المنظم للمراكز الاستشفائية الجامعية وحل إشكالية التقاعد والتعويض عن العمل بالمناطق النائية، مع مناقشة تحديد المناطق والمؤسسات المستفيدة. وبخصوص حاملي الدكتوراه العلمية، اتفق الجانبان على استمرار النقاش والتفاوض على مستوى الحكومة نظرا لتواجد نفس الفئة بعدة قطاعات. أما في ما يخص الأطباء المقيمين والداخليين، فاتفق على إدماج الأطباء المقيمين ابتداء من السنة الثانية سنة 2012 ومن السنة الأولى في سنة 2013 وما فوق، الزيادة في التعويضات الممنوحة للأطباء الداخليين، التعويض عن الحراسة والإلزامية، التامين عن المرض للجميع في أقرب الآجال، مراجعة المقتضيات الخاصة بنظام الإقامة في مختلف جوانبه بتنسيق مع وزارة التعليم العالي وكل الأطراف المعنية.

Revue Nationale

الصباح
يومية مغربية شاملة

21 et 22 05 11

المعتصم يدعو إلى تصفية ملف الاعتقال السياسي

تعهد كل من مصطفى المعتصم، أمين عام حزب البديل الحضاري، ومحمد المرواني، أمين عام حزب الأمة، بمواصلة النضال حتى إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين القابعين في السجون، وفي مقدمتهم معتقلو السلفية الجهادية.

وقال المرواني، الذي كان يتحدث خلال حفل استقبال المفرج عنهم من المعتقلين السياسيين نظمه الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان الأربعاء الماضي بالرباط، إنه ومن معه سيستمرون في "النضال إلى أن تفرغ السجون المغربية من كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي".

وناشد المعتصم الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، الذي يضم 17 جمعية وهيأة حقوقية، الوقوف إلى جانب أسر المعتقلين السياسيين الذين ما زالوا داخل الزنازين، وقال "لا تردوا الأيادي الممدودة"، في إشارة إلى مناشدة سميرة الرماش، منسقة تنسيقية المعتقلين غير المفرج عنهم، الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني "الاستمرار في العمل من أجل إطلاق سراح المعتقلين غير المفرج عنهم".

ودعت الرماش، التي ألقت كلمة باسم أسر المعتقلين غير المفرج عنهم في الحفل الذي حضره المعتقلون السياسيون الخمسة وبعض من معتقلي السلفية الجهادية وأسرهم المفرج عنهم في 14 أبريل الماضي، إلى مساندة ومؤازرة هذه الأسر لتخفيف معاناة أبنائها وبناتها "التي تتفاقم مع غياب ذويهم المعتقلين".

ووجه المعتصم نداءا إلى المسؤولين، داعيا إياهم إلى إطلاق مسلسل مصالحة، وأضاف قائلا "تعالوا لنتصالح ونفتح مصالحة حقيقية، ونضع حدا للاستبداد". واعتبر المعتصم أن المغرب يمر من فترة عصيبة ومفصلية، داعيا إلى مواصلة النضال من أجل مغرب العدالة والديمقراطية.

ومن جهته، أكد عبد الرحمان شاكر، الذي تحدث باسم المعتقلين الإسلاميين المفرج عنهم، أن الانتصار، في إشارة إلى إطلاق سراحهم، جاء نتيجة تضحيات "جسيمة ونضالات متواصلة انطلقت منذ أكثر من ثماني سنوات". ودعا شاكر ممثلي الهيآت الحقوقية الذين لبوا دعوة الائتلاف إلى الانخراط في "الدينامية الاحتجاجية التي أطلقتها حركة 20 فبراير، في أفق إطلاق سراح كافة المعتقلين الإسلاميين".

بدوره، اعتبر محمد أمين الركالة، الناطق باسم حزب البديل الحضاري، أن ما حدث في الفترة الأخيرة، في إشارة إلى تحركات الشارع المغربي، أصاب "المفسدين في هذا الوطن بحالة من الرعب والهلع"، وأضاف أن هذه التحركات تنبئ بميلاد مغرب "جديد يتحرر فيه كل المعتقلين السياسيين".

المطلب ذاته طرحه أحمد ويحمان، الذي ألقى كلمة باسم اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين السياسيين، إذ طالب بإطلاق سراح بقية المعتقلين السياسيين ووقف "حملة القمع التي تشنها السلطات على شباب 20 فبراير".

وتعهدت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، باسم الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، بمواصلة الدفاع عن "جميع المعتقلين السياسيين حتى إطلاق سراحهم وتبرئتهم"، قائلة إن "الائتلاف مستعد للتعاطي مع هذا الملف"، وأضافت أن الإفراج عن عدد محدود من المعتقلين السياسيين والإسلاميين "لا يعدو كونه جوابا مبتورا عن مطالب حركة 20 فبراير المطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين".

محمد أرحموني (صحافي متدرب)

Revue de Presse du Conseil

التجديد

المحلل السياسي والأستاذ الجامعي الموساوي العجلاوي لـ«التجديد»:

جرت العادة في القاموس السياسي الرسمي بالمغرب إنكار المعتقلات السياسية

يؤكد الباحث والأستاذ الجامعي، الموساوي العجلاوي، أن أزمة حزب الأصالة والمعاصرة تُفسر بعاملين: داخلي مرتبط بتعارض مكوناته وتناقضها سواء على مستوى الانتماء والإيديولوجية والاستراتيجيات، وعامل ثان مرتبط بالشارع المغربي وحركة 20 فبراير التي ترفع شعارات تركز على الوجوه التي تعتبرها سببا للأزمة ومن بينها فؤاد عالي الهمّة. ويرى العجلاوي أن مستقبل البام قد يتجه نحو التفكك أو نحو الاستمرارية، وأن ذلك مشروط بفهمه لما يجري، وبتغيير خطه السياسي، وبتقديم التضحيات التي يجب أن يقدمها كثمن لهذا الاستمرار إذا أراد ذلك. وعن مستقبل حركة 20 فبراير، قال العجلاوي إن الذي سيحدد مسار هذه الحركة مرتبط أساسا بنوعية الإصلاحات السياسية والدستورية المرتقبة، وبناء النظام السياسي يتيح حرية التعبير ويحترم قرارات الشعب وانتخابات نزيهة. وأوضح العجلاوي فيما يخص قرار فتح مقر "الديتسي" أمام القضاء والبرلمانيين مرتبط بموضوع مكانة الاعتقال السياسي في زمن ما بعد هيأة الإنصاف والمصالحة، ومدى التمييز بين اعتقال من ارتكب جرما ومن يحمل أفكارا، واعتبر أن المقاربة الأمنية الصرفة لا تجدي نفعا إلا في الزمن القصير. وفيما يلي نص الحوار:

■ عندما طرحت اسم "تازمامارت" في بداية التسعينات أنكر الجميع وجود معتقل بهذا الاسم، بل إن ضباطا في جهاز الكاب السابق ، إبان "خرجات صحفية" قالوا إنهم لا يعرفون مكانا باسم دار المقري

Revue

التجديد

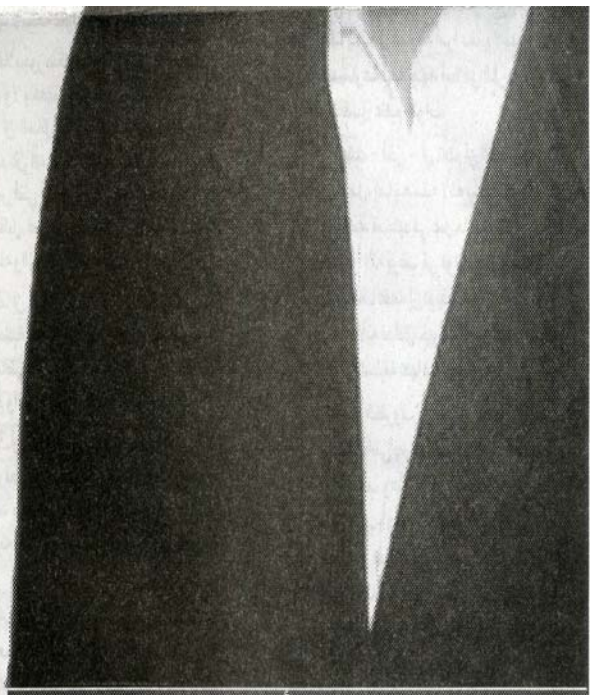

■ بالفعل فالتطبيع يعيش أسوء مراحله، وإسرائيل نفسها تعيش أسوء مراحلها

■ يعيش حزب الأصالة والمعاصرة حالة توتر وصراع داخلي أشارت له رسالة استقالة مؤسسه فؤاد عالي الهمة، وكذا الوثيقة إلى نشرها القيادي فيه صلاح الوديع، كيف تقرأ ما يجري داخل هذا الحزب؟

■■ ما يجري داخل حزب الأصالة والمعاصرة هو محصلة لعاملين:

الأول داخلي مرتبط بتعارض وتناقض مكونات هذا الحزب، بين "شباب" أتى جله من تنظيمات اليسار الماركسي اللينيني، يحمل وضوحا، على الأقل نظريا، لبناء مشهد سياسي جديد. وبين أعيان وأصحاب مصالح ورُحل في المشهد الحزبي يقرؤون العمل الحزبي من خلال حاسبات. وظهرت، قبل حركة 20 فبراير، تباينات منذ أشهر عديدة بين الطرفين إذ اشتكت الفئة الثانية من هيمنة الفئة الأولى، وساد التوجس داخل اليوم التنظيمي . وكان ملتقى طنجة في الصيف الماضي محاولة لتجاوز هذا الإشكال التنظيمي/المرجعي. في هذا السياق كان فؤاد عالي الهمة لحالة ومرجعا للطرفين.

العامل الثاني يتجلى فيما يعرفه الشارع المغربي من ديناميةٍ التعبئة حول شعارات، تركز على الوجوه التي تعتبرها سببا للأزمة، ومن بينها مؤسس حزب الأصالة والمعاصرة. ويمكن أن يشكل الحراك القوي داخل البام ولادة جديدة، إن أحسنت قياداته المتنافرة معالجة هذه المرحلة من زاويتين، الأولى تنظيمية، خاصة ما ارتبط بالقيادة، والثانية تتجلى في توضيح الخط السياسي المرحلي تماشيا مع الحركية التي يعرفها المغرب.

■ لعل استقالة الهمّة ستثير الكثير من التحليلات والقراءات، أبرزها تلك التي تؤكد أن الأصالة والمعاصرة بصدد التفكك، إلى أي حد تعتبر هذه القراءة واقعية وعلمية؟ و هل تتوقع أن يتكرر مع الأصالة والمعاصرة مع وقع مع "الفديك" الذي تفكك بسرعة أكبر من السرعة التي تأسس فيها؟

■■ "استقالة" الهمة، و"إعفاء" العماري من إدارة الحزب، والنقاش حول أولوية انعقاد مؤتمر وطني من عدمها، هي أعراض لأزمة حزب ولد في ظروف خاصة، إذ في منعطف كان الجميع يأمل فيه لإجراء مراجعة دستورية تتماشى وزمن هيأة الإنصاف والمصالحة (2006)، ومع اقتراب الانتخابات التشريعية في صيف 2007، جاء حدث طلب الهمة إعفائه من مسؤولياته في وزارة الداخلية، والتفرغ ل" حركة لكل الديمقراطيين"، وتطور الأمر إلى ترشح للانتخابات التشريعية و"الفوز الساحق" بثلاث مقاعد في نفس الدائرة التي ترشح فيها، ثم تأسيس حزب سياسي، مراحل تبين أنها تناقض التصريحات الأولى للهمة الذي ليس لديه أجندات سياسية، مع تجميع عدد من الأحزاب في "الوافد الجديد"، سرعان ما شعرت بخطر الانمحاء، فانسحبت من المشروع الأول بعد " ترييشها " بشكل محزن. وتم تشكيل فريق برلماني في مجلس النواب، بشكل أثار نقاشا سياسيا عاما، وجاءت الانتخابات المحلية سنة 2009، لتؤكد توجه نحو "حضور قوي" لهذا الحزب في المشهد السياسي، وبدا وكأن في الأمر استنساخ مغربي للتجربة التونسية، لكن الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر بالخصوص أبرزت فشل هذه التجارب. والحالة هذه، هل يسير حزب البام نحو التفكك؟ قد يكون الأمر كذلك، إذا حافظ على نفس البنية التنظيمية، وتقوقع في رؤية سياسية يحضر فيها "الأنا الأعظم"، لكنه قد يستمر كحزب سياسي، إذا ما استوعب التحولات الجارية في المغرب، وغير خطه السياسي المرحلي، وهذا يفرض تضحيات، كما قد يفضي الاختيار الثاني إلى ابتعاد كل من انتمى إلى هذا الحزب كعلامة تجارية رابحة في سوق الانتخابات. ويبدو الأمر غير محسوم إلى يومنا هذا، إذ أن مذكرة الحزب حول المراجعة الدستورية لا تسير في اتجاه التحول، مع بروز تيار داخل البام يعطي أولوية إلى عدد المقاعد أكثر من شيء آخر، فالاحتمالان واردان، التفكك والاستمرار، علما أن الحزب يحتضن كفاءات لها عمق نضالي وإنساني.

قضية الفديك (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) استمرت لأكثر من سنتين مارس 1963 - يونيو 1965) وجاءت في سياق مركزة السلطات في يد الملك الراحل الحسن الثاني سياسيا ، بدءا من صيف 1960(ولي العهد مولاي الحسن) وبستوريا مع دستور 1962، الذي وضع في يد الملك ،من خلال 23 فصلا، سلطات واسعة، سياق عرف معارضة قوية من لدن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتحق به حزب الاستقلال، لزمن أطلقت عليه هيأة الإنصاف والمصالحة اسم "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان". جاء خلق الفديك إذن لمحاولة مصادرة المشهد السياسي في سياق تحول النظام، الذي أطلقت عليه المعارضة آنذاك صفات " الحكم الملكي المطلق"، " الحكم الفردي"، " الحكم الإقطاعي"، وسلمت ل"صديق الملك" مدير الديوان الملكي ووزير الفلاحة، ومؤسس الفديك، سلطات واسعة، تم ترسيمها بظهير صدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 أبريل 1961، جاء فيه " يسند جانبنا الشريف إلى السيد أحمد رضا كديرة مدير ديواننا الملكي التفويض العام المستمر لممارسة السلطة النظامية المخولة لرئيس الوزارة وتوقيع أو تأشير جميع الأعمال الإدارية الداخلة في اختصاص رئاسة الوزارة". وكان اكديرة يطلب من الأحزاب حل نفسها والانضمام إلى الجبهة، بعد امتصاص ما استطاعت الجبهة فعله تجاه الأحزاب القليلة، ولم يستطع مقاومة الفديك سوى حزبين الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال. وتفكك الفديك رسميا في 1965، جاء أيضا لتحول النظام السياسي إلى الاعتماد على الجيش، الذي أصبح له حضور قوي في الإدارات، مرحلة انتهت بمحاولتين للانقلاب العسكري(يوليوز 1971 و غشت 1972).

إن الإشكال أكبر من مقارنات تاريخية، إنه إشكال علاقات المؤسسة الملكية بالأحزاب، ولم يطرح حاليا في جل مذكرات الأحزاب الوطنية ما يفيد، بالوضوح، حدود هذه العلاقات.

■ هل يمكن تفسير ما يقع داخل الأصالة والمعاصرة فقط بالضغط الشعبي عليه من طرف حركة 20 فبراير وبعض الأحزاب التي واجهته؟

■■ بناء على ما ذكرناه أعلاه، حزب الأصالة والمعاصرة، محرار للتحولات التي يعرفها المغرب منذ صيف 2007، ويشكل في المرحلة الحالية " البارشوك" الذي يتحمل ثقل المرحلة والصدمات، أكثر من الحزب الذي "يقود" الحكومة، وفي هذا رسالة إلى ذوي القرار. كما لا يستبعد تقديم "البام" قربانا للمرحلة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. شكل "البام" عنوانا لمرحلة عرفت محاولة تأميم العمل السياسي، وفرض تحالفات معينة ومحاربة كل تقارب بين التنظيمات "الإسلامية" وتنظيمات اليسار، والتشهير في حق بعض الحقوقيين، ومحاكمات فاعلين سياسيين وحقوقيين وإعلاميين ومحاصرة صحفيين برفض اعتمادهم، رغم أن جلهم مغاربة، فحركة 20 فبراير هي من حيث العمق رفض لهذا الواقع المفروض على الساحة السياسية المغربية منذ صيف 2007. ويمكن قراءة النسبة الكبيرة لعدم المشاركة في الانتخابات التشريعية في شتنبر 2007 ربما على هذا التحول، علما أن المقاطعة، وفق دراسات جامعية، جاءت بالخصوص من لدن مناضلين ومتعاطفين داخل الأحزاب الوطنية.

■ بعد ثلاث مسيرات كبرى لحركة 20 فبراير، اتجهت هذه الحركة في الآونة الأخيرة

■ شكل "البام" عنوانا لمرحلة عرفت محاولة تأميم العمل السياسي، وفرض تحالفات معينة ومحاربة كل تقارب بين التنظيمات "الإسلامية" وتنظيمات اليسار، والتشهير في حق بعض الحقوقيين، ومحاكمات فاعلين سياسيين وحقوقيين وإعلاميين ومحاصرة صحفيين برفض اعتمادهم، رغم أن جلهم مغاربة.

التجديد

إلى تنظيم وقفات من نوع خاص، بدء من مسيرة مراكش، إلى نزهة احتجاجية في تمارة، كيف تقرأ مثل هذا الحراك؟

■■ يمكن قراءة حركة 20 فبراير ضمن مقاربة تاريخية سياسية للمغرب المستقل، فهي تعبير عن دينامية الشعب ونخبه بالخصوص في إسماع صوتها، في زمن يبدو وكأن المطلب السياسي أصبح عويلا في المجابات، وهي حلقة من حلقات الاحتجاج في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ارتبط برفع سقف الحريات فارتفع معه سقف المطالب، المتمحورة بالخصوص حول الجهوية والحقوق الجماعية، في غياب مؤسسات قادرة على تأطير هذه التحولات، ومن هنا نفسر الاحتجاجات التي ظهرت في مدن مغربية متعددة من الشمال إلى الجنوب، وأخذت طابعا مطلبيا اجتماعيا. لعبت هذه الاحتجاجات دور النوابض كي لا تقع انكسارات داخل المجتمع ومتنفسا للاحتقانات، وأصبح الاحتجاج وسيلة للتعبير عن سخط فردي أو جماعي، واندمجت السلطات نسبيا مع هذه الحركية، وأصبح الاحتجاج ظاهرة مألوفة أمام البلديات والوزارات والبرلمان، وهذا ما ميز حركة 20 فبراير إلى حد الآن عن مثيلاتها في دول عربية أخرى، أي أنها امتداد لما يعرفه المغرب منذ سنوات.

يشهد لهذه الحركة أنها خلقت دينامية في تعبئة الشارع، بيد أن توجهها نحو الأحياء وبعض المدن وتغيير صيغ التجمعات، هي في نهاية المطاف بحث عن نفس جديد وعن الأمكنة التي يمكن أن تشكل مردودية أكثر في تعبئة الشارع، واختيار مواقع لها دلالة خاصة، هي محاولة لجبر " النواة الصلبة" داخل هذه الحركة التي بدأت تبرز شقوقا قد تؤثر على توجه حركة 20 فبراير. يبدو أيضا أن عاملين ساهما في " التحكم" في حركة 20 فبراير، أولهما مساهمة الأحزاب والمجتمع المدني في تأطير الحركة، وما لذلك من تأثيرات في التوجهات وبلورة الشعارات والرموز، وثانيهما أن خطاب الملك يوم 9 مارس حول " المراجعة الشاملة" للدستور، نقل النقاش إلى قلب هذه الحركة وإلى كافة فئات المجتمع المغربي، خاصة وأن الملك ترك الباب مفتوحا لكل الاجتهادات. هذا الأمر خلق جوا جديدا هو ما تحاول أطراف داخل حركة 20 فبراير تجاوزه، أو القفز عليه. وإذا كانت هذه الحركات الاحتجاجية وجدت في الواقع العربي مكونات كيميائية صالحة للتفجير لسواد حكم الصوت والمستفيد الوحيد، فإن أسئلة أخرى تطرح حول هويات هذه الحركات، التي ولدت أولى نماذجها في مصر من خلال حركة 6 أبريل، والتي كشفت تقارير السفارة الأمريكية من خلال ما نشره موقع ويكيليكس، من حديث حول توظيف الإنترنيت ووسائل أخرى من لدن هذه الحركة لتعبئة الشارع المصري. إذ نشرت صحيفة "الواشنطن بوست" يوم 14 فبراير 2011 مقالا عن هذه الحركات وعلاقاتها بطريقة سلمية للمقاومة تم ابتكارها من لدن مكتب أمريكي بواشنطن في التسعينات من القرن الماضي، وحماية البريد وهواتف أعضاء هذه الحركات. علما أن موقع "ويكيليكس" نفسه ينشر تقارير السفارات ووزارة الخارجية الأمريكية عن الدول العربية، التي عرفت انتفاضات، بطريقة ليس فيها للصدفة مكان.

إن الذي سيحدد مسار حركة 20 فبراير مرتبط أساسا بنوعية الإصلاحات السياسية والدستورية المرتقبة وبناء نظام سياسي ديمقراطي، يتيح حرية التعبير واحترام قرارات الشعب، وانتخابات نزيهة متعددة ومتنوعة وقارة في أزمنة مسترسلة، كل سنتين أو ثلاث سنوات مثلا (انتخابات محلية، انتخابات جهوية، انتخابات مهنية، انتخابات تشريعية) يحس فيها المواطن وخاصة الشباب منهم أن سلطة القرار بيد الشعب، وأن التصويت وسيلة للتغيير، وإذ ذاك لن تلق أي دعوة لإسقاط النظام استجابة من الغالبية، لأنها هي النظام. بيد أن عملية بناء نظام سياسي جديد يأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات يتطلب نفسا طويلا وإرادات سياسية قد تكشف عنها وثيقة الدستور المرتقبة المرتبطة أيضا بطريقة اشتغال اللجنتين المكلفتين بهذه المهمة وانخراط الأحزاب ونخب المجتمع في تأسيس دستور يستشرف المستقبل وليس لامتصاص أزمة.

■ لأول مرة ربما يُسمح للوكيل العام للملك والفرق البرلمانية والهيئات الحقوقية بزيارة مقر "الديستي" بتمارة، تحت ضغط الحراك الشعبي، وبعد تقارير تحدثت عن معتقل سري للتعذيب هناك، ما دلالة هذا الحدث؟

■■ جرت العادة في القاموس السياسي الرسمي بالمغرب إنكار المعتقلات السياسية، وعندما طرحت اسم "تازمامارت" في بداية التسعينات أنكر الجميع وجود معتقل بهذا الاسم، بل إن ضباطا في جهاز الكاب السابق ، إبان " خرجات صحفية" قالوا إنهم لا يعرفون مكانا باسم دار المقري، وهلم جرا.، وتضمنت محاضر المحاكمات السياسية الكبرى في الستينات والسبعينات والثمانينات نقاشا حادا بين هيأة الدفاع والنيابة العامة حول الاعتقال السري والاغتيال والتعذيب، كانت الجهات الرسمية تكذب دائما وجود معتقلات سرية، إلى أن كشف تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة أسماء جل المعتقلات السرية وحالات الاختفاء والتعذيب.

النقاش المطروح حول معتقل سري بتمارة وزيارات مسؤولين وبرلمانيين ومنظمات حقوقية لمقر مديرية مراقبة التراب الوطني " الديستي "، مرتبط بموضوع مكانة الاعتقال السياسي في زمن ما بعد هيأة الإنصاف والمصالحة، ومدى التمييز بين اعتقال من ارتكب جرما ومن يحمل أفكارا، المقاربة الأمنية الصرفة لا تجدي نفعا إلا في الزمن القصير، ويبدو أن الأجهزة الأمنية بكل تلويناتها اختارت المنهجية الغربية في مواجهة الإرهاب، لكن بنكهة مغربية، والتي تتجلى في القيام بحملات اعتقال بين الفينة والأخرى هدفها تكسير كل بناء تنظيمي للجماعات الجهادية، وإذا كانت هذه الطريقة تؤتي أكلها بمنع قيام وتشعب تنظيمات جهادية، فإن الجانب الحقوقي يبرز بقوة، فعادة ما يزج بأناس قد لا تكون لهم نوايا جهادية .

أسئلة عدة تطرح حول هذه الزيارات لمقر "الدستي" ، هل معتقل تمارة الذي جرى على الألسنة هو مقر الدستي؟ وهل تم اصطحاب أحد المعتقلين السابقين في هذه الزيارات؟ لأن المعتقل له علاقات خاصة بالمكان، وإذا لم يكن مقر الدستي هو المعتقل المذكور، فأين هو إذن هذا المعتقل؟

ومع كل هذا وذاك تعتبر هذه الخطوة تميزا في علاقات المؤسسات بالأجهزة الأمنية، رغم أن سؤال الحكامة الأمنية يظل قائما.

■ شهدت السجون المغربية، خاصة التي تأوي معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية، احتجاجات متكررة ثم تحولت إلى مواجهات في سجن سلا على إثر تنقيل المعتقل بوشتى الشارف إلى وجهة غير معلومة ودون إخبار عائلته، ما رأيك فيما حدث؟ وما دلالاته؟

■■ الجواب على هذا السؤال مرتبط بما طرحناه حول تجديد النظام السياسي والحكامة الأمنية، وطرح مقاربات متنوعة لملف السلفية الجهادية. لا شك أن الاعتقال، اختلفت حالاته بين الأمس واليوم، بين ما كان يجري في تازمامارت وأكدز والكوربيس وموولاي الشريف، وما يجري حاليا في عدد من السجون التي تأوي معتقلي السلفية الجهادية ومطالب الهاتف النقال والإنترنيت. إن المقاربة الفكرية لهذه الظاهرة هي الأهم من حيث المردودية، وأن يتعود مجتمعنا، ولنا إمكانات ذلك، على حضور آراء ومواقف غير عادية في النقاش العمومي، وكلما كان المجتمع محصنا قويا، تبقى هذه الآراء والطروحات معزولة، وبذلك ستشكل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. كان الإضراب مثلا في الزمن القريب يؤدي إلى السجن وقطع الرزق، وتهيب كل الأجهزة، وأصبح اليوم ممارسة عادية في كل القطاعات، ولم يعد أي إضراب يهدد الأمن الوطني، إنه منطق الاستثناء والقاعدة. إن ما عرفته السجون المغربية الرسمية من احتجاجات قد يكون الهدف منها رسالة مفادها أن السلفية يجب أن تكون رقما في المعادلة المقبلة، كما يمكن أن تكون توظيفا لورقة السلفية، لعرقلة سرعة الإصلاحات السياسية والدستورية.

Fondation Abdul Rahim Benabdallah pour le Dialogue National des droits de l'Homme

المغربية

هلال يترأس ورشة حول دور الوقاية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

جنيف (و م ع)- ترأس السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر هلال، عشية يوم الجمعة الماضي بجنيف، ورشة نظمتها المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول الوقاية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وافتتح هذا اللقاء كل من نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، كيونغ وا كونغ، والسفير سيهاك فيونكيتكو، رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وتوقف هلال، في كلمته الافتتاحية، بالخصوص، على الإطار القانوني والتطبيقات الأممية والدولية في مجال الوقاية من ظاهرة الاتجار بالبشر والهجرة والتمييز.

كما قدم لمحة عن حجم هذه الظاهرة وتكلفتها على المستوى الإنساني، الاجتماعي والاقتصادي، خاصة بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو.

وأشار الديبلوماسي المغربي، بهذا الخصوص، إلى أن عدد المهاجرين بالعالم يبلغ حاليا 214 مليونا، وأن هذا الرقم سيتجاوز 400 مليون شخص سنة 2050.

وبخصوص عدد ضحايا الاتجار بالبشر، قال هلال إن عددهم يتجاوز 4 ملايين شخص، مضيفا أن هذه الظاهرة تمس 161 بلدا، أي 83 في المائة من البلدان الأعضاء بالأمم المتحدة، ويدر 31.6 مليار دولار، نصفها تستفيد منها البلدان الصناعية، أي ما يعادل ميزانية عدة بلدان إفريقية جنوب الصحراء.

وحذر هلال من تعقد الوضع مع تنامي وتيرة مختلف أصناف الهجرة، وتزايد طرق الهجرة، ما ييسر استغلالها من قبل الشبكات الإرهابية لتهريب الأسلحة والمخدرات "وهو الأمر، يقول هلال، الذي ينطبق للأسف على منطقة الساحل".

ولمواجهة هذه الوضعية الخطيرة، أكد هلال على أهمية انخراط كافة المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين بصورة أكبر، من أجل الحد من هذه الظاهرة، بإيجاد حلول مناسبة على المستوى التشريعي والمؤسساتي والسياسي، وكذا على صعيد استراتيجيات الوقاية.

وشدد الديبلوماسي المغربي، في هذا الإطار، على الدور المهم والحاسم الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التحسيس والتوعية والوقاية.

وأطر هذا اللقاء، الذي ضم العديد من السفراء والديبلوماسيين، وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، نخبة من المشاركين من ضمنهم عبد الحميد الجمري، رئيس لجنة حماية حقوق العمال المهاجرين، وماريانا كاتزروفا، المستشارة السامية في الاتجار بالبشر بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وغوفندير بريفا لوكسمي، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بجنوب إفريقيا.

Revue des droits de l'Homme

ABC

Amnistía Internacional teme por el futuro de unas revueltas árabes sin apoyo externo

La represión de los Gobiernos puede acabar con «una oportunidad sin precedentes para mejorar el respeto a los Derechos Humanos», según apunta AI en su informe anual

REUTERS/EP / LONDRES
Día 13/05/2011 - 16.03h

EFE
Funeral de uno de los fallecidos en la protestas sirias
Amnistía Internacional (AI) cree que la oleada de revueltas árabes ofrece una oportunidad sin precedentes para mejorar el respeto a los Derechos Humanos, pero advierte de que la situación es delicada por la postura represiva de muchos Gobiernos. Así lo manifiesta AI en su informe global de 2011 sobre los Derechos Humanos.
"La gente está rechazando el pánico. Gente valiente, encabezada sobre todo por la juventud, está aguantando y protestando pese a las balas, las agresiones, los gases lacrimógenos y los tanques", ha declarado el secretario general de la organización, Salil Shetty. A su entender, desde el colapso de la Unión Soviética no se veían "tantos Gobiernos represivos enfrentar tales desafíos a su dominio de poder". Lamenta no obstante que "las fuerzas de la represión" están experimentando una "grave remontada".
La victoria de los manifestantes dependerá no solo de la actitud de dichos Gobiernos, sino también de la postura que mantenga la comunidad internacional. Shetty cree que Libia y Siria están en una situación **"pendiente de un hilo"**. Por otro lado, el dirigente de AI critica a los países desarrollados que no respetan los derechos de los refugiados y los solicitantes de asilo, una situación que sufren estos días "miles de refugiados saliendo del Norte de África y Oriente Próximo que no están disfrutando de sus derechos en Europa".

El poder de internet

El informe de AI pone en relieve al papel que ha jugado Internet y las redes de comunicación social (como Facebook y Twitter) para evitar el bloqueo gubernamental a la libertad de expresión. La ONG pide a las empresas de telecomunicaciones e internet que respeten los Derechos Humanos y que no se conviertan en cómplices de las autoridades, que pretenden espiar a la población. La británica Vodafone suprimió sus servicios de telefonía en Egipto, en cumplimiento de las órdenes del ex presidente Hosni Mubarak. En cambio, Google logró sortear las restricciones del Ejecutivo egipcio.
Critica además que mediante ciertos mecanismos, regímenes como los de **Azerbaiyán, China e Irán** tratan ahora de evitar que se sucedan en sus territorios revoluciones a imagen y semejanza de las árabes. AI relaciona las revoluciones con la publicación de documentos diplomáticos obtenidos por Wikileaks. Concretamente, sugiere que el apoyo exterior a los manifestantes tunecinos pudo aumentar después de conocer los documentos que revelaban cómo otros países conocían la gravedad de la crisis, pero apenas trabajaban a favor del cambio en el país.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

أوباما يدعو المغرب لتطبيق الإصلاحات

أندلس برس

2011-05-21

قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن الولايات المتحدة "تدعم جهود المغرب في تعزيز التطور الديمقراطي الحالي عبر الإصلاحات الدستورية والقضائية والسياسية . "

وذكر في خطاب الموجه إلى الأمة العربية، قائلا "ندرك جهود الحكومة المغربية في الاستجابة لمطالب المواطنين وندعوها إلى تطبيق تلك الإصلاحات المهمة. "

وأضاف "نعمل مع المغرب شعبا وحكومة لمساندة جهودهم في تعضيد حكم القانون وحماية حقوق الإنسان وتحسين الحكومة وتمكين الشباب والعمل نحو إصلاح دستوري حقيقي."

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

International
على المستوى الدولي

الصباح
يومية مغربية شاملة

23 05 11

انتخابات محلية بإسبانيا وسط احتجاجات اجتماعية

واصل آلاف المحتجين الإسبان،أمس (الأحد)، مظاهراتهم في قلب العاصمة الإسبانية مدريد مطالبين بمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وندد المتظاهرون بسياسة الحكومة الحالية متهمين إياها بالتقصير في معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسبانيا حيث تزداد نسبة العاطلين عن العمل.

وقالت متظاهرة إسبانية : «لا يمكن أن تستمر الأمور على هذا النحو، لا يمكن للسياسيين أن يخدعونا، إسبانيا أصبحت تفقد قيمتها عبر السنوات»، مضيفة «هذا يكفي الجانبان الحكومة والمعارضة يحتاجان للتفكير لأنهما متشابهان، يجب أن يتوقفا».

ومنذ الثلاثاء الماضي يعتصم هذا الحشد المتنوع من المواطنين الإسبان في وسط ساحة بويرتا دل صول مندين بهيمنة الأحزاب الكبيرة على الحياة السياسية وانعدام العدالة الاجتماعية. إلى ذلك، بدأ الناخبون الإسبان أمس (الأحد) يدلون بأصواتهم في الانتخابات الإقليمية والبلدية التي يتوقع أن يعاقب خلالها الناخبون الاشتراكيين الحاكمين في ظل حركة احتجاج اجتماعية غير معهودة ضد البطالة والأزمة التي تعصف بالبلاد.

ونزل عشرات آلاف المتظاهرين مجددا مساء وليل أول أمس (السبت) إلى شوارع وساحات اسبانيا، وفي مدريد تجمع حشد كبير في بويرتا دل صول التي تحولت إلى قلب حركة الاحتجاج.

وفي هذه الأجواء المشحونة وقبل عشرة أشهر من الانتخابات التشريعية المقررة في مارس 2012، يختار الناخبون مجالسهم البلدية وبرلماناتهم الإقليمية في 13 منطقة ذات حكم ذاتي من أصل 17، إذ أن مناطق كتالونيا والباسك وغاليسيا والاندلس تنتخب في مواعيد مختلفة.

ودعي 6،34 مليون ناخب إلى اختيار 8116 رئيس بلدية وأكثر من 68400 نائب بلدي و824 نائبا اقليميا. ويبدو أن إعلان رئيس الحكومة خوسيه لويس رودريغث ثاباتيرو في الثاني ابريل الماضي، عدم ترشيحه لولاية ثالثة السنة المقبلة، لم يؤثر على تدني شعبية الاشتراكيين المتواصلة.

واعتبارا من اليوم (الاثنين) من الممكن أن يخسر الاشتراكيون معظم الأقاليم السبعة عشر التي يحكمونها مثل كاستيا لا مانتشا واستريمادورا، باستثناء الاندلس. ويتوقع أن يفوز القوميون المحافظون من حزب «كونفرجنسيا اي يونيو» على الاشتراكيين الذين يهيمنون على المجلس البلدي في برشلونة، ثاني كبرى المدن الاسبانية منذ 32 سنة، والحزب الشعبي (يمين) على اشبيلية رابع كبرى المدن في حين تظل مدريد وفالنسيا بين ايدي اليمين.

(وكالات)

Revue de presse droits de l'Homme

Royaume du Maroc
Conseil National des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Agenda
مذكرة

رسالة الأمة

ندوة دولية ثالثة بالعيون حول مشاركة المرأة في العمل السياسي

تنظم جمعية جوهرة الصحراء لأوضاع المرأة والطفل أيام 28، 29، 30 ماي الجاري، الندوة الدولية الثالثة حول مشاركة المرأة في العمل السياسي تحت شعار: «أي مستقبل للمشاركة السياسية للمرأة في ظل الإصلاحات الدستورية بالمغرب»، وذلك بقصر المؤتمرات بمدينة العيون.

وتهدف الندوة حسب تصريح للسيدة مكملتو كمال رئيسة الجمعية المنظمة، إلى المساهمة في التعريف بحقوق النساء، و زيادة الوعي بحقوق المرأة على كافة المستويات، و إعداد كوادر نسائية من مختلف الأحزاب السياسية لتكون مؤهلة للمساهمة في تنمية الشأن المحلي، و التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة عبر وسائل الإعلام، و تعزيز وتحصين المكتسبات التي تم تحقيقها على المستويين السياسي والقانوني.

كما أن فعاليات هذه الندوة الدولية تنظم بشراكة مع الوزارة الأولى، و وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، و ولاية جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، و صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، و مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، و مؤسسة الحسن الثاني، وكالة التنمية الإجتماعية، و جمعية

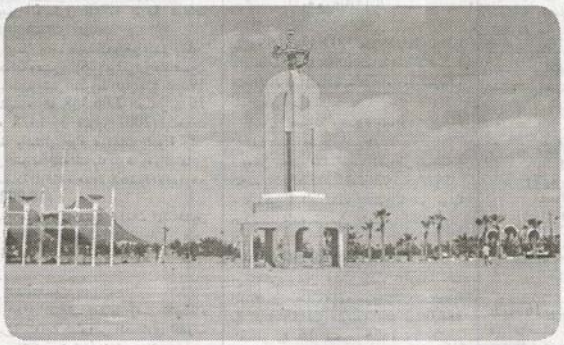

منتخبي الساقية الحمراء و واد الذهب (أسيساريو)، و مجلس جهة العيون - بوجدور الساقية الحمراء، و المجلس البلدي بالعيون، و المجلس الإقليمي للعيون، والمعهد المتخصص للفندقة و السياحة بالعيون، المنسقة الجهوية للتعاون الوطني، و المديرية الجهوية لوزارة الإتصال بالعيون، و وكالة المغرب العربي للأنباء، و قناة العيون الجهوية، والقناة الثانية، وإذاعة العيون الجهوية، والصحراء اليوم، والصحافة المكتوبة.

وستعرف فعاليات الدورة الثالثة مشاركة بالإضافة إلى المغرب، دول بريطانيا، وإيطاليا، و كندا، والكابون، وفرنسا، وأسبانيا، وتونس، والسويد، و السنغال، وبلجيكا، وبلجيكا، ثم هولندا. حيث ستنظم على هامش هذه الدورة خلال اليوم الافتتاحي ندوة حول موضوع، «مشاركة المرأة في العمل السياسي ودورها في الإصلاحات الدستورية و الجهوية الموسعة»، كما ستتم تنظيم ثلاث ورشات «ورشة النساء و الشفافية و النزاهة في التدبير المحلي» ورشة دور المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان» و «ورشة مساهمة الإعلام في تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي».

وستختم جمعية جوهرة الصحراء لأوضاع المرأة والطفل فعاليات نشاطها بالقيام بزيارة إلى كل من محطة تحلية المياه بمدينة المرسى، و ميناء مدينة المرسى، و مقر قناة العيون الجهوية، ومقر إذاعة العيون الجهوية، و مقر جمعية مساندة الأشخاص المعاقين.

حميد بوفوس

Revue de Presse du Conseil National